



**المسائل التي اضطرب فيها ابن مالك**

**ففي**

**جمع التكسير**

**دراسة تحليلية**

**إعداد**

**د / حسن عيد حسن عبد الدايم**

**مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية**

**والعربية للبنين بالشرقية**





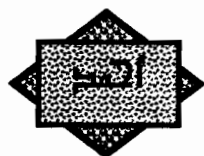
## المسائل التي اضطرب فيها ابن مالك في جمع التكسير دراسة تحليلية

بقلم

د / حسن عيد حسن عبد الدايم  
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية  
والعربية للبنين بالشرقية

### المقدمة

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَصَلَّى وَأَسَلَّمَ عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِهِ  
وَرَسُولِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ آمِينَ، وَبَعْدُ :



فإن العلامة ابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢هـ) يُعَدُّ أَحَدَ أَبْرَزِ  
أَعْلَامِ النَّحْوِ مِنْذُ الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ حَتَّى وَقْتِنَا هَذَا ، فَقَدْ  
لَاقَتْ مَوْلاَفَاتِهِ عناية خاصة من المتأخرين عنه، فتلقأها المعطون  
والمتعطون على السواء، وذاع بعضها ذيوعاً واسعاً استمرَّ إلى  
هذه الأيام. وكان للنظم نصيباً وافراً من مؤلفاته، فبرز من  
منظوماته أرجوزته الكبرى التي نظم فيها قواعد النحو والصرف  
وسمأها (الكافية الشافية)، وبلغت عدَّة أبياتها نحو ثلاثة آلاف ،  
ثم اختصرها في أرجوزته الصغرى التي عُرفت بـ(الخلاصة)  
؛ لأنها تلخيص للكافية الشافية، واشتهرت أيضاً بـ(الألفية)؛ لأنَّ  
عدَّة أبياتها قرابة الألف.

ولم تلق منظومة نحوية مألوفة ألفية ابن مالك من  
حرص على حفظها، وترسها، وشرحها عبر العصور، فكانت

كالدُّوْحَة الباسقة، والنهر المتدفق، فحجبت الأنظار عن الأصل الذي لُخِصَتْ منه (الكافية للشافعية)، وعن قصائد ابن مالك وأراجيزه الأخرى التي لُخِصَ فيها كثيراً من مسائل اللغة، والنحو، والقراءات، بل يمكن القول: إنها حجبت الأنظار عن المنظومات النحوية الأخرى كالفيتي ابن معط (ت ٦٢٨هـ) ، والسيوطي (ت ٩١١هـ) وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

يقول عنه الهولري ( أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر ت ٧٨٠هـ ) : في مقدمة شرحه للألفية : وكان رحمه الله إماماً في علم العربية ، واللغة ، فقد أحرز فيها قصب السبق ، واشتهر بهما لشتهار البدر في الأفق .

لم يكن يجازي في هذا المضمحل، ولا لطلع أحد على ما لطلع عليه فيهما من الأسرار .

فقد أحيانا من علمي العربية واللغة رسوماً دراسةً ، وأظهر معالم طامسةً ، وجمع منهما ما تفرق ، وحقق ما لم يكن يظهر من ذلك ولا تحقق .

(١) تنظر ترجمته في : إشارة التعيين / ٣٢١ ، وتعليق الفرائد : ٢٩/١ وغاية النهاية ٢ : ١٨١ / وطبقات النحاة واللغويين / ١٣٣ والبغية / ١٣١ / مجلة التراث العربي - مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق العدد ٩٨ - السنة الرابعة والعشرون جمادى الأولى / ١٤٢٦هـ - حزيران / ٢٠٠٥ م للدكتور / محمود عبد الكريم نجيب .

هذا ، مع أخذه من كلِّ فنِّ بنصيبٍ ، ورميه إلى غرض الورع بسهمٍ مصيبٍ ، فجمع العلم ، واشتهر بدرُّ علمه ، وكمل<sup>(١)</sup> .

ونظرا لما تحظى به مؤلفات ابن مالك من السلاسة والوضوح ، فقد عكفتُ على قراءتها ، ومن خلال معاشتي لها وجدت أن هناك ظاهرة تستحق العناية والتأمل ، والدراسة والبحث ، ألا وهي ظاهرة الاضطراب في بعض آرائه ، فقد يكون له أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، وظهر هذا جلياً في باب جمع التكسير ، فاستخرت الله عزَّ وجل في تسجيل تلك الظاهرة في بحث بعنوان :

( المسائل التي اضطرب فيها ابن مالك في جمع التكسير.دراسة تحليلية ) .

**ولعل سبب تلك الاضطرابات يرجع إلى مايلي :**

أولاً : وجود لغتين إحداهما مشهورة ، والأخرى خلاف ذلك فيميل لإحدهما في بعض مؤلفاته وويركن إلى الأخرى في مؤلفاته الأخرى ، كما في المسألة الخامسة .

ثانياً : وقوفه على أشياء لم يقف عليها من قبل .

ثالثاً : عدم التفرقة بين الشيوخ والاطراد .

هذا ، والله من وراء القصر ، والهاوي إلى سواء السبيل .

د / حسن عيد حسن عبد الدايم

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ١ / ٦٦ .

## توهيد :

### جمع التفسير

هو: كل جمع تغير فيه نظم الواحد ، وبنائه وإعرابه جار على آخره ، كما يجري على الواحد ، تقول : هذه دور وقصور ، ورأيت دوراً وقصوراً ، ومررت بدورٍ وقصور (١) . وهو قسمان :

جمع قلة ، وجمع كثرة . (٢)

فجمع القلة ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة ما فوق ذلك ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً إن كان للمفرد الجمعان .

أمّا إذا لم يكن له إلا جمع هُتة ، أو جمع كثرة ، فلا تجوز ؛ لأنه حينئذ من قبيل المشترك . كما قال الناظم :

وبعض ذي بكثرة وضاعاً يفي : كَارِجِلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالشُّفِي  
فـ "أَرْجَلٍ" جمع " رَجُلٍ " لم يجمعه على مثال كثرة ، ونظيره  
: عُنُقٌ وَأَعْتَاقٌ ، وَفُؤَادٌ وَأَفْئِدَةٌ .

والصُّفِيُّ جمع صفاة وهي الصخرة المساءلم يجمعه جمع قلة ، وإنما استغنوا ببناء الكثرة عن بناء القلة ، ونظيره : رَجُلٌ وَرِجَالٌ ، وَقَلْبٌ وَقُلُوبٌ . (٣)

ولجمع القلة أربعة أبنية : (أَفْطَةٌ) كاسلحة ، و(أَفْعَلٌ) كأفلس ، و(أَفْعَالٌ) كأفراس ، و(فَعْلَةٌ) كفتية .  
قال ابن مالك رحمه الله :

أَفْعَلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ :: ثَمَّتْ أَفْعَالٌ جَمْعُ قِلَّةٍ  
ولجمع الكثرة - كما ذكر الناظم في الخلاصة - ثلاثة وعشرون بناءً أحدها : (فَعْلَانٌ) بكسر الفاء ، وسكون العين نحو : صَرْدٌ وَصَرْدَانٌ .  
الثاني : (فُعَيْلٌ) بضم الفاء ، وسكون العين ، نحو : أَحْمَرٌ وَخُمْرٌ .  
الثالث : (فُعْلٌ) بضم الفاء والعين ، نحو : عَمُودٌ وَعُمُدٌ .

(١) ينظر : للمع لابن جني : / ٢٢ ،

(٢) ينظر : المصدر نفسه / ١٧١ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان : ٤ / ١٢٠ - ١٢٢

- الرابع : ( فَعَلَ ) بضمّ الفاء، وفتح العين ، نحو : غَرَقَ وَغَرَفَ .  
 الخامس : ( فَعَلَتْ ) بضمّ الفاء، وفتح العين ، نحو : رَامَ وَرَمَاةً .  
 السادس : ( فَعَلَ ) بكسر الفاء، وفتح العين ، نحو : كَسَرَتْ وَكَسِرَ .  
 السابع : ( فَعَلَتْ ) بفتح الفاء والعين ، نحو : كَامَلَ وَكَمَلَتْ .  
 الثامن : ( فَعَلِي ) بفتح الفاء، وسكون العين ، نحو : قَتِيلٌ وَقَتْلِي .  
 التاسع : ( فَعَلَتْ ) بكسر الفاء، وفتح العين ، نحو : نَزَجَ وَدِرْجَةٌ .  
 العاشر : ( فَعَلَ ) بضمّ الفاء وتضعيف العين مفتوحة، نحو : عَاذَلٌ وَعَذَلٌ .  
 الحادي عشر : ( فَعَلَّ ) بضمّ الفاء وتضعيف العين، نحو : عَاذَلَ وَعَذَلَ .  
 الثاني عشر : ( فَعَلَ ) بكسر الفاء ، نحو : جَبَلَ وَجِبَالٌ .  
 الثالث عشر : ( فَعُولٌ ) بضمّ الفاء ، نحو : كَبِدٌ وَكَبُودٌ .  
 الرابع عشر : ( فَعَلَانٌ ) بضمّ الفاء وسكون العين، نحو : رَغِيفٌ وَرَغْفَانٌ .  
 الخامس عشر : ( فَعَلَاءٌ ) بضمّ الفاء وفتح العين، نحو : كَرِيمٌ وَكِرْمَاءٌ .  
 السادس عشر : ( أَفْعَلَاءٌ ) بفتح الهمزة وسكون الفاء، وكسر العين ، نحو :  
 سَخِيٌّ وَأَسْخِيَاءٌ .  
 السابع عشر : ( فَوَاعِلٌ ) بفتح الفاء ، نحو : جَوَاهِرٌ وَجَوَاهِرٌ .  
 الثامن عشر : ( فَعَاتِلٌ ) بفتح الفاء ، نحو : رِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ .  
 التاسع عشر : ( الْفَعَالِي ) بفتح الفاء وكسر اللام، نحو : صَحْرَاءٌ وَصَحَارِي .  
 العشرون : ( فَعَالِي ) بفتح الفاء، واللام ، نحو : صَحْرَاءٌ وَصَحَارِي .  
 الحادي والعشرون : ( فَعَالِي ) بفتح الفاء ، وتشديد اللام في آخره ، نحو :  
 كَرْسِيٌّ وَكِرْسِيٌّ .  
 الثاني والعشرون : ( فَعَالِلٌ ) بفتح الفاء ، وكسر اللام الأولى ، وما يشبهه ،  
 نحو : جَعْفَرٌ وَجَعْفَرٌ .  
 الثالث والعشرون شبه ( فَعَالِلٌ ) ، وهو ما مثله عدداً وهيئة ، وإن خالفه  
 زنة كَمَفَاعِلٌ وَفَوَاعِلٌ نحو : مَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ . (١)
- وسوف أسوق فيما يلي المسائل التي اضطرب فيها ابن مالك في جمع التفسير .

(١) ينظر: الخلاصة : ٢٥٢ - ٢٥٨ ، ومنهج المسالك : ٤ / ٣٤ - ٧٧ ، وأوضح المسالك : ٤ / ٣١٢ - ٣٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٠٤ - ٣١٦ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان : ٤ / ١٢٠ - ١٤٩ .

## المسألة الأولى

### ما جاء على صيغة واحدة في المفرد والجمع

جمع التكسير: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديراً. (١)  
فاللفظي ستة أقسام :

الأول : ما كان بزيادة كصنو وصنوان (٢) .

الثاني : ما كان بنقص نحو: نُخْمَةٌ وَنُخْمٌ (٣) .

الثالث: ما كان بتبديل شكل كَأَسَدٍ بفتح الهمزة والسين للمفرد، وأَسَدٍ بضم الهمزة وسكون السين لجمعه.

الرابع : ما كان بزيادة ، وتبديل شكل ، كرجلٍ ورجالٍ .

الخامس : ما كان بنقص ، وتبديل شكل ، كقضيبي وقضبٍ .

السادس : ما كان بهن أي بالنقص ، والزيادة ، وتبديل الشكل ، كغلامٍ وغلمانٍ .

والتقديري : هو ما جاء مفردُه وجمعه على صيغة واحدة ، ويفرق بينهما بالتقدير ، ففلكٌ مثلاً إذا كان مفرداً كقفلٍ ، وإذا كان جمعا كبئنين ، هذا مذهب سيبويه وأكثر النحاة (٤).

(١) ينظر : التسهيل : ١٢ - ١٣ .

(٢) في مختار الصحاح / صنو : إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صِنْوٌ والاثنتان صِنَوَانٌ والجمع صِنَوَانٌ وأصناء قلت ومنه قوله تعالى {صنوان وغير صنوان} .

(٣) في لسان العرب / وخم : والنُخْمَةُ بالتحريك الذي يصيبك من الطعام إذا استوخمته .

(٤) ينظر :المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) : ٢/٢٠٢ ، والخصائص لابن جنى (ت ٣٩٢هـ) ٢/ ٩٦-٩٧ ، ١٠ / ١٠٣ ، ٦٦/٣ ، وسر صناعة الإعراب له أيضا : ٢/ ٦١٢ ، ٧٢٥ ، والمستوفي في النحو لعلی بن مسعود بن الفرخان (ت ٥٤٨هـ ) القسم الثاني : ٢/ ٣٨٠ وأسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن كمال =



يقول سيبويه رحمه الله:- وسمعا العرب يقولون للعظيم كِنَازَ، فإذا جمعت قلت كَنَزَ وكنكُ ، ومثله جَمَلٌ دَلَاثٌ (١) ودَلَّتٌ للجميع ، وزعم الخليل أن قولهم : هِجَانٌ للجماعة بمنزلة ظِرَافٍ ، وكسروا عليه فعلاً فوافق فعلاً ههنا كما يوافق في الأسماء .  
 وزعم أبو الخطب - الأخص الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد (ت: ١٧٧هـ ) أنهم يجعلون الشَّمَلُ جميعاً ، فهذا نظيره .  
 وقالوا: شَمَلٌ كما قالوا: هِجَانٌ. وقالوا: دِرْعٌ دِلَاصٌ وفَرَعٌ دِلَاصٌ ، كقوله كَجَوَادٌ وَجِيْدٌ . وقالوا نَصٌّ كقولهم : هُجْنٌ .  
 ويدل ذلك على أن دِلَاصاً وهِجَاناً جمع لدِلَاصٍ وهِجَانٍ، وأنه كَجَوَادٍ وَجِيْدٍ وليس كَجُنْبٍ قولهم: هِجَانٌ وَدِلَاصٌ فالتشبيه دليل في هذا النحو. (٢)

-الدين بن محمد الأبلوي (ت ٥٧٧ هـ) : ٧٧-٧٦/١ ، والمتبع في شرح للمع للعكري (ت ٦١٦ هـ) : ٢١٤-٢١٥ والليث له أيضا : ١٧٨/٢ ، وشرح لقية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلی (ت ٦٩٦ هـ) : ١١٧١/٢ ، ولرشاد الضرب لأبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) : ١٩٢/١ ، ولرشاد السالك إلى حل لقية ابن مالك ليرمان الدين يراهم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) : ٢ / ٨٩٤ ، والمساعد على تسهيل القواعد لابن عجل (ت ٧٦٩ هـ) : ٤٤/١ وشرح الأتية له أيضا مع حنيفة الخضري عليه : ٢ / ١٥٣ وشرح لقية ابن مالك للهولوي (ت ٧٨٠ هـ) : ٤ / ٢٢٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) : ٢ / ٣٠٠ والهمع للسيوطي (ت ٩١١ هـ) : ٢ / ١٨٤-١٨٥ ، ومنهج السالك إلى لقية ابن مالك للأشموني : ٤ / ١١٩-١٢٠ .

(١) في لسان العرب/ دلث : الدلات: السريع من الإبل، وكذلك المؤنث. ناقة دلث أي سريعة، قال رؤبة: وخطت كل دلث عجن الدلات: السريعة، والجمع كالواحد، من باب دِلَاصٍ، لا من باب جُنْبٍ، لقولهم دِلَاتَانِ .

(٢) الكتاب لمسيبويه ٣/٣٦٩-٣٧٠ .

وقال : وقد كسّر حرف منه-أى من بنات الياء والواو الذى على فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين-على (فُعْلٍ)، وذلك قولك للواحد : هو الفُكُّ فتكّر ، وللجميع : هى الفُكُّ . وقال الله عز وجل: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ (١)، فلما جمع قال: ﴿ وَالْمُلُوكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾ (٢)، كقولك أسدٌ وأسدٌ. وهذا قول الخليل (٣).

وقال رضى الدين (ت ٦٨٨ هـ) شارحا قول ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) [ونحو كَنَزٍ على كَنَزٍ وهجان] قوله : ( وهجان) هذا مذهب الخليل وسيبويه ، تقول هذا هجانٌ أى كريم خالص ، وهذان هجانان ، وهؤلاء هجانٌ، شبهوا هجاناً الواحد بفعلٍ ، فكما يجمع فَعِيلٌ على فِعَالٍ ككريم على كرام ، جمعوا فِعَالاً على فِعَالٍ ، ففِعَالٌ فى المفرد ككتابٍ وفى الجمع كرجالٍ. (٤)

يَنْضَحُ من النصين السابقين أَنَّ فُلْكَأً وبابه جمع تكسير عند سيبويه، ويفرق بينه وبين مفرده بالتقدير، ففلك إذا كان مفرداً كقفل، وإذا كان جمعا كبُننٍ ، والذي دعاه إلى ذلك قولهم فى تثنيته فُلْكَانٌ، فلو كان كالمصدر لما تُثِّي .

يقول المرادى (ت ٧٤٩ هـ) : ومذهب سيبويه أَنَّ فُلْكَأً وبابه جمع تكسير، فيقدر فى ذلك زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفرداً كقفل، وإذا كان جمعا كبُننٍ، وكذلك تقول فى سائرهما، ودعانا على ذلك أنهم قالوا فى تثنيته فُلْكَانٌ، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجُنُبٍ ونحوه مما اشترك فيه

(١) الشعراء ١١٩.

(٢) البقرة ١٦٤.

(٣) الكتاب ٥٧٧/٣.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين محمد بن الحسن الاسترلابادى (ت ٦٨٦ هـ) ١٣٥/٢-١٣٦.

للواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنُبٌ، وهؤلاء جُنُبٌ ،  
فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التنثية  
وعدمها. (١)

والألفاظ التي استوى فيها المفرد والجمع في الشكل سبعة، هي :  
فلك ، دلاصٌ ، هجانٌ ، شمالٌ، عفتانٌ : وهو الرجل القوى الجافى ،  
كنازٌ، إمامٌ (٢)، جُنُبٌ في لغة من قال في التنثية جُنُبَانٌ مثلُ فلك  
واخواته ، وفي لغة من قال فيها جُنُبٌ كالمصدر وهو الأقصح (٣).  
وذهب الجرمي (٤) إلى أن هجانا ليس جمعاً ، وإنما يجرى  
مجرى المصدر، فيكون بلفظ واحد ، يقال هذا هجانٌ ، وهذان هجانٌ ،  
وهؤلاء هجانٌ. ومثله دلاصٌ.

يقول الرضى : وذكر الجرمي هذا هجانٌ وهذان هجانٌ وهؤلاء  
هجانٌ ، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد ؛ لجرية مجرى  
المصدر ، وفي دلاص مافى هجانٍ من المذهبين، وكذا شمال فى  
الأسماء بمعنى الطبع (٥).

ومن العجيب أن ينص الدكتور/محمد أحمد على سحلول  
على مخالفة الجرمي لسببويه وأكثر النحاة ، وعند التمثيل يذكر ما  
فكره سببويه ومن معه ، حيث يقول : [توكرر الجرمي هذا هجانٌ ،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى  
(ت٧٤٩هـ) : ٥ / ٣٣-٣٤.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ٤/١٨٠٩-١٨١٠ ،  
وتوضيح المقاصد ٣٣/٥ ، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان  
عليه : ٤/١٢٠.

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣/٣٩٢

(٤) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي توفى سنة خمس وعشرين  
وماثنتين من الهجرة. ينظر : الأعلام للزركلى ٣/١٨٩ .

(٥) شرح الشافية للرضى : ٢/١٣٥-١٣٦ .

وهذان هجتان، وهؤلاء هجان<sup>(١)</sup>. ولعل هذا سبق قلم؛ لأن سيوييه هو الذي يُجيز تثنية هذه الألفاظ، والجرمى لايشيها؛ لأنه يُجرىها مُجرى المصادر

واضطرب رأى ابن مالك فى هذه المسألة حيث وافق سيوييه وأكثر النحاة فى شرح الكافية، وفى مقدمة التسهيل وشرحه، ورجح رأى الجرمى فى نهاية التسهيل.

يقول رحمه الله فى شرح الكافية: [وأما التقديرى - أى التغيير التقديرى - فى (فَلَك) و(دِلاص) ونحوهما مقصودا بهما الجمع . فإن (فَلَكًا) حينئذ نظير (رُسُل) فى أن ضمته ضمته دالة على الجمعية و(دِلاص) نظير (ظُرُوف) فى أن كسرتة دالة على الجمعية وهما فى الإفراد نظيرا (قَفَل) و(كِتاب)، فقدر التغيير بتبديل الضمة والكسرة .

والحامل على ذلك دون أن يجعل ما اشترك فيه الواحد والجمع كـ(جَنَّب) أن (جَنَّبًا) لا يختلف لفظه فى أفراد ولا تثنية ولا جمع، فعلم أن العرب قصدت فيه الاختصار والاشتراك .  
وأما (فَلَك) و (دِلاص) فتبهما لا يَخْتَلِفان من علامة التثنية عند قصدها، فدل ذلك على انتفاء الاشتراك وقصد تغيير منوى فى حال الجمعية.

ونظير (فَلَك) و(دِلاص): (عِفْتان) - وهو الرجل القوى الجافى - يقال: (رجل عِفْتان)، و (رجلان عِفْتان) و (رجال عِفْتان).  
فهو فى الإفراد بمنزلة (سِرْحان) وفى الجمع بمنزلة (عِلْمان) [(١)].  
فهذا نص صريح فى أن هذه الألفاظ جموع، وليست أسماء جموع، بدليل إقراره بتثيتها .

(١) الجرمى حياته وآراؤه النحوية للدكتور /محمد أحمد على سحلول /١٨٠.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤ / ١٨٠٩-١٨١٠ .

وهناك نص آخر في مقدمة كتابه التسهيل يؤيد رأيه هنا، حيث قال: [والجمع جعل الاسم القابل لدليل ما فوق الاثنين - كما سبق<sup>(١)</sup> - بتغيير ظاهر، أو مقدر، وهو التكسير].<sup>(٢)</sup>

وقال في شرحه: [والتغيير المقدر كفلك فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع، فإذا كان واحدا فهو كـ (قفل)، وإذا كان جمعا فهو كـ (بذن)، فيقدر زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضممة مشعرة بالجمع، هذا مذهب سيبويه، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا في تثنيته: فلان، فلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بـ (جنب) ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جنب وهذا جنب وهؤلاء جنب].

فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه في الأفراد والجمع وأحد وجدان التثنية وعدمها].<sup>(٣)</sup>

ورجح مذهب الجرمي في باب أمثلة الجمع، حيث قال: [ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد، فإن لم يثن فليس بجمع وإن ثنى فهو جمع مقدر تغييره على رأى، والأصح كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير].<sup>(٤)</sup>

فهذا نص صريح يدعم ويرجح فيه ابن مالك - رحمه الله - رأى الجرمي، وعلته في ذلك أنه لا يتكلف فيه التقدير بخلاف الأول الذي يحتاج إلى ذلك.

(١) يقول ابن مالك في الشرح ٧٠/١: والإشارة بقولنا (كما سبق) إلى

اتفاق اللفظ، واتفاق المعنى على نحو ما مر في التثنية.

(٢) التسهيل لابن مالك: ١٢ - ١٣.

(٣) شرح التسهيل: ٧٠/١.

(٤) التسهيل/ ٢٦٧.

يقول ابن عقيل في شرحه للتسهيل .[فاختار هنا- أي في  
أمثلة الجموع-

أَنْ فُلْكَأ وَأَخَوَاتِهِ وَالْقَعَّةَ عَلَى جَمْعِ أَسْمَاءِ جُمُوعٍ ، وَلَا تَغْيِيرَ مَقْتَرٍ ؛  
لَأَنَّهُ تَكَلَّفَ لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ ، وَلَا يَبْعُدُ وَضَعَ لَفْظًا مَشْتَرِكًا بَيْنَ الْمَفْرُودِ  
وَالْجَمْعِ ، كَمَا وَقَعَ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ كَلِمَتَيْ وَجَزَائِي فِي لَفْظِ كَاتِسَانٍ  
لِلشَّخْصِ وَالْمِثَالِ الَّذِي يَرَى فِي سَوَادِ الْعَيْنِ<sup>(١)</sup> .

ويضعفه ورود التنثية في هذه الألفاظ ، وقد اعترف ابن مالك  
رحمه الله بذلك.

(١) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٣٩٢.

## المسألة الثانية

### جمع (فعل) المعتل العين على (أفعال)

مذهب سيبويه وأكثر النحاة أنه يطرد جمع (فعل) المفتوح للفاء، الساكن العين، والمعتلها على أفعال، نحو: ثوبٍ وثوابٍ، وشيخٍ وأشياخٍ .  
وإنما لم يجمع على (أفعل) كراهية الضمة على حرفي اللطة : للولو والياء (١) .

قال سيبويه رحمه الله : هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والولو لتي الياءات فيهن عيّنات

(١) ينظر : للمقتضب للمبرد: ١٩٦/٢ ، والأصول في النحو لابن السراج لبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) : ٤٣٢/٢ - ٤٣٣ ، و الفوائد والقواعد للثمانيني عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ) : ٦٦٤ - ٦٦٥ ، والبيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ) : ٥٥٥ ، والمقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت: ٦٠٧هـ) : ٢٩١ ، وشرح الألفية لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) : ٧٦٩ ، واللباب للعكبري ٢/ : ١٨١ ، وارتشاف الضرب : ١٩٦/١ . وإرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك : ٨٩٦/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٤٠٢/٣ ، وشرحه للألفية مع حاشية الخضري عليه : ١٥٥/٢ ، وشرح الألفية للهواري أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي (ت ٧٨٠هـ) ٣/ : ٢٢٦ ، وشرح الألفية للمكودي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي (ت ٨٠٧هـ) : ١٩٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٣٠٢/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٤/ : ١٢٤ .

أما ما كان (فَعْلًا) من بنات الياء والواو فَبِتَّكَ إذا كَسَرْتَهُ على بناء أدنى العدد كَسَرْتَهُ على (أفْعَالٍ) وذلك: سَوَوطٌ وَأَسْوَاطٌ، وَثَوْبٌ وَأَثْوَابٌ، وَقَوْسٌ وَأَقْوَامٌ .

وإنما منعهم أَنْ يبنوه على (أفْعَلٍ) كراهية الضمة في الواو، فلَمَّا ثَقُلَ ذلك بَنَوْه على أفعالٍ .

وله في ذلك نظر من غير المعتل، نحو أفراخ وأفراد، ورفع<sup>(١)</sup> وأرفاع، فلما كان غيرُ المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى.<sup>(٢)</sup>

وقال: وأما ما كان من بنات الياء وكان (فَعْلًا) فَبِتَّكَ إذا بَنَيْتَهُ بناء أدنى العدد بَنَيْتَهُ على (أفعالٍ)، وذلك قولك: بيت وأبيات، وقيدَ وأقياد، وخيط وأخياط، وشيخ وأشياخ، وذلك لأنهم كرهوا الضمة<sup>(٣)</sup> في الياء، كما يكرهون الواو بعد الياء.<sup>(٤)</sup>

وقال رضى الدين: اعلم أَنَّ الغالبَ أَنْ يجمع (فَعْلٌ) المفتوح الفاء، الساكن العين في القلة على (أفْعَلٍ) إلا أن يكون أجوفًا وواوياً أو يائياً فإنَّ الغالبَ في قلته (أفعالٌ): كَثُوبٌ وَأَثْوَابٌ، وَسَوَاطٍ وَأَسْوَاطٍ، وَبَيْتٌ وَأَبِيَّاتٍ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٍ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضاً (أفْعَلٌ) نحو أسوِطٍ وأبيِيتٍ لثقلت الضمة على حرف العلة، وإن كان قبلها ساكن؛ لأنَّ الجمع ثَقِيلٌ لفظاً ومعنى، فيستثقل فيه أدنى نقل .

(١) في لسان العرب / رفع: الرَفْعُ: و الرَفْعُ: أصولُ الفَخْدَيْنِ من باطن وهما ما اكتنفا أعالي جانبي العانة عند مُلتقى أعالي بواطن الفخذين وأعلى البطن، وهما أيضاً أصولُ الإِنِيطَيْنِ، وقيل: الرَفْعُ من باطن الفخذِ عند الأَرَبِيَّةِ، والجمع أَرَفَعٌ و أَرَفَاعٌ، و رَفَاعٌ .

(٢) الكتاب ٣/٥٨٦-٥٨٧.

(٣) المصدر نفسه ٣/٥٨٨.



وقد جاء فيه (أفعل) قليلا نحو: أفوس وأثوب وآير وأعين<sup>(١)</sup>.  
فهذان نصان صريحان في أطراد (أفعل) في (فعل) الأجوف ،  
وعلة ذلك عندهما كراهية الضمة على حرفي العلة : الواو والياء .  
واضطرب رأى ابن مالك في هذه للمسألة ، حيث إنه حذا  
حذوهما في شرح الكافية ، فذهب إلى أطراد (أفعال) في (فعل) (فعل)  
المعتل العين ، وحكم بالشذوذ على ما جاء منه على (أفعل) . حيث  
قال : فلو كان (فعل) صفة لم يجمع على (أفعل) إلا إذا كان  
مستعملا استعمال الأسماء كـ (عبد) و (أعبد) .  
وإن كان معتل العين لم يجمع على (أفعل) إلا أن يسمع ،  
فيحكم بشذوذه كـ (أعين) و (أثوب) .  
ثم قال : ولما تقرّر المطرد جمعه على (أفعل) من الثلاثي نبتت  
على أن ما سواه من الثلاثي إذا كان اسما غير صفة اطرد جمعه على  
(أفعال) ، فبان بهذا أن نحو (بيت) و (أبيات) ، و (ثوب) و (أثواب)  
مطرّد ؛ لأن اعتلال العين مانع من جمع (فعل) على (أفعل) قياسا<sup>(٢)</sup>.  
فهذا نص صريح في أطراد (أفعال) في (فعل) المعتل  
العين .

وخالفهما في التسهيل ، فحكم على ما ورد على (أفعال)  
من (فعل) ، المعتل العين بأنه قليل حيث قال : (أفعال) لا سم ثلاثي  
لم يطرد فيه (أفعل) ، وقل في (فعل) معتل العين<sup>(٣)</sup> .  
ويمكن أن يقال : لعله أراد أنه قليل في اللغة بالنسبة إلى ما  
جاء على (أفعل) من الصحيح العين .

(١) شرح الشافية للرضي ٩٠ / ٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨١٦ - ١٨١٧ .

(٣) التسهيل / ٢٩٦ .

## المسألة الثالثة

### جمع (فعل) الصحيح العين على (أفعال)

مذهب الجمهور أنه لا ينقاس جمع (فعل) الصحيح العين على (أفعال)، وإنما يطرُد جمعه على (أفعل)، وما ورد منه على (أفعال) مقصور على السماع فقط. (١)

قال سيبويه رحمه الله: واعلم أنه قد يجئ في (فعل): (أفعال)، قال الشاعر الأعشى:

ووجدت - إذا اصطلحوا - خيرهم . . . وزئذك أئقباً أزيادها (٢)  
وليس ذلك بالباب في كلام العرب .

(١) ينظر: مثالب الوزيرين لأبي حيان على بن محمد بن العباس التوحيدى (ت ٤٠٠) / ١٥٠، وأمالى ابن الشجرى هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى (ت ٥٤٢هـ) : ٧٦/٢، ومعجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الرومى للحموى أبى عبد الله شهاب الدين (ت ٦٢٦ هـ) : ١٥/٢٦ - ٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش موفق الدين أبى البقاء يعيش بن على بن أبى السرايا بن محمد بن على بن الفضل بن عبد الكريم (ت ٦٤٣هـ) : ١٦/٥، والهمع : ٢ / ١٧٤، وشرح الأسمونى : ١٢٥/٤ .

(٢) من المتقارب، وقبله: فإن حميراً أصلحت امرأها . . . وملت تساقى أولادها للغة والإعراب: وجدت - بالبناء للمجهول - واقع فى جواب (إن) الشرطية فى البيت السابق فى محلّ جزم. إذا اصطلحوا : اعتراض بين الفعل ومفعوله الثانى. وجواب (إذا) محذوف دلّ عليه الكلام السابق، والتقدير : إذا اصطلحوا وجدت خيرهم، وجملة (وزئذك أئقباً أزيادها) فى محلّ نصب حال. والزئذ بفتح الزاى المعجمة وسكون النون : العود الذى يقدح به النار .

والشاهد فيه: (أزنادها) حيث جمع على وزن (أفعال) ومفرده على (فعل) بفتح الفاء وسكون العين تشبيهاً بـ (فعل) بفتح الفاء والعين . ينظر: الديوان / ٧٣، وشرح الشواهد الكبرى للعينى ٥٢٤/٤، والمقتضب: ١٩٦/٢، والأصول لا بن السراج ٤٣٦/٢، والتّصريح بمضمون التّوضيح ٣٠٢/٢ .

ومن ذلك قولهم : أفراخ ، وأجداد ، وأفراد ، وأجدد عربية ،  
وهي الأصل ، ورأد وأرآد ، والرأد : أصل اللّحنيين (١) .  
وقال الرضى : وقد يجئ غير الأجوف فى القلة على (أفعال) ،  
أيضا قليلاً كفرخ وأفراخ ، وفرد أفراد (٢) .  
لعلك تلاحظ أن الرضى لم يكتف - لينص على القلة - بإدخال  
(قد) على المضارع ، وإنما ختم عبارته مع ذلك بقوله : ( قليلا ) .  
وجعل ابن جنى ماورد منه من باب تداخل اللغات فى جموع  
الثلاثى ، حيث قال : وقد تتداخل أيضا جموع الثلاثى من حيث كان  
هذا العدد منتظما لجميعها نحو : فرخ وأفراخ ، وزند وأزناد ، وجبل  
وأجبل ، وزمن وأزمن (٣) .  
وقال الأصفهاني (٤) فى الشرح : [ والجموع كلها تتداخل ] يعنى  
جموع الثلاثى من حيث كان العدد منتظما لجميعها ، وكان كل واحد  
من هذه الجموع على ثلاثة أحرف ، فتداخلت ، فنقول فى فرخ أفراخ  
، وكان جمعه فى أقله فرخ ، إلا أنه تتداخل ، وجبل وأجبل ، وزمن  
وأزمن ، وكان القياس يقتضى أن يقال أفعال إلا أنه تداخلت .  
وقال بعضهم : إن الحركة التى على العين من زمن كالسكان فهو  
أيضا فعل ؛ فلهذا جمع على أزمن ، على ما ذكر من التداخل (٥) .

(١) الكتاب ٣ / ٥٦٨ .

(٢) شرح الشافية للرضى ٢ / ٩٠ .

(٣) اللمع لابن جنى / ١٦٥ .

(٤) هو أبو الحسن على بن الحسين الباقولى الأصفهاني الضرير النحوى ،  
توفى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة من الهجرة .

تنظر ترجمته فى : معجم الأبناء ١٣ / ١٦٤ - ١٦٧ ، وبغية الوعاة  
١٦٠ / ٢ - ١٦١ .

(٥) شرح اللمع للأصفهاني ٧٣١ / ٢ ، وينظر : البيان فى شرح اللمع  
٥٥٧ - ٥٥٦ ، والمثبوع فى شرح اللمع ٦٠٧ - ٦٠٨ ، وتوجيه  
اللمع ٤٥٠ - ٤٥١ .

وقد حكم ابن الشَّجْرِي (١) بخروج ماورد منه على (أفعال )  
 بكونه خارجاً عن القياس مع كثرتَه حيث قال : الحَلْقُ يجمع حُلُوقاً  
 على القياس ، وجمعه على أفعال شاذٌّ ، ك : زَنَدَ وَأَزْنَادٍ ، وَفَرَدَ  
 وَأَفْرَادٍ ، وَفَرَّخَ وَأَفْرَاحٍ ، قال الأَعشى :

.....  
 وَزَنَدَكَ أَتَقَبُّ بِأَزْنَادِهِمَا  
 أَتَقَبُّ : من تَقَبَّتْ النَّارُ بِتَشْدِيدِ اللَّقَافِ : إذا أَذْكَبَتْهَا .

وقال الخطيئة :

ماذا تقول لأفراخ بني مرخ . : زُفِي الحواصل لا ماء ولا شجر (٢)

(١) هو الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد  
 بن حمزة الحسنى، العلوى ، ويعرف بابن الشجرى. توفى سنة  
 اثنتين وأربعين وخمسمائة من الهجرة .  
 تنظر ترجمته فى : معجم الأبناء ١٩ / ٢٨٢ - ٢٨٤ ، وشذرات  
 الذهب ٤ / ١٣٢ - ١٣٤ .

(٢) من البسيط . وهو ضمن أربعة أبيات قالها فى عمر بن الخطاب  
 ؓ، وكان قد سجنه ، لهجوه لياه ، وبعد هذا البيت قوله :  
 أَلْقَيْتَ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ . : فَاغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ  
 أَنْتَ الْأَمِينُ الَّذِي مِنْ بَعْدِ صَاحِبِيهِ . : أَلْقَيْتَ إِلَيْكَ مَقَالِيدَ النَّهْيِ الْبَشَرُ  
 لَمْ يُوَثِّرْ بِهَا إِذْ قَدَمُوكَ لَهَا . : لَكِنْ لِتُنْفِيسِهِمْ كَانَتْ بِكَ الْخَيْرُ  
 اللغة : لأفراخ : جمع فرخ ، وأراد بالأفراخ الأولاد . مرخ بفتح الميم  
 والراء والخاء المعجمة : واد كثير الشجر بقریب من فذك (موضع  
 بالحجاز) . زغب : بضم الزاى وسكون الغين من الزغب وهو  
 الشعرات الصفر على ريش الفرخ . الحواصل : جمع حوصلة وهى  
 حوصلة الطير . أراد : ما قولك فى أولاد صغار جداً ، لا ماء عندهم  
 ولا شجر إذا شكوا إليك حالهم .

والشاهد فى قوله : ( لأفراخ ) حيث جمع فعل الصحيح العين  
 على (أفعال ) ، والقياس فى جمعه لفرخ ، وفرأخ .  
 ينظر : الديوان / ٢٠٨ ، والمقتضب : ١٩٦ / ٢ ، والخصائص  
 : ٥٩ / ٣ ، والأمالى الشجرية ٧٦ / ٢ ، وشرح الشواهد الكبرى  
 : ٥٢٤ / ٤ ، والنصريح : ٣٠٢ / ٢ - ٣٠٣ .

وقد كثر في (فَعَلٍ): (أفعال)، وإن كان خارجا عن القياس ، فجاء في خبر: أحبار، ونطق به التنزيل<sup>(١)</sup>، وجاء مع ما ذكرناه من زَنْدٍ، وفرخ: أهل آهال، ولَحْظٌ وألحاظ، وسَمَعٌ وأسماع، واتَّسع في المضاعف، فقيل في ربٍّ وعمٍّ ومنٍّ: أربابٌ، وأجدادٌ، وأعمامٌ، وأمنان<sup>(٢)</sup>.  
وهناك أمثلة عديدة من هذا الباب كما في التصريح، والهمع ، وغيرهما، وهي :

حَمَلٌ وأحمالٌ ، وشَكَلٌ وأشكالٌ ، ولفظٌ وألفاظٌ ، ومَحَلٌ وأمحلٌ،  
ورأى وأرآءٌ، وسَطَلٌ وأسطلٌ، وجَفَنٌ وأجفانٌ، ولحنٌ وألحانٌ، ونجدٌ  
وأنجادٌ، وجَدَلٌ وأجلادٌ ، وكهفٌ وأكهافٌ، وتلجٌ وأتلجٌ ، وطرقٌ  
وأطراقٌ ، و شَجَرَ - ملتقى رأس الفكين - وأشجارٌ ، ودَحَلَ وأدحالٌ  
، وجَفَلَ وأجفالٌ ، وخَبَتٌ وأخباتٌ ، ومَرَنٌ وأمرانٌ ، والأمران: الخفا.  
ومن المهموز الفاء : أَلَفٌ وآلافٌ ، وأنفٌ وآنافٌ .

ومن المضعف: كَفٌ وأكفافٌ، وبزٌ وأبزازٌ، وجَلٌ (الجل: الشراع) وأجلالٌ.  
ومن المُعَلِّ الفاء بالواو: وَهَمٌ وأوهامٌ، ووقَتٌ وأوقاتٌ، ووقَفٌ وأوقافٌ<sup>(٣)</sup>  
وذهب الفراء إلى أنه يطرد (أفعال) فيما فاؤه همزة ، أو واو  
، وهو على (فَعَلٍ) صحيح العين، نحو أنفٌ وآنافٌ ، وألفٌ وآلافٌ ،  
ووهمٌ وأوهامٌ، ووقتٌ وأوقاتٌ، ووقفٌ وأوقافٌ، استثقالا لـ (أفْعَلٍ)  
بوقوع الضمة بعد واو<sup>(٤)</sup> .

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة المائدة ﴿وَالرَّيْبِيُّونَ وَالْأَنْجَارُ بِمَا اسْتَحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ المائدة/٤٤ ، وقوله سبحانه ﴿لَوْلَا يَتَّبِعُهُمُ الْرَّيْبِيُّونَ وَالْأَنْجَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْآيَةَ﴾ المائدة/٦٣ .

(٢) الأملى : ٢ / ٧٥ - ٧٦ .

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٣/٣ ، و الهمع ١٧٥/٢ ،  
وشرح الأشموني ١٢٥ / ٤ .

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٣/٣ ، والهمع ١٧٥/٢ ،  
وشرح الأشموني ١٢٥ / ٤ .

وأرى أنه ليس هناك داعٍ للاقتصار على ما فاؤه همزة ، أو واو ؛  
لكثرة ما ورد من غيرهما على هذا الباب ، ومن ثم قال ابن عقيل -  
رحمه الله - معقبا على ما ذهب إليه الفراء : بل الوجه كما سبق  
القياس فيه - أي فيما فاؤه همزة أو واو - وفي غيره (١).  
واضطرب ابن مالك في هذه المسألة ، فقصره على السماع في  
التسهيل ، حيث قال : ويحفظ - أي أفعال - في ( فَعَل ) صحيح  
العين ، وليس مقبولا فيما فاؤه همزة ؛ أو واو ، خلافا للفراء . (٢)  
والظاهر من كلامه في شرح الكافية أنه موافق للفراء فيما فاؤه  
واو ، حيث قال : ثم نبهت على أن ( أفعالاً ) أكثر من ( أفعل ) في  
( فَعَل ) الذي فاؤه واو كـ ( وقت ) و ( أوقات ) ، و ( وصف ) و ( أوصاف ) ،  
و ( وقف ) و ( أوقف ) ، و ( وكر ) (٣) و ( أوكار ) ، و ( وعر ) (٤)  
و ( أوغار ) و ( وغد ) (٥) و ( أوغاد ) ، و ( وهم ) و ( أوهام ) .  
استثقلوا ضمَّ عين ( أفعل ) بعد الواو فعدلوا إلى ( أفعال ) ، كما  
عدلوا إليه فيما عينه معتلة .

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٠٣ .

(٢) التسهيل / ٢٦٩ ، وينظر المساعد : ٣ / ٤٠٣ .

(٣) في مختار الصحاح / وكر : وكر الطائر بفتح الواو: عشه حيث  
كان في جبل ، أو شجر ، وجمعه : وُكُورٌ و أوكارٌ

(٤) في لسان العرب : وعر : الوغرة: شدة تؤقذ الحرّ. و السوغر:  
احترق الغيظ، ومنه قيل: في صدره عليّ وعر، بالتسكين، أي  
ضيق و عداوة وتوقد من الغيظ، والمصدر بالتحريك . ويقال: وعر  
صدره عليه يوغر وعرأ و وعر يغر إذا امتلأ غيظاً وحقدًا،  
وقيل: هو أن يحترق من شدة الغيظ . ويقال: ذهب وعر صدره  
ووغم صدره أي ذهب ما فيه من الغل والعداوة .

(٥) في مختار الصحاح / وغد : الوغد بوزن الوغد الرجل الدنيء  
الذي يخدّم بطعام بطنه

وكما شذَّ في المعتلِّ (أَعْيَنَ) ، و(أَثُوبَ) كذلك شذَّ فيما فاؤه واوٍ: (أَوْجَةً) ونحوه. (١)

وأرى أن صدر كلامه رحمه الله هنا- في شرح الكافية - يخالف ما قاله آخرها ، إذ إنه قال لولا : (نَبَّهْتُ عليَّ أنْ أفعالاً أكثرُ من أَفْعَلٍ في فَعَلٍ ....) ثم أعقبه بقوله : (كذلك شذَّ فيما فاؤه واوٍ : أَوْجَةً ونحوه) .

والسبب هو أن الذي يقابل الكثير هو القليل لا الشاذُّ ، والذي يقابل الشاذُّ هو القياس لا الكثير .

فصدر عبارته إلى حدِّ ما توافق ما ذهب إليه في التسهيل ، إلا أنه نصَّ على الكثرة هنا، ولم ينصَّ عليه هناك ، وعذره في ذلك أن الشرح فيه تفصيلٌ ، بخلاف المتن فإنه مبنيٌّ على الاختصار .

لكن ما ذيل به كلامه هنا من الحكم على ما جاء من هذا الباب على أَفْعَلٍ بأنه شاذُّ ، فيه دلالةٌ قطعيةٌ على هذا التضارب الذي وقع فيه .

ووجدت في حاشية الصبان ما يقوِّى رأيي هذا، حيث قال معقِّباً على قول الأشموني: [وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني - أي عند الفراء وهو الخاصُّ بالمثال الواوِي الذي يجمع على أفعالٍ - فإنه قال: إنَّ أفعالاً أكثرُ من أَفْعَلٍ في فَعَلٍ الذي فاؤه واوٍ ..... هذا لفظه بحروفه ] :

قوله (أكثر من أَفْعَلٍ الخ) يقتضى أنْ أفعالاً في واوِي الفاء كثيرٌ ، وهو منافٍ لقوله آخرها : شذَّ فيما فاؤه واوٍ أوجهٌ ، ولعلَّ هذا هو الحامل للشارح (٢) على قوله: هذا لفظه بحروفه (٣).

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨١٨ .

(٢) يريد الأشموني في شرحه للكافية .

(٣) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٤ / ١٢٥ .

واستحسن أبوحيان القياس عليه دون تفرقة بين مهموز، أو مثال ، أو مضَعَف ؛ لكثرة الأمثلة التي وردت من هذا الباب ، وتبعه المرادى وابن عقيل .

قال أبوحيان :ويحفظ - أى أفعال - فى فَعْل صحيح العين زَنْدَ وأزنادَ ، وورد منه ما لا يكاد يُحصَى ، فلو ذهب ذاهبٌ إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبا حسنا. (١)

وقال المرادى: وأما فَعْل الصحيح العين ، وهو الذى يطرُد فيه أَفْعَلٌ فلا يجمع على أفعالٍ إلا نادرا ، نحو: فَرَخٍ وأفراخٍ ، وزَنْدٍ وأزنادٍ ، وسَمْعٍ من ذلك شَيْءٌ كثيرٌ و حتى لو قيل : ذهب ذاهبٌ إلى اقتياسهُ لذهب مذهبا حسنا. (٢)

وقال ابن عقيل : [ ويحفظ فَعْلٌ صحيح العين ] ومن المسموع من ذلك قولهم : فَرَخٌ وأفراخٌ ، وزَنْدٌ وأزنادٌ ، وألفٌ وآلافٌ ، وجدٌ أجدادٌ و قياس فَعْلٍ المذكور : أَفْعَلٌ ، والوجه أن ينقاس فيه أفعالٌ ؛ لكثرة ما سمع من ذلك ، وهى تزيد على المائة . (٣)

ولوجاهة مذهب إليه هؤلاء الثلاثة أيد مجمعُ اللغة العربية هذا الاتجاه، فأجاز ما استحسنه أبوحيان، وهذا نصه : 'قرر المجمع من قبل أن قياس جمع (فَعْل) - الاسم الصحيح العين - أن يكون على (أفْعَلٍ) جمع قَلَّةٌ ، وعلى (فِعالٍ) ، أو (فُعولٍ) جمع كثرة، واستناداً إلى نصِّ عبارة أبي حيان فى استحسان الذَّهابِ إلى جمع (فَعْلٍ) على (أفعالٍ) مطلقاً، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التى وردت (أفعالٍ) مطلقاً مجموعة على هذا الوزن - ترى اللجنة جواز جمع

(١) ارتشاف الضرب ت أد مصطفى النماس ١ / ١٩٦ ، ونصه : (ويحفظ فى فَعْلٍ صحيح العين زَنْدَ وأزنادَ) بكسر اللفاء فى (فعل) والزى فى (زند) ، ولعله خطأ مطبعى .

(٢) توضيح المقاصد للمرادى: ٣٩/٥ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٠٣ .



(فَعَلَ) اسماً صحيح العين مثل بَحَثَ عَلَى (أَفْعَالٍ)، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموزُ الفاء ومعتلُّها والمضَعَّفُ<sup>(١)</sup>.

### المسألة الرابعة

#### جمع (فَعَلَ) بضم الفاء وفتح العين على (أَفْعَالٍ)

قياس جمع (فَعَلَ) في القلة أن يجيء على (أَفْعَالٍ)، وقد جاءه شيءٌ تشبيهاً على الأصل، قالوا: رَيْعٌ وأرْبَاعٌ، ورُطْبٌ وأرْطَابٌ، غير أن اللغويين استنقوا هنا بجمع الكثرة عن جمع القلة، فجمعوه على (فِعْلَانِ)، قالوا: صَرَدَ<sup>(٢)</sup> وصِرْدَانٌ.

قال سيبويه رحمه الله: وممكن على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلًا) فإن العرب تكسره على (فِعْلَانِ)، وإن أرفلوا أنسى للعدد لم يجاوزوه، واستنقوا به كما استنقوا بـ (أَفْعَالٍ)، و(أَفْعَالٍ) فيما نكرت لك، فلم يجاوزوه في القليل والكثير.

ومن ذلك قولك: صَرَدَ وصِرْدَانٌ، ونَغَرَ<sup>(٣)</sup> ونِغْرَانٌ، وجَعَلَ<sup>(٤)</sup> و جِعْلَانٌ، و خَزَزَ<sup>(٥)</sup> و خَزَزَانٌ. وقد أجزت العرب شيئاً منه مجرى (فَعَلَ)

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٥٢/١.

(٢) في لسان العرب / صرد: و الصرْدُ: طائر فوق العُصْفور، وقال الأزهري: يصيدُ العصافير. وقيل: الصرْدُ طائر أبقع صخم الرأس يكون في الشجر، نصفه أبيض، ونصفه أسود، ضخم المنقار له بُرْتَنٌ عظيم نَحْوَ من القارية في العظم، ويقال له الأخطب؛ لاختلاف لونه.

(٣) في المصدر نفسه / نغر: النغر فرخُ العُصْفور، وقيل: هو من صيغار العصافير.

(٤) في المصدر نفسه / جعل: والجعلُ: دابةٌ سوداء من دواب الأرض، قيل هو أبو جعران بفتح الجيم و جمعه فِعْلَانٌ.

(٥) في المصدر نفسه / خزز: الخززُ: ولد الأرنب، وقيل هو النكر من الأرنب، والجمع أخزبةٌ وخززانٌ، مثلُ صرَدٍ وصِرْدَانٍ.

، وهو قولهم : رَبَّعَ و أَرْبَاعَ ، وَرَطَّبَ (١) و أَرْطَابَ ، كقولك جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ (٢) .

وقال المبرد : فَأَمَّا (فَعَلَ) فَإِنَّ جَمْعَهُ اللَّازِمَ لَهُ (فِعْلَانٌ) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صِرْدٌ وَصِرْدَانٌ ، وَنَغْرٌ وَنَغْرَانٌ ، وَجَعَلٌ وَجَعْلَانٌ ، هَذَا بَابُهُ .  
وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى (أَفْعَالٍ) شَبَّهَ بِسَائِرِ الْمُتَحَرِّكَاتِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَذَلِكَ : رَبَّعٌ وَأَرْبَاعٌ وَهَبَّعٌ (٣) وَأَهْبَاعٌ . (٤)

وقال الثماني في الفوائد : فَأَمَّا (فَعَلَ) فَقَدْ كَانَ قِيَاسُهُ فِي الْقَلَّةِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى (أَفْعَالٍ) ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ ، قَالُوا : رَبَّعٌ وَأَرْبَاعٌ ، وَرَطَّبٌ وَأَرْطَابٌ ، وَكَانَ قِيَاسُهُ فِي الْكَثْرَةِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى (فِعَالٍ) ، أَوْ (فُعُولٍ) ، أَوْ عَلَيْهِمَا ، وَقَدْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى (فِعَالٍ) تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ الْمَتْرُوكَةِ ، وَقَالُوا : رَبَّعٌ وَرِبَاعٌ .

إِلَّا أَنَّهُمْ التَّزَمُوا فِي بَابِ (فَعَلَ) فَجَمَعُوهُ عَلَى (فِعْلَانٍ) ، قَالُوا : صَبْرٌ وَصَبْرَانٌ ، وَنَغْرٌ وَنَغْرَانٌ ، وَجِرْدٌ وَجِرْدَانٌ (٥) ، وَجَعَلٌ

(١) فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ /رَطَّبَ : وَالرُّطْبُ مِنْ النَّخْلِ وَمِنَ الثَّمَرِ مَعْرُوفٌ ، وَجَمْعُهُ أَرْطَابٌ . وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ نَقْلًا عَنْ سَيِّبِيهِ : لَيْسَ رُطْبٌ بِتَكْسِيرِ رُطْبَةٍ ، وَإِنَّمَا الرُّطْبُ كَالثَّمَرِ وَاحِدُ اللَّفْظِ مَذْكُورٌ ، يَقُولُونَ هَذَا الرُّطْبُ ، وَلَوْ كَانَ تَكْسِيرًا لَأَنْثَوُا . وَنَصُّ سَيِّبِيهِ ٥٨٢/٣ : وَ(الْفُعْلَةُ) تَكْسُرُ عَلَى (فَعَلٍ) ، إِنْ لَمْ تَجْمَعْ بِالنَّاءِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تُخَمَّةٌ وَتُخَمٌّ ، وَتُهُمَّةٌ وَتُهُمٌّ . وَلَيْسَ كَ (رُطْبَةٍ) وَ(رُطْبٍ) . أَلَا تَرَى أَنَّ الرُّطْبَ مَذْكُورًا كَالْبُرِّ وَالثَّمَرِ ، وَهَذَا مُؤَنَّثٌ كَالظَّلْمِ وَالْعُرْفِ

(٢) - الْكِتَابُ : ٣ / ٥٧٤ .

(٣) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ / هَبَعَ : وَالْهَبْعُ : الْفَصِيلُ الَّذِي يُنْتَجُ فِي الصَّيْفِ . وَقِيلَ : هُوَ الْفَصِيلُ الَّذِي فَصَلَ فِي آخِرِ النَّتَاجِ ، وَقِيلَ هُوَ الَّذِي يُنْتَجُ فِي حِمَارَةِ الْقَبِيطِ .

(٤) الْمُقْتَضِبُ لِلْمَبْرَدِ : ٢/٢٠٢ .

(٥) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ / جَرَدٌ : وَالْجَرْدُ : الذَّكْرُ مِنَ الْفَأْرِ ، وَقِيلَ : الذَّكْرُ الْكَبِيرُ مِنَ الْفَأْرِ .

وجعلان، وهذا من بناء الكثرة إلا أنهم أدخلوا القلّة عليه ، ويفرق بينهما بالدّليل<sup>(١)</sup>.

وقال برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية شارحا قول ابن مالك:

و**غالباً اغتاهم فيغلان** .: في فـعل كقولهم **صيردان** هذا مستثنى مما يستحق أفعالا، وهو (فعل) كـ **صرد**، و**جرّد** ، و**نغر** ، فإنّ حقّها أن تجمع على أفعال ؛ لأنّ كلا منها اسم ، ثلاثي ، لم يطرد جمعه على (أفعل) ؛ لضمة فائه ، وحركة عينه ، إلا أنّهم استغنوا فيه غالبا بجمع الكثرة عن جمع القلّة ، فقالوا **صردان** ، و**جردان** ، و**نجران** .

واحترز بـ (غالبا) من قولهم : **رطب وأرطاب** <sup>(٢)</sup> .

يتضح من هذه النصوص أنّ القياس في قلّة (فعل) : (أفعال) ، ولكن العرب استغنوا بـ (فغلان) عن (أفعال) في القلّة . ولعلّ السرّ في هذا هو كثرة ما جاء من هذا الباب على (فغلان) ، وقلّة ما ورد منه على (أفعال) .

والمتمم في كلام ابن مالك رحمه الله يرى أنّه لا يخرج عن هذا في كتبه ، وأسوق فيما يلي نصوصها :

قال رحمه الله في الكافية :

وغير ما (أفعل) فيه مطرد .: من الثلاثي اسماً بـ (أفعال) يرد **وغالباً اغتاهم فيغلان** .: في (فعل) كقولهم (صيردان)<sup>(٣)</sup> وقال في الشرح : ولما تقرّر المطرد جمعه على (أفعل) من الثلاثي نبّهت على أنّ ما سواه من الثلاثي إذا كان اسماً ، غير صفة اطرد جمعه على (أفعال) ، فبان بهذا أنّ نحو (بيت) و (أبيات) ، و (ثوب) (

(١) الفوائد والقواعد للثمانيني : ٦٦٥ - ٦٦٦ .

(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : ٨٩٨/٢ .

(٣) شرح الكافية ٤ : / ١٨١٣ - ١٨١٤ .

و(أثوب) مطرد ؛ لأن اعتلال العين متع من جمع (فعل) على (أفعل) قبلسا .

ويان - أيضا - أن الجمع على (أفعل) مطرد في غير (فعل) المقيد كـ (حزب) و (أحزاب) ، و (صنّب) و (أصلاب) ، و (جمّل) و (أجمال) ، و (وعّل) و (أوعل) ، و (عَضِد) و (أعضد) ، و (عَقَى) و (أعقَى) ، و (عَب) و (أعَب) و (يَل) و (أبال) ، و (رَطَب) و (أرطب) .  
 إلا أن (فَعَلًا) يتصرف فيه على (فِعْلان) - غالبا - كـ (صرد) و (صردان) (١) .

مفاد هذا النص أن القيلس في جمع (فعل) في القلة (أفعل) ، ولكن ماورد منه قليل ، والغالب فيه أن يجئ على (فِعْلان) في القلة ، والكثرة كما ورد عن العرب

ف قوله (غالبا) أي فيما ورد عن العرب ، ويقابله أن ما جاء منه على (أفعل) عن العرب قليل ، فليس في كلامه هنا اضطراب .  
 وقال في التسهيل: (أفعل) لاسم ثلاثي لم يطرد فيه (أفعل) ، وقل في (فعل) معتل العين ، وتدر في (فعل) .. (٢) .

إن من يعنى التنظر بين مفهوم هذا النص ، وبين النص السابق يرى أن بينهما تطابقا .

وقال في الخلاصة :

وضع ما (أفعل) فيه مطرد :: من الثلاثي اسما بـ (أفعل) يرد  
 وقالبا أنتاهم (فِعْلان) :: في (أفعل) كقولهم: صردان (٣)  
 وهو ما قلناه في الكافية بالنص .

(١) المصدر نفسه: ٤ / ١٨١٧-١٨١٨ .

(٢) التسهيل / ٢٦٩ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٣ .

(٣) الخلاصة / ٢٥٢ .

ويرى المرادى ، والأشْمُونَى أَنْ فِي كَلَامِهِ تَنَاقُضًا ، وَهَاتِذَا  
أَسْوَاقٌ نَصِيحَتُهُمَا :

قَالَ الْمُرَادَى رَحِمَهُ اللَّهُ مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ النَّازِمِ :  
وِغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ . : فِي (فَعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ  
يَعْنَى أَنَّ الْغَالِبَ فِي (فَعَلٍ) أَنْ يَجْمَعَ عَلَى (فِعْلَانِ) - بِكَسْرِ الْفَاءِ -  
كَقَوْلِهِمْ فِي (صِرْدٍ) : (صِرْدَانُ) ، وَفِي (نُغْرِ) : (نُغْرَانُ) .<sup>(١)</sup>  
وَقَدْ جَاءَ بَعْضُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ) نَحْوُ : رُطْبٍ وَأَرْطَابٍ ، وَإِلَيْهِ  
أَشَارَ بِقَوْلِهِ (غَالِبًا) ، وَنَصَّ فِي التَّسْهِيلِ عَلَى أَنَّ (أَفْعَالًا) فِيهِ نَادِرٌ .  
قَلَّتْ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَلَّ بِهِ فِيمَا يَطْرُدُ فِيهِ أَفْعَالٌ .<sup>(٢)</sup>

وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا كَمَا قَلَّتْ سَابِقًا - أَنْ مَرَادَهُ بِالْتَدْوِيرِ أَنَّ  
الْأَمْثَلَةَ الَّتِي أَتَتْ مِنْهُ عَنِ الْعَرَبِ قَلِيلَةٌ ، إِذَا مَا قُورِنَتْ بِالْأَمْثَلَةِ الَّتِي  
جَاءَتْ عَلَى (فِعْلَانِ) .

وَأَمَّا الْأَطْرَادُ فَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ لَوْ جَاءَتْ أَمْثَلَةٌ عَلَى (فَعَلٍ) وَلَمْ يَرِدْ  
عَنِ الْعَرَبِ جَمْعُهَا عَلَى (فِعْلَانِ) ، وَأُرِيدُ مَجِيءَ جَمْعِ الْقَلَّةِ مِنْهَا  
جَمَعَتْ عَلَى (أَفْعَالٍ) قِيَاسًا ، إِذْ لَا يَجُوزُ جَمْعُهَا عَلَى (أَفْعَلٍ) ؛ لِأَنَّهُ  
مُقَيْسٌ فِي (فَعَلٍ) صَحِيحُ الْعَيْنِ .

وَقَالَ الْأَشْمُونَى رَحِمَهُ اللَّهُ مُعَقِّبًا عَلَى الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ :  
نَصٌّ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ (فِعْلَانًا) مَطْرُدٌ فِي (فَعَلٍ)  
وَكَلَامُهُ هُنَا - يَرِيدُ فِي الْخُلَاصَةِ - غَيْرُ مَوْفٍ بِذَلِكَ .<sup>(٣)</sup>  
وَعَقِبَ عَلَيْهِ الصَّبَّانُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : فِيهِ أَنَّ مَعْنَى غَلْبَةِ وَزْنِ جَمْعٍ  
فِي وَزْنٍ مَفْرُودٍ كَوْنُهُ أَكْثَرُ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَكْثَرِيَّتُهُ فِيهِ دَلِيلٌ لِطَرَادِهِ .<sup>(٤)</sup>

(١) فِي الصَّلْبِ وَالْهَامِشِ (نُغْرِ) بِالزَّوَايِ ، وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِيٌّ .

(٢) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمُرَادَى : ٣٩ / ٥ - ٤٠ .

(٣) مِنْهَجُ السَّالِكِ ٤ / ١٢٦ .

(٤) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونَى : ٤ / ١٢٦ .

## المسألة الخامسة

### جمع (افعل) و(فعلاء) المنفردين مانع في الاستعمال

مذهب الجمهور أنه يطرد جمع (أفعل) الوصف الذي مؤنثه (فَعْلَاءَ) ، و(فَعْلَاءَ) الذي مذكوره (أفعل) على (فَعْلٍ) ، يقال في جمع (أحمر) و(حمرَاءَ) : (حُمُرٌ) ، وفي (أبيض) و(بيضاء) : (بيض) ، بقلب الضمة كسرة ، لتصح الياء (١) .

قال سيبويه : وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على (فعل) ، كما كسروا (فَعْلَاءَ) على (فَعْلٍ) ؛ لأنَّ (أفعل) من الثلاثة ، وفيه زائدة ، كما أن فَعْلَاءَ فيه زائدة ، وعدة حروفه كعدة حروف (فَعْلٍ) ، إلا أنهم لا يثقلون في (أفعل) في الجمع العين ، إلا أن يضطرَّ شاعرٌ ، وذلك : أحمرٌ وحُمُرٌ ، وأخضرٌ وحُضْرٌ ، وأبيضٌ وبييضٌ ، وأسودٌ وسودٌ .

والمؤنث من هذا يجمع على (فَعْلٍ) ، وذلك : حمرَاءُ وحُمُرٌ ، وصفراءٌ وصفَرٌ.. (٢)

وقال المبرد : فإن كان (أفعل) نعتاً مكتفياً فإن جمعه على (فَعْلٍ) ساكن الوسط ، وذلك قولك : أحمرٌ وحُمُرٌ ، وأخضرٌ وحُضْرٌ ، وأبيضٌ وبييضٌ ، فاتكسرت الياء ؛ لتصح الياء ، ولو كان من السواو ثبت على لفظه نحو : أسودٌ وسُودٌ ، وأحوى وحُوٍ .

(١) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٢٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم / ٧٧٠ ، وارتشاف الضرب : ١ / ١٩٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادى : ٥ / ٤١ ، وأوضح المسالك : ٤ / ٤١٣ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : ٢ / ٩٠٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣ / ٤١٣ ، وشرح الألفية للهورى : ٤ / ٢٢٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٠٤ ، والهمع : ٢ / ١٧٥ ، وشرح الأشموني : ٤ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٦٤٤ .

وكذلك مؤنثه تقول : حمراء وحمراء ، وصفراء وصفراء .<sup>(١)</sup>  
هذا إذا كان ( أفعل ) و ( فَعْلَاءُ ) وصفين متقابلين ، فإن كانا  
منفردين لمائع في الاستعمال خاصة نحو : رجل آلى ، وامرأة  
عجاء<sup>(٢)</sup> ، إذ لم يقولوا رجل أعجز ، ولا امرأة ألياء في أشهر  
اللغات ، وحكى امرأة ألياء ، ورجل أعجز ، فعلى هذا يقال : رجال  
ألى ونساء ألى ، ورجال عجز ، ونساء عجز<sup>(٣)</sup> ..  
وفي أطراد ( فَعْل ) حينئذ خلاف :  
فذهب بعضهم إلى أطراده ، وذهب البعض الآخر إلى قصره على  
السمع<sup>(٤)</sup> .

واضطرب ابن مالك في هذه المسألة ، فذهب إلى أطراده في شرح  
الكافية ، وهو للظاهر من إطلاقه في الخلاصة .  
قال في شرح الكافية : من أمثلة الكثرة ( فَعْل ) ، وهو قياسي ،  
وغير قياسي

فالقياسي : ما كان لـ ( أفعل ) مقابل ( فَعْلَاء ) ، ولـ ( فَعْلَاء )  
مقابل ( أفعل ) كـ ( أحمر ) و ( حمراء ) .  
ولـ ( أفعل ) لا ( فَعْلَاء ) له ؛ لعدم القبول في الخِلقة كـ ( أكرم ) .  
أو لعدم الاستعمال كـ ( رجل آلى ) .  
ولـ ( فَعْلَاء ) لا ( أفعل ) له ؛ لعدم القبول في الخِلقة كـ ( عَفْلَاء ) ؛  
أو لعدم الاستعمال كـ ( امرأة عجاء ) .

(١) المقتضب ٢ / ٢١٥ .

(٢) في المثلث لابن السيد البطليوسي : ٢ / ٢٨٨ : : والعجز أيضا  
جمع العجاء من النساء ، وهي الضخمة العجيزة .

وفي المزهري للسيوطي : ٢ / ٢٣١ وامرأة عجاء : عظيمة العجز .

(٣) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٠٤ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد : ٥ / ٤١ - ٤٢ ، والمساعد : ٣ / ٤١٣ -

٤١٤ ، وشرح الأشموني : ٤ / ١٢٨

فيطرد (فعل) في هذا النوع ، كما يطرد في النوع الآخر .  
والأكرم : العظيم الكرمة ووهى رأس الذكر ، والأسى : العظيم  
الأسية .

والغلاء: المرأة التي في رحمها صلابة تُصر وطأها. والعجاء:  
العظيمة العجيزة (١).

وتبعه في ذلك جماعة منهم ولده بدر الدين، وبرهان الدين  
إبراهيم بن قيم الجوزية ، والهواري (٢).  
وقال في الخلاصة :

(فعل) انعموا (أحمر) و(حمر) . : ..... (٣)  
فأطلق هنا ولم يقيد . قال المرادى : فإن قلت فما المفهوم من  
كلامه هنا ؟

قلت موافقة شرح الكافية ؛ لأنه أحال على التمثيل بـ ( أحمر )  
و(حمر)، فكل ما شابههما في الوزن والوصف جُمع جمعهما ، وإن  
خصّ كلامه بالمتقابلين لخصوصية المثال لم يستقم ؛ لخروج  
المنفردين لمتاع ، فتعيّن التعميم (٤) .

وقصره في التسهيل على السماع حيث قال :  
فإن كان المتاع الاستعمال خاصة فـ ( فعل ) فيه محفوظ (٥).  
وتبعه في ذلك ابن هشام في أوضحه (٦).

- 
- (١) شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٨٢٨ .
  - (٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم / ٧٧٠ ، وإرشاد السالك إلى حل  
ألفية ابن مالك : ٢ / ٩٠٠ ، وشرح الألفية للهواري : ٤ / ٢٢٩ .
  - (٣) الخلاصة / ٢٥٢ .
  - (٤) توضيح المقاصد : ٥ / ٤١ - ٤٢ .
  - (٥) التسهيل لابن مالك / ٢٧١ .
  - (٦) ينظر: أوضح المسالك : ٤ / ٣١٢ .



ولعلَّ السَّبب في هذا الاضطراب هو وجود لغتين في هذا النوع، إحداهما مشهورة ، والأخرى خلاف ذلك ، فذهب إلى الاطراد في شرح الكافية وظاهر الخلاصة بناء على اللغة غير المشهورة التي يعامل عليها هذا النوع معاملة : أبيضَ وبيضاءَ ، وقصره على السماع في التسهيل بناءً على اللغة المشهورة .

## المسألة السادسة

### ما يطرد جمعه على (فعل) بضم الفاء والعين

من أمثلة جموع الكثرة (فعل) ، وهو مطرد في نوعين :

أحدهما : كل اسم رباعي بمدة قبل آخره ، صحيح اللام ، نحو  
قضييب و قُضِب ، وعمود وعمُد .

فإن كانت مدته ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا  
نحو : قذال وقُدَل ، وقراد وقُرْد ، وشذَّ عنان وعُنُن .

الثاني: كل وصف على (فَعول) بمعنى فاعِلٍ، نحو : صَبور

وصَبُر. (١)

وظاهر إطلاق ابن مالك في الخلاصة اطراد (فعل) في (فَعول)

بضم الفاء مثل (فَعول) بفتحها، و(فَعول) بكسرها، حيث قال:

(و(فَعول) لاسم رباعي بمدة .. قد زيد قبل لام اغلا لا قُذ

ما لم يضاعفا في الأعم ذوالالف .. : ..... (٢)

وبه صرح في شرح الكافية حيث قال : من أمثلة جمع

الكثرة (فَعول) ، والقياسي منه ما كان جمعا لـ (فَعول) بمعنى

فاعلٍ ، صحيح اللام .

ولاسم صحيح اللام ، رباعي بمدة زائدة ثالثة ، مذكرا كان كلُّ

واحد من النوعين ، أو مؤنثا .

فالأول كـ (صَبور) و (صَبِر) ، والثاني: كـ(قذال)

و(قُدَل) ، و(أتان) و(أُتُن) ، و(حِمار) و(حُمِر) ، و(نِراع) و(نُرُع) ،

(١) ينظر : الكتاب: ٣/ ٦٠١ - ٦٠٨ ، ٦٣٧ - ٦٣٩ ، والأصول في

النحو ٦/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم/٧٧١ ، وأوضح المسالك

٤/٣١١ - ٣١٢ ، والتصريح: ٢/ ٣٠٥ .

(٢) الخلاصة /٢٥٣ .

و(قُرَادٍ) و(قُرْدٍ) و(كُرَاع) و(كُرُع) ، و(عَمُود) و(عُمْد) ، و(قَلُوص) و(قَلُص) ، و(قَضِيب) و(قَضْب) .

وتتكبَّوه - غالباً - فيما مدَّته ألف من المضاعف . (١)

وتبعه في ذلك ابنه في شرح الألفية (٢) ، وابن هشام في أوضحه (٣) ، وابن قيم الجوزية (٤) ، وابن عقيل في شرحيهما للألفية (٥) ، والشيخ خالد في التصريح (٦)

وذكر في التسهيل أن (فُعَلًا) نادرٌ في (فُعَال) (٧) ، وهو ما ذهب إليه الرضي في شرح الشافية حيث قال: وقد يحمل (فُعَال) بالضم على (فُعَال) بالكسر؛ لتناسب الحركتين، فيقال قُرْدٌ في قُرَاد، ك جُدْرٍ في جِدَار، وهو قليل نادر. (٨) وصحَّح هذا الرأي المرادى في شرح الألفية (٩) ، وابن عقيل في المساعد (١٠) ، والأشموني في شرح الألفية (١١)

وقصره أبو حيان على السماع . (١٢)

والظاهر من صنيع سيبويه أنه سماعيٌّ أيضاً ، حيث ذكر أن المطرَّد في جمع (فُعَال) في الكثرة (فُعَلان) ، ثم حكى عن العرب ورود (فُعَلٍ) فيه .

(١) شرح الكافية الشافية : ١٨٣٣/٤ - ١٨٣٤ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم / ٧٧١ .

(٣) أوضح المسالك : ٣١١/٤ - ٣١٢ .

(٤) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : ٩٠١/٢ .

(٥) شرح الألفية لابن عقيل مع حاشية الخصري : ١٥٦/٢ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح : ٣٠٥/٢ .

(٧) التسهيل / ٢٧١ ، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٩/٣ .

(٨) شرح الشافية للرضي ١٢٩/٢ .

(٩) توضيح المقاصد : ٤٥/٥ .

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤١٩/٣ .

(١١) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : ١٢٩/٤ .

(١٢) ارتشاف الضرب : ١٩٩/١ .

يقول رحمه الله : وأما ما كان ( فعلا ) فبأنه في بناء أدنى العدد بمنزلة ( فعال ) .

فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرتة على ( فعلان ) ، وذلك قولك :  
 غرابٌ وغربانٌ ، وخراجٌ وخرجانٌ ، وبُعْثٌ وبُعْثانٌ ، بوغلامٌ وبغلمانٌ .  
 وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا في  
 المضاعف في فعال ، وذلك قولهم : نُبَابٌ وأنبأة . وقالوا حين أرادوا  
 الأكثر : نِبَانٌ و ولم يقتصروا على أدنى العدد ؛ لأنهم أمنوا التضعيف  
 . وقالوا : حُورٌ وحيران ، كما قالوا : غُرابٌ وغربانٌ .  
 ثم قال : وقالوا : قُرَادٌ وقُرْدٌ ، فجعلوه موافقا لـ ( فعال ) ؛ لأنه  
 ليس بينهما إلا ما ذكرت لك (١) .

وهذا النص يدعم ما ذهب إليه ابن مالك رحمه الله في التسهيل ،  
 بخلاف ما نص عليه في شرح الكافية ، وظاهر إطلاقه في الخلاصة  
 وهناك شئ آخر يتعلق بهذه المسألة ، وهو أن ابن مالك رحمه  
 الله نص في شرح الكافية ، والتسهيل على اطراد ( فُعَل ) في  
 النوعين السابقين : الاسم الرباعي الذي قبل آخره مدً ، والصفة التي  
 على وزن ( فَعُول ) بمعنى ( فاعل ) ، ولم يذكره في الخلاصة (٢) .  
 قال المرادي : فأوهم أنه غير مقيس ، وليس كذلك (٣) .  
 ويمكن الاعتذار عنه بأنه استغنى بذكر الاسم الذي على وزن  
 فَعُول مثل عمود وعمد عن ذكر الصفة انطلاقا من أن الاسم هو  
 الأصل في باب جمع التكسير ، وأن الصفة محمولة عليه فيه .

(١) الكتاب : ٦٠٣/٣ - ٦٠٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٨٣٣ - ١٨٣٤ ، والتسهيل / ٢٧١ ،  
 والخلاصة / ٢٥٣ .

(٣) توضيح المقاصد : ٥/ ٤٦ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٣٠ .

قال ابن السراج في الأصول : واعلم أن جميع هذه النعوت لا تمتنع [من] الواو والنون ، والألف والتاء ؛ لأنها على الفعل تجرى ، والأسماء أشدُ تمكناً في التّكسير ، فمتى احتجت إلى تكسير صفة ، ولم تعلم أن العرب كسرتها فكسرها تكسير الاسم الذي هو على بنائه ؛ لأنها أسماء وإن كانت صفات (١) .

### المسألة السابعة

ما يطرد جمعه على (فعل) بضم الفاء وفتح العين

يطرد (فعل) عند أكثر النحاة في نوعين :

الأول: (فُعْلة) بضمّ الفاء اسماً نحو: عُرقَة وعُرْف، فإن كان صفة نحو ضحْكة لم يجمع على (فُعْل)، وشذّ قولهم : رجل بُهْمَة ، ورجال بُهْم (٢) .

قال سيبويه رحمه الله : وأما ما كان (فُعْلة) فَبَنك إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمّة ، وذلك قولك : رُكْبة ورُكْبات ..... فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسرتَه على (فُعْل)، وذلك قولك : رُكْبَة، وعُرْفٌ ، وجُفْرٌ ، وربّما كسروه على (فِعْال) ....

(١) الأصول في النحو : ١٥/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٧٩ - ٥٨٠ ، ٥٩٤ ، والمقتضب : ٢/٢٠٥ - ٢٠٦ ، ٢١٥ ، والأصول في النحو ٤٤٠/٢ ، واللمع / ١٨٠ ، والبيان في شرح اللمع : ٥٧٣ - ٥٧٤ ، والمستوفى في النحو : ٤١١/٢ ، والمتبع في شرح اللمع/٦١٧ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز / ٤٧٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٤/١٨٣٧ ، وشرح الشافية : ٢/١٠٢ ، ١٠٥ ، وارتشاف الضرب : ١/٢٠٠ ، وتوضيح المقاصد : ٥/٤٦ - ٤٧ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك : ٢/٩٠٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣/٤٢١ ، وشرح الألفية للهوراري : ٤/٢٣٠ ، والتصريح : ٢/٣٠٥ ، والهمع : ٢/١٧٦ ، وشرح الأشموني : ٥/١٣٠ .

وقال في الناقص منه : وبنات الواو بهذه المنزلة . قالوا :  
خُطوةً وخُطواتٍ وخُطَى، وعُزوةٌ وعُزواتٌ وعُزَى .

وقال: وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة  
الواو ، وذلك قولك : كُتِية وكُتَى ، ومُنذِيةٌ ومُنذَى ، وزُنْبِيةٌ وزُنْبَى ،  
كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمّة ، فتجئ هذه الياء بعد  
ضمّة ، فلما ثَقُلَ ذلك عليهم تركوه واجتزءوا ببناء الأكثر .

وقال في المضاعف منه : والمضاعف بمنزلة رُكْبَة ، قالوا  
سُرَاتٍ وسُرَرٍ، وَجُدَةٌ وَجُدَدٌ وَجُدَاتٌ (١).

وقال في الأجوف منه : وأما ماكان ( فُعَلَةٌ ) فهو بمنزلة غير  
المعتلّ ، وتجمعه بالتاء إذا أردت أدنى العدد ، وذلك قولك : دُولَةٌ  
ودُولَاتٌ ، لا تحرك الواو؛ لأنّها ثانية ، فإذا لم ترد الجمع المؤنث  
بالتاء قلت : دُوَلٌ وسُوْقَةٌ وسُوْقٌ ، وسورة ، وسُوْرٌ (٢).

الثاني: الفُعَلَى أنثى الأَفْعَلِ، نحو: الكُبْرَى والكُبْرَى، والصغرى  
والصغر .

فإن كان صفة نحو ضُحْكَةٍ لم يجمع على ( فُعَلِ )، وشذَّ قولهم:  
رجلٌ بُهْمَةٌ، ورجالٌ بِهِمٌ (٣).

(١) الكتاب ٥٧٩/٣ - ٥٨٠ .

(٢) المصدر نفسه ٥٩٤ /٣ .

(٣) ينظر: الكتاب ٦٠٨/٣ ، والمقتضب: ٢ / ٢١٥، ٢٣٠، والأصول  
في النحو : ٩ / ٣ ، والفوائد والقواعد / ٦٨٨، ٦٩٠، ٦٩٤ ،  
والمقدمة الجزولية / ٢٩٩ ، والمستوفى لابن الفرخان: ٤٤٢/٢ ،  
وشرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٣٧ - ١٨٣٨ ، وشرح الألفية لابن  
الناظم / ٧٧٢ [وفيه : ومن أمثلة جموع الكثرة فَعَلٌ وهو لاسم على  
فِعْلَةٍ... الخ ] والصواب ومن أمثلة جموع الكثرة فُعَلٌ وهو لاسم  
على فِعْلَةٍ.... الخ]، وشرح الشافية للرضي : ١٥٨/٢ ، ١٦٦ ،  
وارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٠ ، وتوضيح المقاصد : ٥ / ٤٧ ،  
وإرشاد السالك : ٩٠٣/٢ ، وشرح الألفية للهورى : ٢٣٠/٤ ،

قال سيبويه رحمه الله : وأما ماكان عدّة حروفه أربعة أحرف  
وكان (فُعَلَى) (أفعل) فبتك تكسره على (فُعَل) وذلك قولك :  
الصُغرى ، والصُغْر ، والكُبْرى والكُبْر ، والأولى ، والأول . وقال  
تعالى جده: ﴿إِنهَا لَأَحَدَى الْكَبْرِ﴾ (١).

ومثله من بنات الياء والواو: الدُنْيَا، والدُنَى، والقُصْوَى،  
والقُصَى، والعُطَا والعُطَى .

وإنما صيروا الفُعَلَى ههنا بمنزلة الفُعَلَة ؛ لأنها على بنائها ؛  
ولأنّ فيها علامة التانيث ؛ وليفرقوا بينها وبين ما لم يكن فُعَلَى  
أفعل(٢).

وذهب ابن مالك وتبعه آخرون (٣) إلى اطراده فى (فُعَلَة)  
اسما نحو جُمُعَة وجُمُع .

قال ابن مالك فى التسهيل : ومنها-أى من جموع الكثرة -  
(فُعَل) وهو ل- (فُعَلَة)، و(فُعَلَة) اسمين، وللْفُعَلَى أنثى الأفعال (٤).

ومن الغريب أن ابن مالك يحكم على ماسوى النوعين الأولين  
فى شرح الكافية بالشذوذ، حيث قال: ومن أمثلة جموع الكثرة (فُعَل) .  
والقياسى منه ماكان ل- (فُعَلَة) - اسما - ك- (عُرْفَة) ،  
و(عُرْف) ، و (عُدَّة) و (عُدَد) ، و (عُرْوَة) ، و (عُرَى) .

والتصريح : ٣٠٥/٢ ، والهمع: ١٧٦/٢ ، وشرح الأشمونى :  
١٣٠/٤ .

(١) المدثر / ٣٥ .

(٢) الكتاب : ٦٠٨/٣ .

(٣) منهم : أبو حيان فى الارتشاف : ٢٠٠/١ ، والمرادى فى توضيح  
المقاصد : ٤٧/٥ ، وابن عقيل فى المساعد : ٤٢١/٣ ،  
والأشمونى فى منهج السالك : ١٣٠/٤ .

(٤) تسهيل الفوائد / ٢٧٢ .

أو لـ (فَعَلَى) أنثى (أَفْعَل) كـ (الكبرى) ، و (الكُبْر) ،  
 و(الأولى) ، و(الأول) ، و(الأخرى) ، و(الأخر) ، و(الغيا) ، و(الغَى) .  
 وشذ فيما سوى ذلك ..... الخ (١)  
 واقتصر في الخلاصة على اطراده في (فُعَلَة) اسما و(فَعَلَى)  
 أنثى الأفعال ، حيث قال :

..... و(فَعَل) جمعا لـ (فَعَلَى) ضرف  
 ونحو (كُبْرَى) ..... : (٢)

ولا يخفى ما في هذا من الاضطراب ، وإليه أشار المرادى  
 بقوله : اقتصر هنا - يعني في الخلاصة - وفي الكافية على  
 هذين النوعين ، أعنى (فُعَلَة) اسما ، والفَعَلَى أنثى الأفعال ،  
 وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما : [وشذ فيما سوى ذلك] ،  
 يعنى فُعَلًا ، وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو (فُعَلَة) اسما نحو:  
 جُمُعَة وجَمَع ، فإن كان صفة نحو امرأة شُلَّة - وهى السريعة  
 - لم يجمع على (فَعَل) (٣).

وأرى أن الأحسن الوقوف عند السماع في هذا البناء ؛ لعدم  
 ورود غير كلمة واحدة منه وهى: جَمَع (٤).

(١) شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٣٧ - ١٨٣٨

(٢) الخلاصة / ٢٥٣ .

(٣) توضيح المقاصد ٥ / ٤٧ ، وينظر منهج السالك على ألفية ابن  
 مالك / ٤ / ١٣٠ .

(٤) اختلف في ثلاثة أنواع آخر :

الأول: فعلى مصدرا نحو رُجِعَى ، والثانى: فعلة - بفتح الفاء -  
 فيما ثانيه واو ساكنة نحو جَوَزَة ، فقاسه الفراء في هذين النوعين ،  
 فنقول : رُجِع ، وجَوَز ، كما قالوا فى رُوِيَا مصدرا ونوْبَة : رُوِي  
 ونوْب ، وغيره يجعل رُوِي ونوْب مما يحفظ ولا يقاس عليه .  
 والثالث : فَعَل مؤنثا بغير تاء نحو جَمَل ، فهذا يجمع على فَعَلٍ  
 قياسا عند المبرد، وغيره يقصره إن جاء على السماع . ينظر :



واختلف في فعل المؤنث بغير تاء نحو جُمِلَ:

فذهب المبرد إلى جمعه على فعل قياسا، حيث قال: فإن سميتها  
- أي هند - (جُمَلًا)، و(حُسُنًا) قلت: جُمَلَات، وحُسُنَات، كما  
تقول، ظَلَمَات، وغُرَفَات .

وتقول: جُمَلَات، وحُسُنَات، كما تقول: ظَلَمَات، وغُرَفَات .  
فإن قيل في هند: هند، مثل كِسْرٍ، فكذلك جُمَلٍ وحُسُنٍ، مثل  
ظَلَمٍ وغُرَفٍ فجيدٌ بالغ (١).

ويظهر من صنيع الناظم في الكافية وشرحها أنه قد اقتفى أثر  
المبرد، وسلك مسلكه، حيث قال في الكافية:  
ورِئِدٌ، مثل (كِسْرَةٍ) في (فِعَلٍ) و(جُمَلٍ) مثل (بُرْمِيَةٍ) في (فِعَلٍ)  
وقال في الشرح: ويلحق (فِعَلٍ)، و(فِعَلٍ) مؤنثين بـ(فِعَلَةٍ)،  
و(فِعَلَةٍ)، فيقال: (هند)، و(هند)، و(جُمَلٍ)، و(جُمَلٍ)، كما يقال  
(كِسْرَةٍ)، و(كِسْرٍ)، و(غُرَفَةٍ)، و(غُرَفٍ) (٢).

ولم يشر إلى هذا في الخلاصة، والتسهيل .  
ويرى غير المبرد أن هذا مقصورٌ على السماع (٣)

=المقتضب: ٢/ ٢٢١، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٠٠، وتوضيح  
المقاصد: ٥/ ٤٧، والهمع: ٢/ ١٧٦، ومنهج السالك:  
١٣٠/٤ - ١٣١ .

(١) المقتضب: ٢/ ٢٢١ .

(٢) الكافية وشرحها: ٤/ ١٨٣٣، ١٨٤٠ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٠٠، وتوضيح المقاصد: ٥/ ٤٧،  
والمساعد، ٣/ ٤٢٧، والهمع: ٢/ ١٧٦، ومنهج السالك: ٤/ ١٣١ .

## المسألة الثامنة

### ما يطرد جمعه على (فعل) بكسر الفاء، وفتح العين

يطرد في (فِعْلَةٌ) اسما تاما ، سواء أكان سالما نحو : كِسْرَةٌ وكِسْرٌ، أم مضاعفا نحو : حِجَّةٌ وحِجَجٌ، أم معتل العين نحو : ديمةٌ وديِمٌ، وريبةٌ وربِيبٌ، أم ناقصا نحو : مِريّةٌ ومِريٌّ، ورِشوةٌ ورِشَاءٌ (١).

قال سيبويه رحمه الله : وما كان (فِعْلَةٌ) فإِنَّكَ إِذَا كَسَرْتَهُ عَلَى بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ أَدْخَلْتَ التَّاءَ ، وَحَرَكْتَ الْعَيْنَ بِكِسْرَةٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَرِيبَاتٌ ، وَسِدْرَاتٌ ، وَكِسِرَاتٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ الْعَيْنَ كَمَا فَتَحَتْ عَيْنَ فِعْلَةٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَرِيبَاتٌ ، وَسِدْرَاتٌ ، وَكِسِرَاتٌ .

فَإِذَا أَرَبْتَ بِنَاءَ الْأَكْثَرِ قَلْتَ سِدْرًا ، وَقَرِيبًا ، وَكِسْرًا . وَمَنْ قَالَ : غُرَفَاتٌ فَخَفَّفَ قَالَ : كِسِرَاتٌ .

وقد يريدون الأقل فيقولون : كِسْرٌ ، وَفِقْرٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُمُ لِلتَّاءِ فِي هَذَا الْبَابِ (٢) لِكِرَاهِيَةِ الْكِسْرَتَيْنِ .

والتاء في الفِعْلَةُ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّ مَا يَلْتَقِي فِي أَوَّلِهِ كِسْرَتَانِ قَلِيلٌ . وَبِنَاتٍ لِلْيَاءِ وَالْوَاوِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ ، تَقُولُ : لِحِيَةٌ وَلِحَى ، وَفَرِيَةٌ وَفَرِيٌّ ، وَرِشْوَةٌ وَرِشَاءٌ .

ولا يجمعون بالتاء؛ كراهية أن تجئ الواو بعد كسرة، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة ، فتركوا هذا استثقالا ، واجتزءوا ببناء الأكثر . ومن قال : كِسِرَاتٌ قَالَ : لِحِيَاتٌ .

والمضاعف منه كالمضاعف من فِعْلَةٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قِدَّةٌ وَقِدَاتٌ وَقِدْدٌ ، وَرِبِيَّةٌ وَرِيبَاتٌ وَرِيبٌ ، وَعِدَّةٌ لِلرَّأَةِ وَعِدَاتٌ وَعِدْدٌ (٣).

(١) يريد أنهم يستغنون بجمع الكثرة عن جمع القلة .

(٢) يريد من الناقص .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٨١ .

وقال في الأجوف منه : وأما ماكان ( فَعَلَة ) فهو بمنزلة غير المعتل ، وذلك : قيمةً وقيَمٍ وقيَماتٍ ، وربيبةً وربيباتٍ وربيبٍ ، وديمةً وديماتٍ وديمٍ (١).

وقاس الفراء ( فِعْلًا ) في ( فِعْلَى ) نحو : ذِكْرَى وذكْرٍ ، و( فَعْلَة ) يأتى العين نحو ضَيْعَةٍ وضَيْعٍ ، وهو عند الجمهور مقصور على السماع (٢).

وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فِعْلًا في جُمْلٍ .

قال المبرد : فأما ما كان مثل ( هند ) فإن جمعه هِنْدَات ، وهِنْدَات ، وهِنْدَات ، كما قلت لك في كِسْرَة في هذه اللغات ؛ لأن ( هندا ) اسم مؤنث فجمعتها بالتاء ولم تكن فيها هاء ، وكذلك قِنْر ، ولو سميت بها مؤنثا فأرثت تكسيره قلت : أهنادا ، وهنود ، كما نقول : جِدْعٌ وأجداعٌ وجُدُوعٌ ، وفي جُمْلٍ : أجمالٌ وجُمُولٌ .

وقال : فإن قيل في هند : هندٌ مثل كِسْرٍ فكذلك جُمْلٌ وحُسْنٌ ، مثل ظَلَمٌ وغُرْفٌ فجيد بالغ (٣).

وكلام الناظم في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد ، حيث

قال في الكافية :

(وهندٌ) مثل (كيسرة) في (فعل) .....

وقال في الشرح: ويلحق (فعل) و (فعل) مؤنثين بـ (فَعْلَة) ، و (فَعْلَة) ، فيقال : (هند) و (هند) ، و (جَمَل) و (جَمَل) ، كما يقال : (كِسْرَة) و (كِسْر) ، و(غُرْفَة) و (غُرْف) . (٥)

(١) المصدر نفسه : ٣ / ٥٩٤ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، وتوضيح المقاصد : ٤٩ / ٥ ، والهمع ٢ / ١٧٦ .

(٣) المقتضب : ٢ / ٢٢١ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ٣٣١٨ .

(٥) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٤٠ .

وهذا ما صرح به المرادى ، حيث قال : وقوله - أى الناظم -  
فى الكافية :

وهند مثل كسرة فى فصل .....

يقتضى موافقة المبرد كما فى نحو ( جمل ) . ( ١ )

وقصره الناظم على السماع فى التسهيل حيث قال : ومنها -  
أى من جموع الكثرة - ( فعل ) ، وهى لـ ( فَعْلَة ) اسما تاما .

ثم أشار إلى رأى المبرد فقال : وألحق المبرد بـ ( فَعْلَة )  
و( فَعْلَة ) ( فَعْلًا ) ، و ( فَعْلًا ) مؤنثين ( ٢ ) . فالظاهر أن بين كلامه  
فى الكافية وشرحها ، وبين كلامه فى التسهيل تناقضا ، حيث مال  
لرأى المبرد فى الكافية القائل بالقياس ، ووافق الجمهور فى التسهيل  
فى الإقتصار على السماع ، وهذا ما صرح به ابن عقيل فى المساعد  
حيث قال : [ وألحق المبرد بـ ( فَعْلَة ) و ( فَعْلَة ) ( فَعْلًا ) و ( فَعْلًا )  
مؤنثين ] ، فتقول فى ( جَمَلِ ) : جُمَلًا ) ، كما تقول فى ( غُرْقَة ) :  
( غُرْف ) ، وتقول فى ( هِنْد ) : ( هِنْد ) ، كما تقول فى ( كِسْرَة ) :  
( كِسْر ) .

وكلام المصنف - يعنى ابن مالك - يقتضى موافقته ، ومذهب

غير المبرد القصر فى هذا على السماع . ( ٣ )

والصحيح قصره على السماع . ( ٤ )

(١) توضيح المقاصد : ٤٩ / ٥ .

(٢) للتسهيل / ٢٧٢ ، وينظر : المساعد / ٣ / ٤٢٧ .

(٣) للمساعد على تسهيل الفوائد / ٣ / ٤٢٧

(٤) المصدر نفسه : ٣ / ٤٢٧ .

## المسألة التاسعة

### جمع ( فاعلٍ ) وصفاً على ( فَعَلَةٍ )

يُطْرَدُ ( فَعَلَةٌ ) فِي ( فاعِلٍ ) وصفاً لمُنْكَرٍ ، عاقِلٍ ، صحيح اللام ، نحو : كاتبٍ وكتّابَةٍ ، وبارٍ وبرّرةٍ (١) .

قال سيبويه رحمه الله : هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف :

أما ما كان ( فاعلاً ) فبأنك تكسره على ( فَعَلٌ ) ، وذلك قولك : شاهدٌ وشهَدٌ ، وبازلٌ وبُزِلَ ، وشاردٌ وشَرِدَ ، وسابقٌ وسَبِقَ ، وقارحٌ وقَرِحَ .

ومثله من بنات البياء والواو التي هي عينات : صائمٌ وصوِّمٌ ، ونائمٌ ونوِّمٌ ، وغائبٌ وغَيَّبَ ، وحائضٌ وحَيِّضَ .

ومثله من بنات البياء والواو التي هي لامات : غزّى ، وغفّى . ويكسرونه أيضاً على ( فَعَلٌ ) ، وذلك قولك : شهَدٌ ، وجَهَلٌ ، وركَّابٌ ، وعَرَّاضٌ ، وزوَّارٌ ، وغَيَّبٌ ، وهذا النحو كثير .

ويكسرونه على ( فَعَلَةٌ ) و ذلك نحو : فسقةٌ ، وبرّرةٌ ، وجهلةٌ ، وظلمةٌ ، وفجرةٌ ، وكذّبةٌ ، وهذا كثير ، ومثله : خونةٌ ، وحوكةٌ ، وباعةٌ .

وقد جاء شيء كثير منه على ( فَعَلٌ ) شبهوه بـ ( فَعُولٌ ) حيث حذفت زيادته وكسرت على ( فَعَلٌ ) ؛ لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك : بازلٌ وبُزِلَ ، وشارفٌ وشُرِفَ ، وعانذٌ وعُوذَ ، وحائلٌ وحُوِلَ ، وعاططٌ وعُيِطَ .

وقد يكسر على ( فَعْلَاءٌ ) ، شبه بـ ( فَعِيلٌ ) [ من الصفات ] ، كما شبه في ( فَعَلٌ ) بـ ( فَعُولٌ ) وذلك : شاعرٌ وشُعْرَاءٌ ، وجاهلٌ وجُهْلَاءٌ ، وعالمٌ وعُلَمَاءٌ ، يقولها من لا يقول إلا عالمٌ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠١ ، والمساعد : ٣ / ٤٢٧ .

وليس من هذا شئ إذا كان للآدميين يمتنع من الواو والنون ،  
وذلك : فاسقون ، وجاهلون ، وعاقلون .

وليس (فَعَلٌ) و (فَعَلَاءٌ) بالقياس المتمكّن في ذا الباب (١)  
إنّ من يتأمل هذا النصّ يلحظ أمرين :

الأول : أنّ مجئ (فاعل) المستوفى الشروط السابقة على  
(فَعَلَةٌ) مطردٌ ، وليس مقصوراً على السماع ، يتضح هذا من قوله  
وليس (فَعَلٌ) و (فَعَلَاءٌ) بالقياس المتمكّن ، فنفيه الاطراد عن  
هذين البنائين يوحى بأنّ غيرهما من الأبنية السابقة عليهما مطردة  
في هذا الباب .

الثاني : أنّ جمع (فاعل) على (فَعَلَةٌ) كثير في لغة العرب  
وأوضح الرضي أنّ إتيانه على (فَعَلٌ) ، و (فَعَالٌ) أكثر من  
إتيانه على (فَعَلَةٌ) ، حيث قال : اعلم أنّ الغالب في (فاعل)  
الوصف : (فَعَلٌ) كـ (شَهْدٌ) ، و (غَيْبٌ) ، و (نَزَلٌ) ، و (صَوْمٌ) ،  
وقيل : (صَيِّمٌ) و (قِيِّمٌ) ، كما يجئ في باب الإعلال .

وقال : وتقول في الناقص : غازٍ وغازٍ  
ويكسر أيضا كثيرا على (فَعَالٌ) كزوارٍ وغيابٍ ، وهما أصل  
في جمع فاعل الوصف ، أعني فَعَالًا وفَعَالًا .

ويجئ على (فَعَلَةٌ) أيضا كثيرا ، لكن لا كالأولين نحو : عَجَزَةٌ ،  
وَفَسَقَةٌ ، وكَفْرَةٌ ، وبِرْرَةٌ ، وخَوْنَةٌ ، وحوَكَةٌ ، ويقال : حاكَةٌ ،  
وباعة أيضا . (١)

وذهب ابن مالك - رحمه الله - إلى القول بالاطراد في  
التسهيل ، والكافية وشرحها ، حيث قال في التسهيل : ومنها - أي

(١) الكتاب : ٣ / ٦٣١ - ٦٣٢ .

(٢) شرح الشافية : ٢ / ١٥٥ .

من جموع الكثرة - (فَعْلَةٌ) ل- (فاعلٍ) وصفاً، مذكراً، صحيح اللام (١).

وقال في الكافية :

(فَعْلَةٌ) ل- (فاعلٍ) وصفاً نكراً : يعقل إذا لام صحيح.... (٢)  
وقال في الشرح : من أمثلة جموع الكثرة (فَعْلَةٌ) ، والقياس منه ما كان ل- (فاعلٍ) ، صحيح اللام ، صفة لمذكر عاقل ، نحو سافرٍ وسفرةٍ ، وبارٍ وبزرةٍ ، وساحرٍ وسحرةٍ ، وكافرٍ وكفرةٍ (٣).

ومال في الخلاصة إلى القول بالشياع حيث قال :

في نحو رام ذواطراد (فَعْلَةٌ) : وشاع نحو كامل وقمالة (٤)  
فكلامه يوحي بأن فيه تضاربا ، حيث جعل جمع (فاعلٍ) على (فَعْلَةٌ) مطردا تارة ، وشائعا تارة أخرى ، ومن ثم تعقبه بعض المتأخرين عنه بما يلي :

قال المرادي : لو قال - أي الناظم في الخلاصة

كذلك نحو كامل وقمالة : كذاك نحو كامل وقمالة

لكان أنص ؛ لأن الشياع لايلزم منه الاطراد (٥).

وقال الأشموني : لايلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا ، فكان

الأحسن أن يقول :

كذاك نحو كامل وقمالة (٦)

وأرى أن ابن مالك فعل هذا مجازاةً لإمام النحاة سيبويه ، حيث

عدَّ هذا البناء مطردا - كما سبق - وصرَّح بأن وروده في لغة

(١) التسهيل / ٢٧٤ ، وينظر : المساعد : ٣ / ٤٤٠

(٢) شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٤١ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٤٢ .

(٤) الخلاصة / ٢٥٣ .

(٥) توضيح المقاصد : ٥ / ٥٠ .

(٦) شرح الأشموني : ٤ / ١٣٢ .

العرب كثيرًا ، حيث قال ( وهذا كثير ) (١) ، فلعن هذا هو ما أراده ابن مالك ، ومن ثم لا يكون في كلامه تضاربًا .

وذهب صاحب إرشاد السالك إلى أن هذا البناء ليس مطردًا ،

حيث قال في توضيح قول الناظم :

في نحو رام فواطراد ( فَعَلَة ) . : وشاع نحو كامل وكاملة

والثاني : - يريد بناء فَعَلَه - يختص بما كان صحيح اللام كـ

كامل وكاملة ، وكاتب وكتبة ، وسافر وسفرة ، وليس بمطرد فيه ، بل

قد جاء منه : ناقص ونقص ، وعابد وعباد ، وشاهد وأشهد ، قال

تعالى ( وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ) (٢) ، وجاء على ( فَعَلَة ) غيرُه

كسرى وسراة ، وسيد وسادة (٣) .

وهذا مخالف لما نص عليه سيبويه من أن ( فاعلا ) مطرد في

غير ( فَعَل ) و ( فَعَلَاء ) فقط (٤) .

وأما مجئ نحو ناقص ونقص ، وغيرها فلا ينهض أن يكون

دليلا على عدم اطراد ( فَعَلَة ) ؛ لورود أمثلة على ( فَعَلَة ) فقط دون

غيرها ، نحو: كامل وكاملة ، فهل يقال إن ( فَعَل ) و ( فَعَال )

وغيرهما غير مطردة لذلك ؟

(١) الكتاب : ٣ / ٦٣٢ .

(٢) غافر / ٥١ .

(٣) إرشاد السالك إلى حلّ الفية ابن مالك : ٢ / ٩٠٤ .

(٤) الكتاب : ٣ / ٦٣١ - ٦٣٢ ، وينظر : الأصول في النحو : ٣ / ١٦

، والهمع : ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ .



## المسألة العاشرة

اطَّرَاد (فِعَال) فِي (فَعْلَان) وَصِفَا ، وَأَتَشِيهِه ،  
وَفِي (فَعْلَان) وَأَنْثَاهُ

يَطَّرِدُ (فِعَال) بِالْكَسْرِ جَمْعًا فِي كُلِّ وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَان) بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَضَمِّهَا ، وَ(فَعْلَانَة) كُنْكَ ، وَ (فَعْلَى) بِالْفَتْحِ ، نَحْوُ : (غَضَابٍ) فِي غَضْبَانٍ ، وَغَضْبِي ، وَ(نِدَامٍ) فِي نَذْمَانٍ ، وَنَذْمَانَة ، وَ(خَمَاصٍ) (١) فِي خُمْصَانٍ وَخُمْصَانَة (٢) .

قَالَ سَبِيْبِيَه رَحِمَهُ اللهُ : وَأَمَّا (فَعْلَانُ) إِذَا كَانَ صِفَةً ، وَكَانَتْ لَهُ (فَعْلَى) فَتَبْدَأُ بِكَسْرِ عَلَى (فِعَال) بِحَذْفِ الزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ ، كَمَا حَذَفَتْ أَلْفُ إِبْرَاهِيمَ وَأَلْفُ رِيَابٍ ، وَذَلِكَ : عَجَلَانُ وَعِجَالٌ ، وَعَطَشَانُ وَعِطَاشٌ ، وَغَرَّتَانُ وَغَرَاتٌ (٣) .

وَكَذَلِكَ مُؤَنَّثُهُ [وَوَافِقُهُ] كَمَا وَفَّقَ (فَعِيلٌ) (فَعِيلَة) فِي (فِعَالٍ) .  
وَقَدْ يَكْسُرُ عَلَى (فَعَالِي) ، وَ(فِعَالٌ) فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ (فَعَالِي) ، وَذَلِكَ : سَكْرَانُ وَسَكَرَى ، وَحَيْرَانُ وَحَيْرَى ، وَخَزْيَانُ وَخَزَايَا ، وَغَيْرَانُ وَغَيْرَى .

وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ أَيْضًا ، شَبَّهُوا (فَعْلَانُ) بِقَوْلِهِمْ : صَحْرَاءُ وَصَحَارَى (٤) .

(١) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ / خَمَصُ : الْخَمَصَانُ وَالْخُمْصَانُ : الْجَائِعُ الضَّمَامُ الْبَطْنُ ، وَالْأُنْثَى : خَمَصَانَةٌ وَخُمْصَانَةٌ ، وَجَمَعَهَا خِمَاصٌ .

(٢) الْهَمْعُ : ١٧٧ / ٢ .

(٣) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ / غَرَّتْ : الْغَرَّتْ : أَيْسَرَ الْجُوعَ ، وَقِيلَ : شِدَّتُهُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْجُوعُ عَامَّةٌ .

(٤) قَالَ الرَّضِي فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ : ١٦٧ / ٢ وَإِنَّمَا جَمَعَ (فَعْلَانُ) كَسَكْرَانٍ عَلَى (فَعَالِي) ؛ تَشْبِيْهُهَا لِلْأَلْفِ وَالنُّونِ بِالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ ، فَسَكْرَانُ وَسَكَرَى ، كَصَحْرَاءُ وَصَحَارَى .

وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه التاء كما قالوا في هذا ،  
فجعلوه مثله ، وذلك قولهم : ندمتة وندمان وندام وندامي ، وقالوا :  
خمصانة وخمصان وخمصان ، ومن العرب من يقول : خمصان  
فيجريه على هذا . (١) .

فهذا نص صريح يفيد أن ( فعلا ) مطرد في كل وصف  
على ( فعلان ) بفتح الفاء وأنثييه : ( فعلى ) ، و ( فعلا ) ، وكذلك  
في كل وصف على ( فعلان ) بضم الفاء ، وأثناء ( فعلا ) .  
ويفيد أيضا أن هذا الوصف قد يكسر على ( فعلى ) ، ولكن  
الأكثر في لغة العرب جمعه على ( فعلا ) .

وصرح ابن مالك في شرح الكافية بأن ( فعلا ) شائع ، وليس  
مطردا في ( فعلان ) وأنثييه ، وفي ( فعلان ) وأثناء ، حيث قال :  
وشاع دون اطراد في ( فعلان ) - وصفا - ، وفي أنثييه ،  
وهما ( فعلى ) ، و ( فعلا ) ، وفي ( فعلان ) و ( فعلا ) -  
أوصافا - نحو غضاب ، وندام ، وخمصان ، في جمع : غضبان ،  
وغضبي ، وندمان وندماتة ، وخمصان وخمصاتة . (٢) .  
وظاهر كلامه في الكافية والخلاصة كذلك ، حيث قال فيهما :

وشاع في وصف على ( فعلانا ) :: أو أنثييه أو على ( فعلانا )  
ومثله ( فعلا ) :: ..... (٣) .

وظاهر كلامه في التسهيل أنه مطرد فيهما ، حيث قال : من  
أمثلة الكثرة ( فعلا ) وهو لـ ( فعل ) غير اليائي العين ، ولـ ( فعلة )  
مطلقا ، ولـ ( فعل ) اسما غير مضاعف ، ولا معتل اللام ولـ ( فعلة )  
، ولا سم على ( فعل ) ، أو ( فعل ) ، ما لم يكن كمذبي ، أو حوت ،

(١) الكتاب : ٣ / ٦٤٥ .

(٢) شرح الكافية : ٤ / ١٨٥٠ - ١٨٥١ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٤٨ ، والخلاصة / ٢٥٥ .

ولوصف صحيح اللام على (فَعِيل) ، أو (فَعِيلَة) بمعنى فاعل ، أو فاعلة ، أو على (فَعْلان) ، أو (فَعْلانِ) ، أو (فَعْلَى) ، أو (فَعْلانَة) ، أو (فَعْلانَة) . (١)

وأشار إلى هذا الاضطراب المرادي بقوله: فإن قلت : فهل يطرّد - أي فعلاً - فيها (٢) ؟

قلت: صرّح في شرح الكافية بعدم الاطراد فيها ، فقال : (وشاع بون اطراد) ، وظاهر التسهيل اطراده . (٣)  
وقال الأشموني : أفهم - أي الناظم - بقوله :

وشاع ..... ∴ .....

أنه لا يطرّد فيها ، وهو ما صرّح به في شرح الكافية ، وكلامه في التسهيل يقتضى الاطراد . (٤)

أقول : ليس لهذا الاضطراب الذي وقع فيه ابن مالك ما يبرره ، فما ذكره في التسهيل يتفق وما ذكره إمام النحاة ، بخلاف ما ورد في الكافية وشرحها ، وما جاء في الخلاصة .

### المسألة الحادية عشرة

#### اطراد (فُعول) في (فَعَلٍ)

يطرّد (فُعول) في (فَعَل) ، اسما ، غير مضاعف ولا أجوف ، نحو: أسدٍ وأسود .

قال سيبويه رحمه الله : وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلًا) فباتك إذا كسرتَه لأننى العدد بنيته على (أفعال) ، وذلك قولك : جَمَلٌ وأجمالٌ ، وجَبَلٌ وأجبالٌ ، وأسَدٌ وأسادٌ . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فباته يجئ على (فَعَالٍ) و (فُعول) .

(١) التسهيل: ٢٧٢ - ٢٧٣ ، وينظر: المساعد : ٣ / ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٢) يريد : (فَعْلان) و(فَعْلَى) و(فَعْلانَة) و (فَعْلانًا) و (فَعْلانَة) .

(٣) توضيح المقاصد : ٥ / ٥٦ .

(٤) شرح الأشموني : ٤ / ١٣٤ .

فَأَمَّا الْفِعَالُ فَنَحْوُ : جِمَالٍ وَجِبَالٍ ، وَأَمَّا الْفُعُولُ فَنَحْوُ أَسْوَدٍ  
وَذُكُورٍ . وَالْفِعَالُ فِي هَذَا أَكْثَرُ .

وقد يجى إذا جاوزوا به أنى العدد على (فعلان) و(فعلان)، فأما فعلان  
فنحو: خربانٍ وبرقانٍ وورلانٍ. وأما فعلان فنحو: حملانٍ وسلقانٍ فإذا لم  
تجاوز أنى العدد قلت: أبراقٍ وأحمالٍ وأورالٍ وأخرابٍ، وسلقٍ وأسلاقٍ .

وربما جاء (الأفعال) يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى  
هو لأكثر العدد ، وذلك نحو : قَتَبَ وَأَقْتَابَ ، وَرَسَنَ وَأَرْسَانَ .<sup>(١)</sup>

وقال : وقد يُلْحَقُونَ ( الفِعَال ) الهاء ، كما ألحقوا ( الفِعَال ) التى  
فى ( الفِعْل ) ، وذلك قولهم فى جَمَلٍ : جِمَالَةٌ ، وَحَجَرٍ : حِجَارَةٌ ،  
وَذَكَرٍ : ذِكَارَةٌ ، وذلك قليل . والقياس على ما ذكرنا .<sup>(٢)</sup>

وقال فى النَّاقِصِ والمضاعف منه : وبنات اليباء والواو تُجْرَى  
هذا المجرى ، قالوا : قَفَاً وَأَقْفَاءً وَقَفَى ، وَعَصَى وَعِصَى ، وَصَفَاً  
وَأَصْفَاءً وَصَفَى ، كما قالوا : آسَادٌ وَأَسْوَدٌ ، وَأَشْعَارٌ وَشَعُورٌ .

وقالوا : رَحَى وَأَرْحَاءٌ فلم يكسروها على غير ذلك، كما لم يكسروا  
الأرسان والأقدام على غير ذلك، ولو فعلوا كان قياساً، ولكنى لم أسمعه  
وقالوا : عَصَى وَأَعَصَى ، كما قالوا : أَزْمَنَ . وقالوا : عِصَى كَمَا  
قالوا: أَسْوَدٌ ، ولا نعلمهم قالوا: أَعْصَاءٌ ، جعلوا أَعْصٍ بدلاً من أَعْصَاءٍ ،  
جعلوا هذا بدلاً منها .

وتقول فى المضاعف : لِبَبٍ وَالْبَابِ ، وَمَدَدٌ وَأَمْدَادٌ ، وَقَنَّ وَأَقْنَانٌ ،  
ولم يجاوزوا الأفعال، كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسان<sup>(٣)</sup> والأغلاق<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب : ٣ / ٥٧٠ - ٥٧١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٥٧١ .

(٣) فى مختار الصحاح : ر س ن / الرِّسْنُ الحبل وجمعه أَرْسَانٌ ، و  
رَسَنَ الفرسَ شَدَّهُ بالرِّسْنِ وبابه نصر ، وأرْسَنَهُ أيضاً

(٤) فى لسان العرب / غلق : و العَلَقُ : المغلاق ، بالتحريك ، وهو  
ما يُعَلَّقُ به البابُ ويفتح ، والجمع أغلاق .

والثَّبات في باب (فَعَلَ) على الأفعال أكثر في باب فَعَلَ على الأفعال.  
 فإن بِنَى المضاعف على (فِعَالٍ) ، أو (فَعُولٍ) ، أو (فِعْلَانٍ) ،  
 أو (فُعْلَانٍ) فهو القياس على ما ذكرنا (١)  
 وقال في الأجوف منه : وأما ماكان (فَعَلًا) فبِتَه يكسّر على  
 (افعال) إذا أردت بناء أدنى العدد ، وذلك نحو : قاعٍ وأقواعٍ ،  
 وتاجٍ وأتواجٍ ، وجارٍ وأجوارٍ .  
 وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرتَه على (فِعْلَانٍ) ، وذلك نحو :  
 جيرانٍ ، وقيعانٍ ، وتيجانٍ ، وساجٍ وسيجانٍ .  
 ونظير ذلك من غير المعتل : شَبَبٌ وشَبَبَانٌ (٢) ، وخِرْبَانٌ ،  
 ومثله : فتىٌ وفتيانٌ .

ولم يكونوا ليقولوا (فُعولًا) ؛ كراهية الضمة في الواو  
 اتى بعدها ، والضمة التي قبلها ، وجعلوا البناء على (فِعْلَانٍ) .  
 وقلّ فيه الفِعالُ ؛ لأنهم ألزموه فِعْلَانٌ ، فجعلوه بدلًا من فِعالٍ ،  
 ولم يجعلوه بدلًا من شريكه في هذا الباب .  
 وإنما لمتنع أن يتمكّن فيه ما تمكّن في (فَعَلَ) من الأبنية التي  
 يكسّر عليها الاسم لأكثر العدد نحو : أسودٍ ، وجِبَالٌ أنه معتلٌ أسكنوا  
 عنه وأبدلوا مكانها ألفًا ، ولم يُخرجوه من أن يبنيه على بناء قد  
 بنى عليه غيرُ المعتلِّ ، وانفرد به كما انفرد فِعالٌ ببنات الواو .

(١) الكتاب : ٣ / ٥٧٢

(٢) في لسان العرب / شَبَبٌ : و الشَّبَبُ، بالتحريك، دُوَيْبَةٌ ذات قوائم  
 سبت طوالٍ، صفراءُ الظَّهْر وظُهُور القوائم، سَوْدَاءُ الرَّاسِ، زرقاءُ  
 العين؛ وقيل: هو دويبةٌ كثيرة الأرجل، عظيمة الرأس، من  
 أحناس الأرض؛ وقيل: الشَّبَبُ دويبةٌ واسعة الفم، مرتفعة  
 المؤخَّر، تُخَرَّبُ الأرض، وتكون عند النَّوْءِ، وتَأْكُل العقارب،  
 وهي التي تسمى شَحْمَةَ الأرض؛ وقيل: هي العنكبوتُ الكثيرةُ  
 الأرجلُ الكبيرةُ، وعمَّ بعضهم به العنكبوت كلها؛ ولا يقال شَبَبٌ،  
 والجمع أشبَابٌ وشَبَبَانٌ، مثل خَرَبٍ وخِرْبَانٍ.

وقد يُستغنى (بأفعال) في هذا الباب فلا يجاوزونه ، كما لم يجاوزوه في غير المعتل وهو في هذا الأكثر؛ لاعتلاله؛ ولأنه (فعل)، و(فعل) يقتصر فيه على أدنى العدد كثيرا ، وهو أولى من (فعل) ، كما كان ذلك في باب سَوَطٍ ، وذلك نحو: أبوابِ وأموالٍ ، وباعِ وأبواعِ . وقالوا : نابٌ وأنيابٌ ، وقالوا : نِيوبٌ ، كما قالوا : أسودٌ ، وقد قال بعضهم : أنيبٌ كما قالوا في الجبل : أجبلٌ . (١)

يستفاد من هذا النص ما يلي :

أولا : أطراد (فُعول) في (فَعَلٍ) صحيح العين ، غير المضاعف عند سيبويه ، حيث قال بعد ذكره الأبنية التي تطرد في (فَعَلٍ) وهي (فِعَالٌ ، فَعُولٌ ، فُعْلَانٌ ، فِعْلَانٌ) : وقد يلحقون (الفِعَال) الهاء ، كما ألحقوا الفِعَال التي في الفَعَل وذلك قولهم في : جَمَلٍ : جَمَلَةٌ ، وَحَجَرٍ : حَجَارَةٌ ، وَنَكَرٍ : نِكَارَةٌ ، وذلك قليل ، والقياس على ما ذكرنا . (٢)

وقال : فإن بُني المضاعفُ على (فِعَالٍ) ، أو (فُعُولٍ) ، أو (فِعْلَانٍ) ، أو (فُعْلَانٍ) فهو القياس على ما ذكرنا (٣).

ثانيا : أن (فِعَالًا) أكثر استعمالا عند العرب من (فُعُولٍ) ثلاثا : أنه قد يستغنى بجمع القلّة عن الكثرة في (فَعَلٍ) ، كما استغنى المضاعف بـ (أفَعَالٍ) عن غيره من الأبنية السالفة الذكر . ويستغنى بـ (فِعْلَانٍ) في الأجوف الواوي منه عن (فُعُولٍ) ؛ كراهية الضمة في الواو مع الواو التي بعدها ، والضمة التي قبلها ، وجاء في الأجوف اليائي نِيوبٌ ، وليس فُعول فيه مستمرا ، بل بابه (فَعَلٍ) .

(١) المصدر نفسه : ٣ / ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٥٧١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣ / ٥٧١ .

واضطرب ابن مالك في كون (فُعولٍ) مطرداً في (فَعَلٍ)،  
أو مقصوراً على السماع : فمشى في التسهيل على الأول ، حيث  
قال : ويشاركه - أي يشارك فعلاً - (فُعولٌ) قياساً في اسم على  
(فَعَلٍ) ليس عينه واوًا، أو على (فَعَلٍ)، أو (فَعَلٍ) غير مضاعف، أو  
(فَعَلٍ) (١).

ومال في الكافية وشرحها إلى الثاني، حيث قال في الكافية :  
وب (فُعولٍ) : (فَعَلٍ) نحو (كَيْدٍ) :: يُخَمِّنُ خَالِبًا - كَذَاكَ يَطْرُدُ  
في (فَعَلٍ) أو (فَعَلٍ) سَمَوِيٍّ (فَعَلٍ) :: يَقُلُّ وَانْسَبُ ك : (سُوقٌ) لثَقَلِ (٢)  
وقال في شرحها : ثم أشرت إلى أن (فُعولاً) مطردٌ في جمع  
(فَعَلٍ) ، و (فَعَلٍ) - لسمين - نحو كَعْبٍ وَكُعُوبٍ ، وَضِرْسٍ  
وَضُرُوسٍ ، وَأَنَّهُ في جمع (فَعَلٍ) يَقُلُّ ، وَيَقْتَصِرُ على سَمَاعِهِ ك -  
(أَسَدٍ) وَ(أَسُودٍ) ، وَ(شَجِنٍ) وَ(شُجُونٍ) ، وَ(نَدَبٍ) وَ(نُدُوبٍ) ،  
وَ(نَكْرٍ) وَ(نُكُورٍ) ، وَ(سَلَقٍ) وَ(سُوقٍ) ، إِلَّا أَنْ (سُوقًا)  
شاذٌّ ؛ لثَقَلِ الضَّمَّةِ على الواو (٣).

ويظهر من كلامه في الخلاصة أنه موافق لما جاء في التسهيل  
، حيث قال :

وب (فُعولٍ) (فَعَلٍ) نَحْوُ كَيْدٍ :: يُخَمِّنُ خَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ  
في (فَعَلٍ) اسماً مطلقاً الفاعل (فَعَلٍ) :: لهُ ..... (٤)  
فقوله :

..... وَ(فَعَلٍ) :: لهُ .....  
ظاهرة أنه مقيسٌ وفاقاً لظاهر التسهيل ، وإنه ذكره عقيب المطرد  
، ولم يصرح بعدم اطراده ، وأيضاً فإنه لم يستعمل مثل هذه العبارة

(١) التسهيل / ٢٧٣ ، وينظر : المساعد : ٣ / ٤٣٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٤٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٥٢ - ١٨٥٣ .

(٤) الخلاصة / ٢٥٥ .

- له - إلا في المطرّد (١) ، وأمثلة ذلك كثيرة منها قوله في اطراد  
(فعال) في عدة أبنية :

(فَعَلَ) و(فَعَلَتْ) (فَعَالٌ) (فَعَالَةٌ) ..... :: مالم يكن في لامه اعتلالٌ (٢)  
و(فَعَلَنَ) (فَعَلَنَتْ) (فَعَالٌ) (فَعَالَةٌ) ..... :: يقول ابن الناظم - وتبعه كثيرون (٣) [ويحفظ (فَعُول) في (فَعَلٍ) ،  
ولذلك قال :

..... و(فَعُولٌ) ..... :: لــــه .....  
يعنى : له (فُعُول) ولم يقيده باطراد ، فطم أنه محفوظ فيه] (٤)  
مرود بما سبق.

والظاهر من كلام المبرد أنّ ما جاء منه قليل ، حيث قال : وقد  
يجئ - أي فَعَلَ - على فُعُول ، نحو أسد وأسود . (٥)  
وذهب برهان الدين بن قيم الجوزية في شرحه للألفية إلى أنّ  
ملجاء منه يعدُّ شاذًا ، حيث قال : [وجاء على (فُعُول) شذوذًا : أسدٌ  
وشجنٌ] (٦).

ولا يخفى ما فيه ؛ لمخالفته أكثر النحاة .

(١) ينظر : توضيح المقاصد : ٥ / ٥٨ - ٥٩ ، وشرح الأشموني :  
١٣٦/٤ - ١٣٧ .

(٢) الخلاصة / ٢٥٤ .

(٣) منهم : ابن هشام في أوضح المسالك : ٤ / ٣١٦ ، و ابن عقيل في  
شرح الألفية / ١٧٧ ط الحلبي ، والمكودي في شرح الألفية /  
٢٠٣ ط الحلبي ، والشيخ خالد في التصريح : ٢ / ٣١٠ ،  
والسيوطي في البهجة المرضية / ١٧٦ ط الحلبي أيضا .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم / ٧٧٧ .

(٥) المقتضب : ٢ / ١٩٨ .

(٦) إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك : ٢ / ٩١٢ .



## المسألة الثانية عشرة اَطْرَاد (فِعْلَانِ) فِي (فَعْلٍ) وَاَوَى الْعَيْنِ

يَطْرُد (فِعْلَانِ) فِي (فَعْلٍ) وَاَوَى الْعَيْنِ نَحْو: حَوَتْ وَحَيْتَانِ (١) ،  
وَكُوِزٍ وَكَيْزَانٍ ، وَعَوِدٍ وَعِيدَانٍ ، وَنَوْنٍ (٢) - وَهُوَ الْحَوْتُ -  
وَنَيْنَانٍ (٣) .

قَالَ سِيبَوِيهٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَأَمَّا مَا كَانَ (فَعْلًا) مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ  
فَبَأَنَّكَ تَكْسِرُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ) إِذَا أَرَدْتَ بِنَاءَ أَدْنَى الْعَدَدِ وَهُوَ الْقِيَاسُ  
وَالْأَصْلُ ، أَلَا تَرَاهُ فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِّ كَذَلِكَ .

وَذَلِكَ : عَوْدٌ وَأَعْوَادٌ ، وَغَوْلٌ (٤) وَأَغْوَالٌ ، وَحَوْتُ وَأَحْوَاتٌ  
، وَكُوِزٌ وَأَكْوِازٌ .

(١) حوت - في لسان العرب: الحوت: السمكة، وفي المحكم: الحوت: السمك، معروف؛ وقيل: هو ما عظم منه، والجمع أخوات، وحيتان. اهـ  
وحيتان: أصله حوتان، قلبت الواو ياء؛ لوقوعها بعد كسرة. من حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤ / ١٣٧ .

(٢) في مختار الصحاح/ن و ن: الثون الحوت والجمع أنوان و نينان.  
(٣) ينظر: الكتاب: ٣ / ٥٩٢ - ٥٩٣ ، والخصائص: ٢ / ١٠٢ ، والأصول: ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، والمستوفى في النحو: ٢ / ٤١٠ ، والمقدمة الجزولية / ٢٩١ ، والكافية وشرحها: ٤ / ١٨٥٥ ، ١٨٥٧ - ١٨٥٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم / ٧٧٧ ، وشرح الشافية: ٢ / ٩٣ - ٩٤ ، وشرح ألفية ابن معطي: ٢ / ١١٧٧ ، وانتشاف الضرب: ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، وأوضح المسالك: ٤ / ٢١٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل: ٤ / ١٢٨ ، والمساعد: ٣ / ٤٤٧ ، وشرح الألفية للهواري: ٤ / ٢٤١ ، والهمع: ٢ / ١٧٨ ، والتصريح: ٢ / ٣١٠ ، وشرح الأشموني: ٤ / ١٣٧ .

(٤) في مختار الصحاح / غول: و الغول بالضم من السعالي والجمع أغوال وغيلان، وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول، والغضب غول الجلم؛ لأنه يغتاله ويذهب به يقال أية غول أغول من الغضب. و اغتاله قتله غيلة وأصله الواو.

فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسره على (فَعُولٍ)، ولا (فِعَالٍ)، ولا (فِعْلَةٍ)، وأجرى مُجْرَى (فَعَلٍ)، وانفرد به (فِعْلَانٌ) ، كما أنه غلب على (فَعَلٍ) من الواو الفِعَالُ ، فكذاك هذا ، فرَقُوا بينه وبين (فَعَلٍ) من بنات الياء و(فَعَلٍ) من الواو، ووافق (فِعْلَانٌ) في الأكثر كموافقته إياه في الأقل ، وذلك : عيدانٌ، وغيلانٌ، وكيزانٌ ، وحيثانٌ، ونينانٌ ، جماعة النون .

وقد جاء مثل ذلك في غير المعتل ، قالوا : حَشٌّ وحَشَّانٌ (١)، كما قالوا في (فَعَلٍ) من بنات الواو : ثَوْرٌ وثَيْرانٌ ، وَقَوْزٌ وقَيْرانٌ ، كما جاء في الصحيح : عَيْدٌ وعِيدانٌ ، ورَأَلٌ (٢) ورِئِلانٌ (٣) . فقوله : ( وانفرد به فِعْلَانٌ ) يدل على أنه مطرد فيه ، وهو ماصرح به ابن مالك في الكافية وشرحها ، وما يقتضيه كلامه في التسهيل ، حيث قال في: الكافية :

(فِعْلَانٌ) لاسم كـ (فِعَالٍ) و(فَعَلٍ) . : (ورِئِلٌ) الواوي هينا و(فَعَلٍ) . (٤) وقال في الشرح : وأطرِد (فِعْلَانٌ) - أيضا - في جمع ما عينه واوٌ من (فَعَلٍ) ، و(فَعَلٍ) كـ (عَوِدٍ) و(عِيدانٍ) ، و(حَوِتٍ)

(١) في لسان العرب / حشش : والحشش: جماعة النخل، وقال ابن دريد: هما النخل المجتمع . والحشش أيضا: البستان . وفي حديث عثمان: أنه دُفِنَ في حَشٍّ كَوَكْبٍ وهو بُسْتانٌ بظاهر المدينة خارج البقيع . و الحشش: المنوَضَّاءُ، سُمِّيَ به لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة إلى البساتين، وقيل : إلى النَّخْلِ المجتمع يَتَغَوَّطُونَ فيها على نحو تسميتهم الفناء عَذْرَهُ، والجمع من كل ذلك : حِشَّانٌ و حِشَّانٌ وحِشَّاشِينٌ؛ الأخيرة جمع الجمع، كله عن سيبويه .

(٢) في لسان العرب/ رأل : الرأل: ولد النعام . والجمع أرؤلٌ ، ورئِلانٌ ، و رئالٌ ، و رئالة .

(٣) الكتاب : ٣ / ٥٩٢ .

(٤) شرح الكافية : ٤ / ١٨٥٥ .

و(حيتانٍ) ، و ( كوزٍ ) و( كيزانٍ ) ، و(نونٍ) و(نونانٍ) - وهى الحيتان - (١) .

وقال فى التسهيل : ومنها - أى من جموع الكثرة - فِغْلانٌ لاسمٍ على فُعَلٍ ، أو فُعَالٍ ، أو فَعَلٍ مطلقاً ، أو فُعَلٍ واوئ العين . (٢) وأما كلامه فى الخلاصة فلا يقتضى الاطراد ، حيث قال : وشاع فى حوتٍ وقاعٍ مع ما : ضاهاهما ، وقل فى غيرهما . (٣) فاستعمل الشيوخ ، والشيوخ لا يقتضى الاطراد (٤)

### المسألة الثالثة عشرة

#### اطراد ( فِغْلانٍ ) فى ( فَعَلٍ ) بفتح الفاء والعين

هناك ثلاثة آراء فى جمع ( فَعَلٍ ) على ( فِغْلانٍ ) :

الأول : أنه مطردٌ فى الأجوف الواوي ، قليلٌ فى غيره ، وإليه ذهب سيبويه - وتبعه كثيرون (٥) ، حيث قال فى إتيان غير الأجوف منه على ( فِغْلانٍ ) : وما كان على ثلاثة أحرفٍ ، وكان ( فَعَلًا ) فباتك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيته على ( أفعالٍ ) ، وذلك قولك : جَمَلٌ وأجمالٌ ، وجبلٌ وأجبالٌ ، وأسدٌ وآسادٌ .

(١) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٥٧ - ١٨٥٨ .

(٢) التسهيل / ٢٧٦ .

(٣) الخلاصة / ٢٥٥ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني : ٤ / ١٣٧ .

(٥) منهم : الناظم فى شرح الكافية : ٤ / ١٨٥٧ - ١٨٥٨ ، والررضي

فى شرح الشافية : ٢ / ٩٦ ، وابن النّاطم فى شرح الألفية / ٧٧٧ ،

والمراذى فى توضيح المقاصد : ٥ / ٥٩ ، وابن هشام فى أوضح

المسالك ٤ / ٣١٩ ، وابن قيم الجوزية فى إرشاد السالك : ٢ / ٩١٣ ،

وابن عقيل فى شرح الألفية ٤ / ، والشيوخ خالد فى التصريح :

٣١١ / ٢ .

فإذا جاوزوا به أُنِي العَدَد فَبَتَه يَجِيْ عَلَى (فَعَالٍ )، و(فَعُولٍ )  
، فَأَمَّا الفِعَال فنَحَوُ : جِمَال ، وَجِبَالٍ ، وَأَمَّا الفُعُولُ فنَحَوُ : أُسُودٍ ،  
وَذُكُورٍ . وَالفِعَالُ فِي هَذَا أَكْثَرُ .

وَقَدْ يَجِيْ إِذَا جَاوَزُوا بِهِ أُنِي العَدَد عَلَى (فُعْلَانٍ )، و(فُعْلَانٍ ) ،  
فَأَمَّا (فُعْلَانٍ ) فنَحَوُ : خَرِبَانٍ (١) وَبِرْقَانٍ (٢) وَوِرْلَانٍ (٣) . وَأَمَّا  
(فُعْلَانٍ) فنَحَوُ : حُمْلَانٍ (٤) وَسُلْقَانٍ (٥) . (١)

وَقَالَ فِي الأَجُوفِ مِنْهُ : وَأَمَّا مَا كَانَ (فَعْلًا ) فَبَتَهُ يَكْسِرُ عَلَى  
(أَفْعَالٍ ) إِذَا أُرِدَتْ بِنَاءِ أُنِي العَدَد ، وَذَلِكَ نَحَوُ : قَاعٍ وَأَقْوَاعٍ ، وَتَاجٍ  
وَأَتَوَاجٍ ، وَجَارٍ وَأَجَوَارٍ .

وَإِذَا أُرِدَتْ بِنَاءِ أَكْثَرَ العَدَد كَسَرَتْهُ عَلَى (فِعْلَانٍ ) ، وَذَلِكَ نَحَوُ :  
جِيرَانٍ ، وَقِيَعَانٍ ، وَتِيَجَانٍ ، وَسَاجٍ (٦) وَسِيَجَانٍ (٧) .

(١) فِي لِسَانِ العَرَبِ / خَرِبَ : وَالخَرَبُ: ذَكَرَ الحُبَارَى، وَقِيلَ: هُوَ  
الحُبَارَى كُلُّهَا، وَالْجَمْعُ خَرَابٌ وَ خَرِبَانٌ، عَنِ سَيَّبِيهِ .  
(٢) فِي المَصْدَرِ نَفْسَهُ / بَرَقَ : وَالبَرَقُ: الحَمَلُ، فَارْسِيَّ مَعْرَبٌ،  
وَجَمْعُهُ أُرِيقٌ وَ بَرِقَانٌ وَ بُرْقَانٌ .

(٣) فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ / وِرْلَانٌ : وَرِلٌ دَابَّةٌ مِثْلُ الضَّبِّ . وَفِي اللِّسَانِ  
: وَرِلٌ: دَابَّةٌ عَلَى خِلْقَةِ الضَّبِّ إِلا أَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْهُ، يَكُونُ فِي الرَّمَالِ  
وَالصَّحَارِيِّ، وَالْجَمْعُ أَوْرَالٌ فِي العَدَدِ وَوِرْلَانٌ وَأَرْوُلٌ، بِالْهَمْزِ .

(٤) فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ / حَمَلَ : وَالحَمَلُ بِفَتْحَتَيْنِ الخُرُوفِ وَالْجَمْعُ  
حُمْلَانٌ ، وَالحَمَلُ أَيْضًا أَوَّلُ البُرُوجِ .

(٥) فِي لِسَانِ العَرَبِ / سَلَقَ : السَّلْقُ المَسْتَوِي اللَّيِّنُ مِنَ الأَرْضِ وَالفَلَقُ  
المَطْمَنُ بَيْنَ الرِّبَوَتَيْنِ .

ابن سيدة: السَّلْقُ المَكَانُ المَطْمَنُ بَيْنَ الرِّبَوَتَيْنِ يَنْقَادُ ، وَقِيلَ هُوَ مَسِيلُ  
المَاءِ بَيْنَ الصَّمْنَتَيْنِ مِنَ الأَرْضِ وَالْجَمْعُ أَسْلَاقٌ سَلْقَانٌ أَسَالِقُ .

(٦) الكِتَابُ : ٣ / ٥٧٠ .

(٧) فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ / سَ و ج : السَّاجُ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ وَهُوَ  
أَيْضًا الطِّيْلَسَانُ الأَخْضَرُ وَجَمْعُهُ سِيَجَانٌ بوزن تِيَجَانٍ .

(٨) الكِتَابُ : ٣ / ٥٩٠ .

فإدخاله ( قد ) على المضارع مع غير الأجوف يدلُّ على أنه قليلٌ ، بخلاف الأجوف فبأنه مطرَّدٌ ، وهو ماصَّرَحَ به الرضي حيث قال: وأما الأجوفُ - أي من فَعَلَ بفتح الفاء والعين - فالقياس فيه الفِغْلَانُ كالتَّيجَانِ، والجيران، والقيعان، والسَّيجَانِ ، وقد جاء في الصحيح أيضا قليلاً كالشَّبْنَانِ (١) .

واقصر عليه ابن مالك في شرح الكافية حيث قال : وإطرِدَ (فِغْلَانٌ) - أيضا - في جمع ما عينه واوٌ من (فَعَلَ) ، و(فَعَلِ) (ك (عُودٍ) ، و(عِيدَانٍ) ، و(حَوْتٍ) و(حَيْتَانٍ) ، و(كُوزٍ) و(كيزانٍ) ، و(نُونٍ) و(نِينَانٍ) - وهي الحيتان - .  
ومثال ذلك في (فَعَلِ) : (تَاجٌ) و(تَيْجَانٌ) ، و(قَاعٌ) و(قِيعَانٌ) ، و(خَالٌ) و(خِيلَانٌ) ، و(جَارٌ) و(جِيرَانٌ) .  
وقد يجمع عليه (فَعَلَ) صحيح العين كـ(خَرَبٍ) و(خَرِبَانٍ) ، و(أَخٌ) و(إِخْوَانٍ) - والخَرَبُ : ذكر الخُبَارَى - (٢) .

الثاني : أنه مطرَّدٌ فيهما، وإليه ذهب ابن مالك في التَّسْهِيلِ ، وشرح العمدة - وتبعه آخرون (٣) - حيث قال في التَّسْهِيلِ : ومنها - أي من جموع الكثرة - (فِغْلَانٌ) لاسمٍ على (فَعَلِ) ، أو (فُعَالٍ) ، أو (فَعَلٍ) مطلقاً (٤) .  
وقال في شرح العمدة : ومنها - أي من جموع الكثرة - "فِغْلَانٌ" وهو مقيس في كل اسمٍ على "فَعَلٍ" كأخٍ وإخوانٍ، وخرَبٍ وخرِبَانٍ (٥) .

(١) شرح الشافية : ٩٦ / ٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٥٧ - ١٨٥٨ .

(٣) منهم : عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معطى ١١٧٧ / ٢ ، وأبوحيان في ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٦ ، وابن عقيل في المساعد : ٤٤٧ / ٣ .

(٤) تسهيل الفوائد / ٢٧٦ .

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / ٩٢١ .

قال ابن عقيل في المساعد : [أو فعل] نحو : خَرَبَ وخرَبَانِ ،  
والخَرَبُ : نكر الخُبَارِي .

[مطلقاً] أي اعتلت عينه نحو : دار وديران ، وخال (١) وخیلان ،  
أو لامة كاخ وإخوان ، وفتى وفتيان ، أو صحناً كما مر (٢) .

الثالث : أنه كثير في الواوي العين ، قليل في غيره وهو ظاهر  
كلام الناظم في الخلاصة ، حيث قال :

وشاع في حوتٍ وقاعٍ مع ما : ضاهاهما ، وقل في غيرهما . (٣)  
فتمثيله بـ(قاع) يدل على أنه يكثر في المعتل الواوي ، دون  
غيره .

قال الهوارى : نبه في البيت الثالث على أن (فعلنا) - أيضا -  
قد شاع جمعا في (فعل) - بضم الفاء وسكون العين - ، وفي  
(فعل) - بفتح الفاء والعين - بشرط أن يكون عينهما واوا ، وذلك  
مأخوذ من تمثيله بـ (حوت) ، و(قاع) .

ثم نبه على أن (فعلنا) قل جمعا لغير ما ذكر ، وإليه أشار  
بقوله :

..... : ..... وقل في غيرهما

فمن القليل نخروف وخرقان ، وخرَبَ وخرَبَانِ ، وأخ وإخوان... الخ (٤)  
يتضح مما سبق أن لابن مالك في هذه المسألة ثلاثة آراء :  
الأول : أن (فعلنا) مطرد في الأجوف الواوي ، قليل في غيره ،  
وهو رأى سيبويه وأكثر النحاة .

(١) في لسان العرب / خيل : والخال: الجبل الضخم والبعر الضخم،  
والجمع خيلان .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٣ / ٤٤٧ .

(٣) الخلاصة / ٢٥٥ .

(٤) شرح الألفية للهوارى : ٤ / ٢٤١ ، وينظر : شرح الألفية  
للمكودي / ٢٠٣ ، والبهجة المرضية للسيوطي / ١٧٦ .

الثاني : أنه مطرد في الأجوف الواويّ ، وغيره مطلقا .  
الثالث : أنه شائع في الأجوف الواوي ، قليل في غيره (١) .  
والرأى الأول هو الأولى بالقبول ؛ لكونه موافقا لما عليه  
سبويه وأكثر النحاة .

### المسألة الرابعة عشرة

أطراد (فُعْلان) في (فَعَل) اسما ، صحيح العين ، وما جرى مجراه من الصفات  
ذهب أكثر النحاة إلى أنه يطرد (فُعْلان) في (فَعَل) اسما ،  
صحيح العين (٢) ، وهو ظاهر كلام سبويه رحمه الله ، حيث قال :  
وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فَبِتَّك إِذَا كَسَّرْتَهُ لِأَدْنَى الْعَدَدِ  
بِنَيْتِهِ عَلَى (أَفْعَالٍ) ، وذلك : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَلٌ ، وَأَسَدٌ  
وَأَسَادٌ .

فإذا جاوزوا به أدنى العدد فَبِتَّه يَجِيءُ عَلَى (فِعَالٍ) ،  
و(فِعُولٍ) .

فَأَمَّا الْفِعَالُ فَنَحْوُ : جَمَالٍ ، وَجِبَالٍ ، وَأَمَّا الْفِعُولُ فَنَحْوُ : أُسُودٍ  
وَدُكُورٍ ، وَالْفِعَالُ فِي هَذَا أَكْثَرُ .

وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلان) : و(فِعْلان)  
فَأَمَّا فُعْلانٌ فَنَحْوُ : خَرِبَانٍ ، وَبِرْقَانٍ ، وَرِلَانٍ .  
وَأَمَّا (فُعْلان) فَنَحْوُ : حُمْلانٌ وَسُلْقانٌ .

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٥ / ٦٠ - ٦١ ، وشرح الأشموني  
١٣٧/٤ :

(٢) الكتاب ٣ / ٥٧٠ - ٥٧٢ ، وينظر : الأصول في النحو:  
٤٣٧/٢ ، والمستوفى : ٤٠٦ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية  
٤ / ١٨٥٩ - ١٨٦٠ ، وشرح الشافية : ٩٧ / ٢ ، وشرح الألفية  
لابن الناظم / ٧٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢٢٠ / ٤ ، والنصريح  
بمضمون التوضيح : ٢ / ٣١١ ، والبهجة المرضية / ١٧٧ .

فإذا لم تُجاوز أدنى العدد قلت: أبراق، وأحمال، وأورال، وأخراب،  
وسلق وأسلاق .

وربما جاء ( الأفعال ) يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء  
الذي هو لأكثر العدد ، فيُعنى بذلك البناء من العدد ، وذلك نحو :  
قَتَبَ (١) وأقتاب ، ورسن وأرسان .

وقال : وقد يلحقون ( الفعالي ) الهاء ، كما ألحقوا الفعالي التي في  
الفعل ، وذلك قولهم في : جَمَلٍ : جِمَالَةٌ . وحَجَرٍ وحِجَارَةٌ ، وذَكَرٍ  
ونِكَارَةٌ ، وذلك قليل والقياس على ما ذكرنا .

ثم قال : وتقول في المضاعف : لَبَبٌ وألباب ، ومددٌ وأمدادٌ  
، وقننٌ وأقنان ، ولم يجاوزوا الأفعال ، كما لم يجاوزوا الأقدام ،  
والأرسان والأغلاق .

والثبات في ( فَعَلٍ ) على الأفعال أكثر من الثبات في باب ( فَعَلٍ )  
على الأفعال .

فإن بنى المضاعف على ( فَعَالٍ ) ، أو ( فَعُولٍ ) ، أو ( فَعْلَانٍ ) ، أو  
( فَعْلَانٍ ) فهو القياس على ما ذكرنا (١) .

فقوله ( وقد يجئ إذا جاوزوا به أدنى العدد على فَعْلَانٍ )  
يوحى بأنه قليل ، ولعله يريد أن ما ورد منه قليل بالنسبة إلى ما  
ورد على ( فَعَالٍ ) ، و ( فَعُولٍ ) ، وليس مراده أنه غير مطرد ،  
بدليل قوله فيما بعد ( فإن بنى المضاعف على ( فَعَالٍ ) . أو ( فَعُولٍ ) ،  
أو ( فَعْلَانٍ ) ، أو ( فَعْلَانٍ ) فهو القياس على ما ذكرنا ) .  
فسوى بين الأبنية الأربعة في الاطراد .

(١) في لسان العرب / قتب : القتبُّ و القتبُّ إكاف البعير، وقيل:  
هو الإكاف الصغير الذي على قنر سنام البعير.

(٢) الكتاب : ٣ / ٥٧٠ - ٥٧٢ .



حكم ما أجرى من الصفات مجرى الأسماء :

أفاد سيبويه أن ما أجرى من الصفات مجرى الأسماء يأخذ حكمها حيث قال : وقالوا : نَخَصِيَّ وَخَصِيَانِ ، شَبْهَوهُ بِظُلْمَانٍ ، كما قالوا : خُلِقَانٌ (١) وَجُدَعَانٌ ، شَبْهَوهُ بِخُمَلَانٍ ، إذ كان البناء واحداً (٢) .  
فـ(خُلِقَانٌ) جاء على (فُعْلَانٍ) ، ومفردة ( حلقانة ) ، ولعله تصحيف ؛ والصواب ( خُلِقَانٌ ) جمع ( خَلَقَ ) ، كما أن ( خُمَلَاناً ) جمع ( حَمَلَ ) بفتح الحاء والميم ، ويدعم رأبي هذا قول ابن الفرخان : فَاَمَّا ( جُدَعَانٌ ) ، و( خُلِقَانٌ ) فعلى تنزيل الجُدَعِ ، والخَلْقِ منزلة الحَمَلِ (٣) .

و( جُدَعَانٌ ) واحده ( جُدَعٌ ) ، استعمل استعمال الأسماء .

ومن يتأمل كلام ابن مالك في التسهيل وشرح الكافية يلحظ أن هناك تناقضا ظاهرا ، فقد حكم على جُدَعَانٍ بأنه مطرّد في شرح الكافية ، وجعله مقصورا على السماع في التسهيل ، حيث قال في شرح الكافية : و( فُعْلَانٌ ) مقيس فيما كان من الأسماء الجامدة ، والجرية مجراها على (فَعَلٍ) كظُهْرَانٍ ، وَبُطْنَانٍ ، وَعُجْدَانٍ ، وَسُقْبَانٍ (٤) .  
أو على ( فَعَلٍ ) صحيح العين كذَكَرٍ وَذُكْرَانٍ ، وَجُدَعٍ وَجُدَعَانٍ ، وَحَمَلٍ وَخُمَلَانٍ (٥) .

(١) في الصحاح / حلق : والخُلِقَانُ بالضمُّ البُسْرُ إذا بلغ الإِرطَابُ ثُلثَيْهِ

(٢) الكتاب : ٣ / ٦٣٥ .

(٣) المستوفى لابن الفرخان : ٢ / ٤٠٦ .

(٤) في لسان العرب / سَقَب : وَجَمَعَ السَّقْبُ اسْتَقْبَّ وَسُقُوبٌ سِقَابٌ سُقْبَانٌ وَالْأُنثَى سَقْبَةٌ وَأُمُّهَا مِسْقَبٌ مِسْقَابٌ السَّقْبَةُ عِنْدَهُمْ هِيَ الْجَحْشَةُ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٥٩ - ١٨٦٠ . ، وينظر : شرح

عمدة الحافظ وعمدة اللفظ ١ / ٩٣١ .

وقال في التسهيل : ومنها - أى من جموع الكثرة - ( فُعْلَانٌ )  
 لاسم على ( فَعِيلٍ ) ، أو ( فَعَلٍ ) صحيح العين ، أو ( فَعَلٍ ) أو ( فَعَلٍ ) ،  
 ويحفظ فى ( فاعل ) ، و ( أفعل فَعْلَاء ) ، ونحو ( حَوَارٍ ) ( ١ ) و ( زَقَاقٍ ) ( ٢ ) ،  
 و ( ثَبِيٍّ ) ( ٣ ) ، و ( فَعِيدٍ ) ، و ( جَذَعٍ ) و ( رَخَلٍ ) ( ٤ ) . ( ٥ )  
 فكلامه فى شرح الكافية متفق مع ما ذكره سيبويه  
 والجمهور ، بخلاف كلامه هنا .

وذهب أبو حيان فى الارتشاف ( ١ ) ، والسيوطى فى الهمع ( ٧ ) إلى  
 أنه شاذ ؛ لكونه صفة .

( ١ ) فى لسان العرب / حور : والحَوَارُ ، والحَوَارُ الأخريرة رديئة عند  
 يعقوب : ولد الناقة من حين يُوضَعُ إلى أن يُقَطَمَ ويُفَصَلَ ، فإذا فُصِلَ  
 عن أمه فهو فصيلٌ .

( ٢ ) فى الصحاح / زقق : الزُقُّ : السقاء ، وجمع القلة أزقاق ، والكثير  
 زقاقٌ وزُقَانٌ .

( ٣ ) فى لسان العرب / تتي : والتَّيُّ من الإبل الذى يُلْقَى تَتِيَّتَهُ ، وذلك  
 فى السادسة ، ومن الغنم الداخل فى السنة الثالثة تَيْسًا كان أو كبشًا .

( ٤ ) فى المصدر نفسه / رخل : الرَّخْلُ والرَّخْلُ : الأنتى من أولاد  
 الضَّان ، والذَّكْرُ : حَمَلٌ .

( ٥ ) تسهيل الفوائد / ٢٧٦ ، وينظر : المساعد ٣ / ٤٤٩ - ٤٥٠ .  
 فى الارتشاف ١ / ٢٠٧ : ( و خدع و خُدَعَانٌ فشذوذُه أنه صفة )

( ٦ ) فى الارتشاف ١ / ٢٠٧ : ( و خدع و خُدَعَانٌ فشذوذُه أنه صفة )  
 لعله خطأ مطبعى لما يلى :

أ - ( الخَدَع ) بفتح الفاء وكسرهما ، وإسكان العين ، وليس بفتح  
 الفاء والعين . وهو مصدر . فى لسان العرب / خدع : الخَدَعُ :  
 إظهار خلاف ما تخفيه . أبوزيد : خَدَعَهُ يَخْدَعُهُ خِدْعًا بالكسر ، مثل  
 سَحَرَهُ يَسْحَرُهُ سِحْرًا . وأجاز غيره : خَدَعًا بالفتح .

ب - ماورد فى كتب النحاة هو الجذع ، وليس الخدع .

ج - تعقيب ابن هشام له يدلُّ على أنه ( جذع ) ، وليس ( خدع ) حيث قال  
 هذا مثال أبي حيان ، وهو خطأ ؛ لأن ( جَدْعًا ) صفة لا اسم . تصریح : ٣١١ / ٢

( ٧ ) ١٧٨ / ٢ - ١٧٩ .

وهو متَّجِه بالنظر إلى الوصف الأصلي، لا باعتبار غلبة  
الاسمية ، كما ذهب إليه سيبويه ، وابن مالك نفسه في شرح  
الكافية حيث إنه صرَّح بأنه قياسي .

يتَّضح ممَّا سبق أنَّ في جمع ما أجرى من الصفات - من  
هذا البناء - على فُعْلانٍ فيه ثلاثة آراء :

أحدها : أنه قياسيٌ وإليه ذهب سيبويه ، وابن مالك في شرح  
الكافية ، وأكثر النحاة .

ثانيها : أنه مقصورٌ على السماع ، وإليه ذهب ابن مالك في  
التسهيل .

ثالثها : أنه شاذٌّ ، وإليه ذهب أبوحيان في الارتشاف ،  
والسيوطي في الهمع ، وهو أغربها .

وأرجحها وأولها بالقبول هو الأول لموافقته رأى أكثر  
النحاة .

### المسألة الخامسة عشرة

#### جمع (فَعْل) على (فُعْلان)

أفاد كثيرٌ من النحاة أنه يطرد (فُعْلان) في (فَعْل) اسماً ،  
كذئبٍ وذؤبانٍ، وصرمٍ<sup>(١)</sup> وصرمانٍ .

قال ابن السراج : الثاني عشر - يريد من جموع الكثرة -  
(فُعْلان) ، وهو لأربعة أبنية: (فَعْل) ، و(فَعْل) ، و(فَعْل) ، و(فُعْل) ،  
و(فُعْل) جاء في الكثير جمعاً لـ(فَعْل) نحو : جَمَلٍ وجَمَلانٍ ، وسَلَقٍ

(١) في لسان العرب / صرم : والصرْمُ، بالكسر: الأبياتُ المُجتمِعةُ  
المنقطعة من الناس، و الصرْمُ أيضاً: الجماعة من ذلك .  
والصرْمُ: الفرقة من الناس ليسوا بالكثير، والجمع أصرامٌ و  
أصاريمٌ و صرْمانٌ؛ الأخيرة عن سيبويه .

وَسَلْقَانِ ، وَجَاءَ (فَعَلَ) فِي (فُعْلَانِ) نَحْوِ ثَعْبٍ (١) وَثُعْبَانٍ ، وَبُطْنٍ وَبُطْنَانٍ ، وَظَهْرٍ وَظُهْرَانٍ ، وَجَاءَ فِي (فِعْلِ) نَحْوِ: نَيْبٍ وَذُوْبَانٍ ، وَفِي مِضَاعَفِهِ: زِقٍ وَزِقَانٌ (٢).

وَقَالَ ابْنُ الْفَرَّخَانَ: وَ(فِعْلٌ) فِي الْأَسْمَاءِ يَكْسَرُ عَلَى (فِعَالٍ) كَبِنَارٍ وَرِيَا حَ ، وَعَلَى (فُعُولٍ) كَقُدُورٍ ، وَعَلَى (فُعْلَانٍ) كَصُرْمَانٍ ، وَفُعْتَوَانٍ ، وَصُنُونٍ ، وَعَلَى (فُعْلَانٍ) كَقِفْتَوَانٍ وَصِنُونٍ ، وَعَلَى (فِعْلَةٍ) كَقِرْدَةٍ وَدِيكَةٍ وَفَيْلَةٍ (٣).

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سَيَبُويَه، وَالْمَبْرَدُ أَنْ جَمَعَ (فِعْلٍ) عَلَى (فِعَالٍ) ، أَوْ (فُعُولٍ) هُوَ الْأَصْلُ ، وَجَمَعَهُ عَلَى (فُعْلَانٍ) إِنَّمَا هُوَ بِالْحَمَلِ عَلَى (فَعْلٍ) ، وَلَيْسَ أَصْلًا فِي هَذَا الْبَابِ.

قَالَ سَيَبُويَه: وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ (فِعْلًا) فَتَبَّهَ إِذَا كَسَّرَ عَلَى مَا يَكُونُ لِأَدْنَى الْعَدَدِ كَسَّرَ عَلَى (أَفْعَالٍ) ، وَيَجَاوِزُونَ بِهِ أَدْنَى الْعَدَدِ فَيَكْسَرُ عَلَى (فُعُولٍ) ، وَفِعَالٍ) ، وَالْفُعُولُ فِيهِ أَكْثَرُ .

وَقَالَ: وَقَدْ يَكْسَرُ عَلَى (فِعْلَةٍ) نَحْوِ: قِرْدٍ وَقِرْدَةٍ ، وَحِسْلٍ وَحِسْلَةٍ إِذَا أُرِدَتْ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ ، فَأَمَّا الْقِرْدَةُ فَاسْتَعْنَى بِهَا عَنْ أَقْرَادِ .

ثُمَّ قَالَ: وَقَالُوا فِي الذُّنُبِ: ذُوْبَانٍ ، جَطْوُهُ كَثُعْبٍ وَثُعْبَانٍ.

(١) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ/ثُعْبٍ: الثُّعْبُ وَاللُّعْبُ ، وَالْفَتْحُ أَكْثَرُ : مَا بَقِيَ مِنَ الْمَاءِ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، وَقِيلَ: هُوَ بَقِيَّةُ الْمَاءِ الْعَذْبِ فِي الْأَرْضِ .  
(٢) الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢ / ٤٣٦ .

(٣) الْمُسْتَوْفَى فِي النَّحْوِ: ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ ، وَيَنْظُرُ: الْمَقْدَمَةُ الْجَزُولِيَّةُ / ٢٩١ ، وَالْإِرْتِشَافُ: ١ / ٢٠٧ ، وَالْهَمْعُ: ٢ / ١٧٨ .

وقال : وقالوا : رنْدٌ (١) ورنِْدَانٌ ، كما قالوا : صنُوٌّ وصِنُونٌ  
وقِنُوٌّ وقِنُونٌ ، وقال بعضهم : صنُونٌ وقِنُونٌ ، كقوله : ذُوْبَانٌ  
والرِنْدُ : فَرْخُ الشَّجَرَةِ .

وقالوا : شَقْدٌ وشَقْدَانٌ . والشَقْدُ : ولد الحِرْبَاءِ . وقالوا :  
صِرْمٌ وصِرْمَانٌ ، كما قالوا : ذِئْبٌ وذُوْبَانٌ .....  
وقالوا : زِقٌ وزِقَاقٌ وأزِقَاقٌ كما قالوا : بِنْرٌ وبِنَارٌ وأبَارٌ .  
وقالوا : زِقَانٌ ، كما قالوا : ذُوْبَانٌ (٢) .

وقال المبر : وما كان على (فِعْلٍ) فإن أدنى العدد  
فيه (أفعال) نحو : جِدَعٌ وأجْدَاعٌ ، وَعِدَلٌ وأَعْدَالٌ ، وبِنْرٌ وأبَارٌ .  
فإذا جاوزت أدنى العدد فبإيه (فُعول) نحو : لَصٌ ولُصُوصٌ  
، وجِدَعٌ وجِدْعٌ ، وحِمْلٌ وحُمُولٌ . وقد تجئ على (فِعَالٍ) ؛ لأنها  
أخت (فُعول) نحو : بِنَارٌ وِنَابٌ .

وأما ما يجئ على (أفْعَلٍ) نحو : نِئِبٌ وأنْؤِبٌ فداخل على  
باب (فَعَلٍ) ، وهو نظير ما جاء من (فَعَلٍ) على (أفعال) .  
وكذلك : ذُوْبَانٌ إمَّا هو بمنزلة ظُهْرَانٌ .

وقولك : حِسَلٌ (٣) وحِسَلَةٌ ، إمَّا هو بمنزلة فِقْعَةٌ (٤) . كلُّ  
ذلك خارجٌ عن بابهِ (٥) .

(١) في لسان العرب / رَأَدٌ : والرِنْدُ : فَرْوُخُ الشَّجَرَةِ ، وقيل : هو ما لان  
من أغصانها ، والجمع رِنْدَانٌ ، ورِنْدُ الرَّجْلِ : تَرِيْبُهُ وكذلك الأُنْثَى  
وأكثر ما يكون في الإناث .

(٢) الكتاب : ٣ / ٥٧٤ - ٥٧٦ .

(٣) في لسان العرب / حَسَلٌ : الحِسَلُ : ولد الضَّبِّ ، وقيل : ولد الضَّبِّ  
حين يخرج من بيضته ، فإذا كبر فهو غِيْدَاقٌ ، والجمع أحْسَالٌ ، وحِسْلَانٌ  
(٤) في المصدر نفسه / فَعَعٌ : الفَعَعُ والفِقْعُ ، بالفتح والكسر : الأَبْيَضُ  
الرَّخْوُ من الكَمَاةِ ، وهو أرْدُوْها . وجمع الفَعَعُ ، بالفتح ، فَعَعَةٌ مثل  
جَبَاءٍ وحيبَاءَةٍ ، وجمع الفِقْعُ ، بالكسر ، فِقْعَةٌ أيضاً ، مثل قِرْدٍ وقِرْدَةٍ .

(٥) المقتضب : ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ .

وعدّه ابن مالك في التسهيل من المقيس حيث قال : ومنها  
- أي من جموع الكثرة - (فُعْلَانُ) لاسم على (فَعِيلٍ)، أو (فَعَلٍ)  
(فَعَلٍ) ، أو (فَعَلٍ) ، أو (فَعَلٍ) (١) .  
وهو موافق لما عليه الجمهور .

وصرّح في شرح الكافية بأنه قليل حيث قال : ويقلُّ - أي  
فُعْلَانُ - في (فَعْلَةٍ) كقَضْفَةٍ (٢) وقَضْفَانٍ، وفي (فَعَلٍ) كذَنْبٍ وذُ  
وَبَانٍ (٣) .

واقْتصر في الخلاصة على اطراد (فُعْلَانٍ) في ثلاثة أبنية فقط،  
ليس منها (فَعْلٌ) ، حيث قال :  
ورَفْعًا (اسمًا ورَفْعِيًّا) ورَفْعًا (فَعْلًا) . غير مُعَلِّ العَيْن (فُعْلَانٌ) سَمِيلٌ (٤)  
قال الأشموني معقبا على هذا البيت: ظاهر كلامه أن (فُعْلَانًا)  
شاذٌ في غير ما ذكر (٥) .

بهذا يكون لابن مالك في هذه المسألة ثلاثة آراء :

أ - مقيس .

ب - قليل .

ج - شاذٌ .

ولا يخفى ما فيها من الاضطراب .

(١) تسهيل الفوائد / ٢٧٦ ، والمساعد : ٣ / ٤٤٩

(٢) في لسان العرب / قصف : والقضفة: أكمة كأنها حجر واحد،  
والجمع قصفٌ ، وقِصاف ، وقِصقان ، وقِصقان ، وقِصقان ،

(٣) شرح الكافية : ٤ / ١٨٦٠

(٤) الخلاصة : ٢٥٦ / .

(٥) توضيح المقاصد : ٥ / ٦١ .

## المسألة السادسة عشرة

### جمع (فَعَالٍ) وصفا على (فَعَلَاءِ)

أفاد النحاة أنه يطرد جمع (فَعَالٍ) وصفا على (فَعَلَاءِ) حملاً على (فَعِيلٍ) إذا دلَّ على مدح ، أو ذم ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، نحو : شُجَاعٌ وشُجَعَاءٌ ، وبُعَادٌ وبُعْدَاءٌ (١).

قال سيبويه رحمه الله : وأما ما كان (فَعِيلًا) فَبَنِيهِ يَكْسُرُ عَلَى (فَعَلَاءِ) ، وعلى (فَعَالٍ) .  
فلَمَّا مَا كَانَ (فَعَلَاءِ) فَفَحَوُ : ففَهَاءٌ ، وبُخَلَاءٌ ، وظُرَفَاءٌ ، وحُكَمَاءٌ ، وحُكَمَاءٌ .

وأما ما جاء على (فَعَالٍ) فَفَحَوُ : ظُرِيفٌ وظُرَافٍ ، وكَرِيمٌ وكَرِيمٍ ، ولَنَامٌ وبِرَاءٌ .

و (فَعَالٍ) بِمَنْزِلَةِ (فَعِيلٍ) ؛ لِأَنَّهُمَا أَخْتَانِ .

ألا ترى أَنَّكَ تَقُولُ : طَوِيلٌ وطَوَالٌ ، وَبَعِيدٌ وَبُعْدَاءٌ . وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : شَجِيعٌ وشُجَاعٌ ، وَخَفِيفٌ وَخُفَافٌ .

وتُدْخِلُ فِي مُؤَنَّثِ فَعَالٍ الْهَاءَ كَمَا تُدْخِلُهَا فِي مُؤَنَّثِ فَعِيلٍ . وَقَالُوا : رَجُلٌ شُجَاعٌ وَقَوْمٌ شُجَعَاءٌ ، وَرَجُلٌ بُعَادٌ وَقَوْمٌ بُعْدَاءٌ ، وَطَوَالٌ وَطَوَالٌ (٢) .

فقوله : [ و (فَعَالٍ) بِمَنْزِلَةِ (فَعِيلٍ) ] يدلُّ على أَنَّهُ يَطْرُدُ جَمْعَهُ عَلَى (فَعَلَاءِ) مِثْلَ (فَعِيلٍ) .

(١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦٣٤ ، والمستوفى : ٢ / ٤٣٨ ، والمفصل : ٣ / ٢٤٠ ، وتوجيه اللع / ٤٥٨ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٣٥ ، وتوضيح المقاصد : ٥ / ٦٣ ، وارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣ / ٤٤٥ ، والهمع : ٢ / ١٧٨ ، ومنهج السالك : ٤ / ١٤٠ ، وحاشية الخضرى : ٢ / ١٦٠ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٦٣٤ .

واضطرب ابن مالك في هذه المسألة حيث عدّه مقيساً في التسهيل ، ولم ينصّ عليه في الكافية ، حيث قال في التسهيل : ومنها - أي من جموع الكثرة - ( فُعلاء ) لـ ( فَعِيلٍ ) وصفاً ، لمذكر ، عاقل ، بمعنى ( فاعِلٍ ) ، أو ( مَفْعِلٍ ) ، أو ( مَفَاعِلٍ ) ، وحمل عليه خليفة ، وما دلّ على سجيّة مدح أو نم من ( فَعَالٍ ) أو ( فاعِلٍ ) (١) .  
وقال في الكافية الشافية :

..... واجملاً ..... جمع ( فَعِيلٍ ) كـ : كريم ( فَعَالٍ )  
وكر ( فَعِيلٍ ) إذا جمعت فاعلاً : في قصد مدح مثل جمعي عاقلاً  
وفى ( فَعَالٍ ) و ( فَعِيلٍ ) وفى ( فَعَالٍ ) وفى ( فَعِيلٍ ) سماعه اقتضى  
وقال في الشرح : ومن أمثلة الكثرة ( فُعلاء )

وهو مقيس فيما كان على ( فَعِيلٍ ) صفة لمذكر عاقل بمعنى ( فاعِلٍ ) ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام كـ ( ظريفٍ ) و ( ظرفاء ) و ( كريمٍ ) و ( كرماء ) .

ويكثر فيما دلّ على مدح من ( فاعِلٍ ) كـ ( صالحٍ ) و ( صلحاء ) ، و ( عاقلٍ ) و ( عُقلاء ) ، و ( شاعرٍ ) و ( شعراء ) (٢) .

فكلامه في التسهيل صريح في كون ( فُعلاء ) مقيساً في ( فَعِيلٍ ) بمعنى فاعل ، أو مَفْعِلٍ ، أو مَفَاعِلٍ ، إذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، وكذا فيما دلّ على سجيّة مدح ، أو نم من ( فَعَالٍ ) ، أو ( فاعِلٍ ) .

أمّا في الكافية فاقصر فقط على ( فَعِيلٍ ) ، و ( فاعِلٍ ) إذا دلّ على مدح . قال المرادي : اعلم أنّ في اقتصار الشارح (٣) تبعاً للكافية على ( فاعِلٍ ) وعلى معنى المدح نظر ؛ لأنّه ذكر في التسهيل أنّه حمل

(١) التسهيل / ٢٧٥ ، وينظر : المساعد : ٤٤٥ / ٣ .

(٢) الكافية وشرحها : ١٨٥٦ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦١ - ١٨٦١ .

(٣) يريد ابن الناظم في شرحه للخلاصة ، ونصّه ٧٧٨ - ٧٧٩ : من أبنية جموع الكثرة : ( فُعلاء ) وهو مقيس في ( فَعِيلٍ ) صفة =



على ( فَعِيل ) المذكور ما دلّ على سجية مدح، أو نمّ من ( فَعَالٍ ) ،  
أو ( فاعِلٍ ) ، فزاد ( فُعَالاً ) ولم يقتصر على المدح ، ومثّل فقال :  
شُجاع وشُجَاعَاء ، وبُعَاد وبُعْدَاء ، وذكر في الكافية أنّ ذلك في ( فُعَالٍ )  
مقصورٌ على السماع، فطى هذا لا ينبغي أن يذكر مع ( فاعِلٍ ) (أهـ) (١)  
وقال الأشموني : واقتصر في شرح الكافية، وتبعه الشارح على  
( فاعِلٍ ) وعلى معنى المدح ، بل نكر في الكافية أنّ ( فُعَالاً ) مما  
يقتصر فيه على السَّمَاع . أهـ (٢).  
يتضح من هذه النصوص ما يلي :

أ - فيما يتعلق بابن مالك رحمه الله :

ذهب في التسهيل إلى أنّ جمع ( فاعِلٍ ) على ( فُعَالَاء ) مقيس  
بشرط كونه دالاً على مدح، أو نمّ ، واقتصر في الكافية على المدح،  
وذهب في شرحها إلى أنّه كثير. ولا يخفى ما في هذا من الاضطراب.

ب - فيما يتعلق بالمرادي :

قوله : [ ونكر في الكافية أنّ ذلك - يريد جمع فُعالٍ على فُعَالَاء -  
في ( فُعَالٍ ) مقصور على السماع ] . وتبعه في ذلك الأشموني .

-لمنكر عاقل بمعنى فاعلٍ غير مضاعف ولا معتلّ اللام ، نحو :  
ظريف وظرفاء ، وكريم وكرماء .  
وكثُر فيما دلّ على مدح كـ عاقلٍ وعُقلاء ، وصالحٍ وصُلحاء ،  
وشاعرٍ وشُعراء وإلى ذا الإشارة بقوله :

.....\*\*\*.....لما ضاهاهما

يعنى أنّ نحوَ : عاقلٍ وصالحٍ. وشاعرٍ مشابه لنحو بخيلٍ وكريمٍ  
في الدلالة على معنىٍ هو كالغريزة ، فهو كالنائب عن ( فَعِيلٍ )  
فلهذا جرى مجراه

(١) توضيح المقاصد : ٦٣ / ٥ .

(٢) منهج السالك : ١٤٠ / ٤ .

أقول : لم يتعرَّض ابن مالك رحمه الله في الكافية و شرحها لجمع (فُعَلٍ) بضم الفاء على (فُعَلَاءِ)، وإنما تعرَّض لـ(فَعَالٍ) بفتح الفاء حيث قال في الكافية :  
وفى (فَعَالٍ) و(فَعِيلَةٌ) وفى .: (فَعَلٍ) وفى (فَعِلٍ) سماعه اقتضى وقال فى شرحها :

وقد يجئ - يريد فُعَلَاءِ - جمعاً لـ (فَعَالٍ) كـ (جَبَانٍ) و(جُبْنَاءِ) (١) .  
ولعلمها وفقاً على نسخة لم أقف عليها .

### المسألة السابعة عشرة

اطراد فعائل فى كل اسم رباعى مؤنث بالتاء بمدة قبل  
آخره مختوماً بالتاء ، أو مجرداً منها

ذهب سيبويه والجمهور (٢) إلى أنه يطرد (فَعَائِلٌ) فى كل اسم ، رباعى ، مؤنث ، بمدة قبل آخره ، مختوماً بالتاء .  
يستوى فى ذلك ماجاء على (فَعَالَةٌ) ، و(فَعَالَةٌ) ، و(فَعَالَةٌ) ، و(فَعِيلَةٌ) ، و(فَعُولَةٌ) .

يقول سيبويه رحمه الله : وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان (فَعِيلَةٌ) فإِنَّكَ تكسره على فعائل ،

(١) الكافية وشرحها : ٤ / ١٨٥٧ ، ١٨٦١ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٦١٠ - ٦١١ ، والمقتضب : ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، والأصول فى النحو : ٣ / ٨ ، و المقدمة الجزولية / ٢٩٧ ، والمفصل : ١ / ٢٤٠ ، و الكافية وشرحها : ٤ / ١٨٦٣ - ١٨٦٤ ، وشرح الرضى للشافية : ٢ / ١٢٩ ، والارتشاف : ١ / ٢١٠ ، وتوضيح المقاصد : ٥ / ٦٧ - ٦٨ ، وأوضح المسالك : ٤ / ٣٢١ ، و المساعدة : ٣ / ٤٥٧ - ٤٥٩ ، وشرحه للألفية : ٤ / ١٣٢ ، وشرح المكودى / ٢٠٤ ، والتصريح : ٢ / ٣١٣ ، والهمع : ٢ / ٢٦٤ ، وشرح الأشمونى : ٤ / ١٤١ - ١٤٢ .

وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل، وكتيبة وكتائب، وسفينة وسفائن، وحديدة وحدائد. وذا أكثر من أن يحصى. وربما كسروه على (فعل)، وهو قليل قالوا: سفينة وسفن، وصحيفة وصحف، شبهوا ذلك بقليب وقلب، كأنهم جمعوا سفينا وصحيفا حين علموا أن الهاء ذاهبة شبهوها بجفار حين أجريت مجرى جمد وجماد. وليس يمتنع شيء من ذا أن يجمع بالتاء إذا أردت ما يكون لأنثى العدد.

وقد يقولون: ثلاث صحائف، وثلاث كتائب، وذلك؛ لأنها صارت على مثال فعالل نحو: حضاجر<sup>(١)</sup>، وبلابل، وجنادب. وأما (فعالة) فهو بهذه المنزلة؛ لأنّ عدة الحروف واحدة والزنة والزيادة مدّ، كما أنّ زيادة فعيلة مدّ فواففته كما وافق فعيل فعالاً. ونلك قولك إذا جمعت بالتاء: رسالات، وكنائت، وعمامات، وجنارات.

فإذا كسرتة على فعالل قلت: جنائز، ورسائل، وكنائن، وعمائم، والواحدة: جنازة، وكنائة، وعمامة، ورسالة، ومثله جناية وجنايا. وما كان على (فعالة) فهو بهذه المنزلة؛ لأنه ليس بينهما إلاّ الفتح والكسر ونلك: حَمَامَةٌ وحَمَائِمٌ، وندجاجة وندجاج. والتاء أمرها ههنا كأمرها فيما قبلها.

(١) في لسان العرب / حضجر: الحَضَجْرُ: العظيم البطن الواسعة؛ قال: حَضَجْرٌ كَأَمِّ النَّوْعَمِينَ تَوَكَّاتٌ \* على مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٌ و حَضَاجِرٌ: اسم للذكور والأنثى من الضياع؛ سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه.

و حَضَاجِرٌ معرفة ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأنه اسم للواحد على بنية للجمع؛ لأنّ هم يقولون وَطَبَّ حَضَجْرٌ وَأَوْطَبَّ حَضَاجِرٌ، يعني واسعة عظيمة.

وما كان (فعللة) فهو كذلك في جميع الأشياء؛ لأنه ليس بينهما شيء إلا الضمُّ في أوله، وذلك قولك: نُؤَابَةٌ ونُؤَابَاتٌ، وقُوَارَةٌ (١) وقُوَارَاتٌ، ونُؤَابَةٌ ونُؤَابَاتٌ. فإذا كسرتَه قلت: نُوَابٌ ونُؤَابَاتٌ. وكذلك (فعللة)؛ لأنها بمنزلة (فعللة) في الزنة، والعدة، وحرف المد. وذلك قولهم: حَمُولَةٌ وحَمَائِلٌ، وحَلُوبَةٌ وحَلَابٌ، وركوبَةٌ وركائبٌ. وإن شئت قلت: حلوياتٌ، وركوباتٌ، وحمولاتٌ. وكلُّ شيء كان من هذا أقل كان تكسيره أقل كما كان ذلك في بنات الثلاثة. اهـ

هذا بالنسبة للمؤنث بالتاء .

وأما المؤنث المجرد عنها ففيه خمسة آراء :

الأول : أنه سماعي وهو الظاهر من صنيع سيبويه ، حيث إنّه خصّ المطرّد منه بالمؤنث بالهاء دون المجرد عنها ، وجعل للمجرد منها أبنية أخرى غير ( فعائل ) وما جاء منها في لسان العرب إنّما هو من قبيل حمل المجرد من هاء التأنيث على ما فيه تلك الهاء ، لا لكونه مطرّدا حيث قال : وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة - يريد : فعالا - فعالا - فعالا - فعلا - مؤنثا فبأنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعل ، وذلك قولك : عناق وأعناق .

وقالوا في الجميع: عُنُوقٌ، وكسروها على " فَعول "، كما كسروها على " أفعل " بنوه على ما هو بمنزلة (أفعل) كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذ كان مؤنثاً بمنزلة الهاء التي في قصعة، ورحبة، وكروهوا أن يجمعوه جمع قصعة؛ لأنّ زيادته ليست كالهاء فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة حيث

(١) في المصدر نفسه / قور : والقارة: الحرة، وهي أرض ذات حجارة سود، والجمع قارات و قار و قور و قيران .

شبهه بما فيه الهاء منه، ولم تبلغ زيادته الهاء؛ لأنها من نفس الحرف،  
وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعد ما بني كحضر موت.  
ونظير غنوق قول بعض العرب في السماء: سُمِيَّ.  
وقال أبو نُخَيْلَةَ:

(١) كَنَهْوَرُ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ الْعَشِيِّ .

وقالوا: أسمية ، فجاء وابه على الأصل.  
وأما من أنت اللسان فهو يقول: ألسن. ومن ذكر قال: ألسنة.  
وقالوا: نراع وأزرع حيث كانت مؤنثة، ولا يجاوز بها هذا البناء، وإن  
عنو الأكثر كما فعل ذلك بالأكف والأرجل.  
وقالوا: شمال وأشمل، وقد كسرت على الزيادة التي فيها فقالوا:  
شمال كما قالوا في الرسالة: رسائل إذ كانت مؤنثة مثلها. وقالوا: شمل  
فجاءوا بها على قياس جذر.

قال الأزرق العنبري:

طَرَنَ انْقِطَاعَ أوتارِ مُعْظَرِيَةٍ . : في اقنوس نازعتها ايمن شملا (٢)

(١) الرجز لأبي نُخَيْلَةَ ، قيل اسمه يعمر ، وكان عاقًا بأبيه ، فنفاه عن  
نفسه ، فخرج إلى الشام ، وعاد بعد وفاة أبيه ، وبقي مشكوكاً في  
نسبه ، ومدح وهو بالشام خلفاء بني أمية ، فوصلوه وأغنوه ، ثم  
انقطع بعد ذلك لبني العباس ، ولقب نفسه بشاعر بني هاشم ، ومات  
مقتولاً . المنصف : ٦٨ / ٢ .

الكنهور : في لسان العرب/كنهر : الكنهور: العظيم من  
السحاب، والرباب الأبيض منه، والنون والواو زائدتان . وناب  
كنهورة: مبيئة . وقال في موضع آخر: كنهرة موضع بالدّهناء  
بين جبلين فيها قلات يملؤها ماء السماء، و الكنهور منه أخذ.  
(٢) من البسيط .

اللغة : مُحْظَرَبَةٌ : في لسان العرب : الْمُحْظَرَبُ: الشَّدِيدُ  
الْقَتْلُ . حَظْرَبُ الوَتْرِ وَالْحَبْلِ: أَجَادَ قَتْلَهُ، وَشَدَّ تَوْبِيرَهُ . وَحَظْرَبُ  
قَوْسِهِ: إِذَا شَدَّ تَوْبِيرَهَا . وَرَجُلٌ مُحْظَرَبٌ: شَدِيدُ الشُّكْمِيَّةِ، وَقِيلَ:  
شَدِيدُ الْخَلْقِ وَالْعَصَبِ مَقْنُولُهُمَا . =

وَقَالُوا: عَقَابٌ وَأَعْقَبٌ، وَقَالُوا: عَقْبَانٌ، كَمَا قَالُوا: غَرِبَانٌ.  
وَقَالُوا: كُرَاعٌ وَلُكْرَعٌ، وَأَتَانٌ وَأَتْنٌ، كَمَا قَالُوا أَشْمَلٌ، وَقَالُوا: يَمِينٌ  
وَأَيْمَنٌ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ.  
وقال أبو النجم:

يأتي لها من أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ . (١)

وَقَالُوا: أَيْمَانٌ، فَكَسَرُوا عَلَى أَفْعَالٍ كَمَا كَسَرُوا عَلَى أَفْعَلٍ إِذَا  
كَتَابُوا عِدَّةَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

وَأَمَّا مَا كَانَ (فَعُولًا) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ (فَعِيلٍ) إِذَا أُرِدَتْ بِنَاءِ أَدْنَى  
الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهَا كَفَعِيلٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ زِيادتها وَاوٍ وَذَلِكَ: قَعُودٌ وَأَقْعُدَةٌ،  
وَعَمُودٌ وَأَعْمُدَةٌ، وَخُرُوفٌ وَأَخْرَفَةٌ.

فَإِنْ أُرِدَتْ بِنَاءِ أَكْثَرِ الْعِدَّةِ كَسَرَتْهُ عَلَى (فَعْلَانٍ) وَذَلِكَ: خَرِفَانٌ،  
وَقِعْدَانٌ، وَعَتُودٌ وَعِدَّانٌ، خَالَفتُ فَعِيلًا كَمَا خَالَفتُهَا فُعَالٌ فِي أَوَّلِ  
الْحَرْفِ.

- المعنى: يصف طيراً ثُرْنَ بمرّة، فجعل صوت طيرانها بسرعة  
شبيهاً بصوت أوتارٍ قد انقطعت عند الجنب والنزاع من القوس .  
والشاهد فيه: جمع "شمال" على "شمل"، تشبيهاً بجدار وجُذُرٍ؛  
لأنّ الوزن واحد، والمستعمل: أشمل في القليل؛ لأنّ الشّمال  
مؤنّثة، وشمائل في الكثير ..

ينظر الشاهد في: الكتاب: ٣ / ٦٠٧، والإنصاف: ١ / ٤٠٥،  
وشرح شواهد الشافية / ١٣٣، ولسان العرب / شمل .

(١) من الرّجز . ويروى:

يبرى لها عن أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ .

وهو في صفة الرّاعي وإبله، يعرض لها يميناً وشمالاً مزعجاً لها.  
والشاهد في: "أيمن" فإنه جمع يمين؛ لأنه مؤنث، وهي اليد .

ينظر الشاهد في: الكتاب: ١ / ٢٢١، ٣ / ٦٠٧، وأمالي ابن الشجري  
٢ / ٣٨، والإنصاف: ١ / ٤٠٦، ولسان العرب/يمن .

وقالوا: عَمُودٌ وَعَمُدٌ، وَزَبُورٌ وَزُبُرٌ، وَقَدُومٌ وَقَدَمٌ فهذا بمنزلة  
فَضْبٍ، وَقَلْبٍ، وَكُتْبٍ.

وقالوا: قَدَائِمٌ، كَمَا قَالُوا: شَمَائِلٌ فِي الشَّمَالِ وَقَالُوا: قُلُوصٌ  
وَقِلَاصٌ.

وقد كَسَرُوا شَيْئاً مِنْهُ مِنْ بَنَاتِ اللّوَاوِ عَلَى أَفْعَالٍ قَالُوا: أَفْلَاءٌ،  
وَأَعْدَاءٌ وَالوَاحِدُ: قَلُوءٌ وَعَدُوءٌ.

وَكِرِهُوا فُعَلَاءً، كَمَا كِرِهُوا فِي فُعَالٍ، وَكِرِهُوا فِعْلَاناً لِلْكَسْرِ  
التي قبل اللوَاوِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ سَاكِنٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَاجِزاً حَصِيناً.  
وَعَدُوءٌ وَصَفٌ، وَلَكِنَّهُ ضَارِعُ الْاسْمِ. اهـ (١)

وحذا حذوه ابنُ السراج، حيث قال: اعلم أن ماكان من هذه  
الأسماء التي تجئ بالزيادة على أربعة أحرف، وهي مؤنثة فجمعها  
في القليل على (أفعل).

فَأَمَّا (فَعَالٌ) فَنَحْوُ: عَنَاقٍ وَأَعْتَقِي، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى (فَعُولٍ)  
مِثْلُ عَنُوقِي.

وَأَمَّا (فَعَالٌ) فَنَحْوُ: ذِرَاعٍ وَأَنْزَعِ، وَلَا يَجَاوِزُونَهَا هَذَا، وَمِنْ  
أَنْثِ اللِّسَانِ قَالَ: أَلْسُنٌ، وَمِنْ نَكَرٍ قَالَ: أَلْسِنَةٌ.  
وقد جاء في شمال: شمائل، كسرت على الزيادة. وقال  
أشمل.

وَأَمَّا (فُعَالٌ) فَنَحْوُ: عَقَابٍ وَأَعْقَبِ. وَقَالُوا: عَقَبَانٌ.  
وَأَمَّا (فَعِيلٌ) فَيَمِينٌ وَأَيْمَنٌ؛ لِأَنَّهَا مُؤنثَةٌ، وَقَالُوا: أَيْمَانٌ.  
وَأَمَّا (فَعُولٌ) فَنَحْوُ: قَدُومٍ وَقَدَمٍ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ فِي الْقَلِيلِ  
فِي الْمَذَكَّرِ، فَإِنْ أُرِدَتْ الْكَثِيرُ كَسَّرْتَهُ عَلَى (فِعْلَانٍ) نَحْوُ: خِرْقَانٍ،  
وقالوا: عَمُودٌ وَعَمُدٌ، وَزَبُورٌ وَزُبُرٌ، وَقَدْ كَسَرُوا أَشْيَاءَ مِنْهَا مِنْ

بنات الواو على ( أفعال ) ، قالوا : فَلَوْ وَاَفْلَاءَ ، وَعَدَوْ [وَأَعْدَاءَ] ،  
وَعَدَوْ ووصف ، ولكنه ضارع الأسماء (١) .

الثاني : أنه مطرد ، وإليه ذهب بعض النحاة كالجزولي ،  
وبعض سراج الألفية .

يقول الجزولي : والمؤنث من الباب - أي باب الرباعي المؤنث  
الذي قبل آخره مد - بغير هاء يجئ في القلة على ( أفعل ) ، وعلى  
( أفعال ) ، و ( أفعل ) والباب الأول الكثرة .

وبالكثرة على ( فعائل ) وهو كثير ، وعلى فَعَل (٢) .  
الثالث : أنه مطرد في ( فَعول ) فقط دون بقية الأبنية ، وإليه ذهب  
الرضي في شرح الشافية ، حيث قال : وحق باب ( عَدَوْ ) أن يجمع  
بالواو والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ،  
والمؤنث منه ( فعائل ) كـ ( نَنوب ) و ( نَنَاب ) ، ويجمع على  
( فَعَل ) ، فصار ( فَعول ) في المؤنث مخالفا لـ ( فَعَال ) ، و ( فَعِيل )  
مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء ، أعني ( فَعولة ) في الجمع ؛  
لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكان مؤنثه المجرد عن التاء  
نوتاء نحو تَنوْفة وتَنانِف ، بخلاف الأربعة المذكورة . (٣) .

فألطه عنده أن هذا البناء أثقل من أخواته بسبب الواو ، فمن ثم  
جمع على ( فعائل ) دونهن .

وأرى أنه لا ينبغي أن يبني على الثقل أو الخفة الاطراد وعدمه ،  
وإنما يكون الاطراد مبني على ورود شواهد كثيرة من لسان العرب  
أتت على وفق القاعدة الواحدة .

فقصره الاطراد على ( فَعول ) دون بقية تلك الأبنية غير مقبول .

(١) الأصول في النحو لابن السراج : ٣ / ٨ - ٩ .

(٢) للمقدمة الجزولية في النحو / ٢٩٧ .

(٣) شرح الشافية : ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ .



الرابع : أنه شاذٌ في أربعة أبنية ، هي : ( فَعولٌ ) ، و ( فَعَالٌ )  
 و ( فَعَالٌ ) ، و ( فَعَالٌ ) ، وإليه ذهب السيوطي في الهمع ، حيث قال  
 فيما يطرد فيه ( فعائل ) : و فعولة ، بالفتح ، وفعالة مثلث الفاء  
 اسمين كـ حمولة وحمائل ، وسحابة وسحاب ، ورسالة ورسائل ،  
 وذوابة وذوائب ، بخلاف الوصف فيهما كـ ضرورة وفاقاة وطوالة  
 ، بخلاف ما خلا منهما من التاء ، وإن كان لمؤنث ، وشذَّ قَلوصٌ  
 وقلائص ، وشمالٌ وشمائلٌ ، وعقابٌ وعقائبٌ ، وكذا غير ما ذكر كـ  
 ضرّة وضرائر ، وحرّة وحرائر ، وظنّة وظنائن ، وهجانٌ وهجائن. اهـ (١)  
 ولم يتطرق إلى حكم ( فعيل ) المؤنث .

الخامس : أنه مطرد في ( فعَالٌ ) ، مقصور على السماع في  
 ( فَعولٌ ) ، وإليه ذهب أبو حيان في الارتشاف ، حيث قال : ( فعائل )  
 لـ ( فعيلة ) اسما نحو : صحيفة وصحائف ، وصفة لا بمعنى  
 مفعولة : ظريفة وظرائف ، فإن كانت بمعنى مفعولة نحو قبيلة بنى  
 فلان لم تجمع على ( فعائل ) ، ولا سم نحو : شمال وشمائل .  
 وقال : ويحفظ ( فعائل ) لمؤنث على فَعولٍ : قَلوصٌ وقلائص ،  
 وعجوزٌ وعجائز ، وصعودٌ وصعائدٌ ووسلوبٌ وسلائب. اهـ (٢)  
 واضطرب ابن مالك في هذه المسألة حيث عدَّ ( فعائل ) مطرداً في  
 الأبنية الخمسة ، مختومة بالتاء ، ومجردة منها . في الكافية  
 وشرحها ، وفي الخلاصة ، حيث قال في الكافية :  
 ويفعائل اجتمعن ( فعالة ) . : ( فعيلة ) ( فعالة ) ( فعالة )  
 كذا ( فعولة ) وذو الخمس بلا . : تاءٍ إنثائٍ كذوات التاء اجعلا (٣)

(١) الهمع : ٢ / ١٧٩ .

(٢) ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٤ / ١٨٦٣ - ١٨٦٤ .

وقال في الشرح :

ومثال (فَعائل) (جمعاً لـ (فَعالة) وما بعده : (صحائف) ،  
و(سحاب) ، و(رسائل) ، و(نواب) ، و(ركائب) .

ومثال فعائل جمعاً للمجرد من التاء ( شمائل) في جمع (شَمال) و(شِمال) ، و(عجائز) في جمع (عجوز) ، و(عقائب) جمع (عُقاب) .

وأما فعائل جمع فَعِيل من هذا القبيل فلم يأت في اسم جس - فيما أعلم -

لكنه بمقتضى القياس لعلم مؤنث كـ (سعاد) جمع ( سعيد) -  
علم امرأة (١) .

وقال في الخلاصة :

وبـ (فَعائل) (فَعالة) : وشبهه ذا تاءٍ أو مُزَالَةٍ . (٢)

وذهب في التسهيل إلى أنه مطرد في تلك الأبنية المختومة بالتاء فقط، وقصره على السماع فيما جرد منها ، أفاد أن أحقهن به (فَعول) ولم يتعرض لـ (فَعِيل) ؛ لعدم سماع (فَعائل) فيه ، حيث قال :

ومنها - أي من جموع الكثرة - (فَعائل) لـ (فَعيلة) لا بمعنى مفعولة، ولنحو شَمال ، وجُرَّائض، وقريئات، وبراكاء، وجلولاء، وخُبَّارِي، وخَزائِيَّة، إن حذف ما زيد بعد لاميهما، ولـ (فَعولة) و(فَعالة) و (فَعالة) و (فَعالة) (فَعالة) اسما ، وإن خلون - أي الأبنية الأربعة - من التاء ، مع انتفاء التذكير حفظن فيهن . واحقهن به (فَعول) . أهـ (٣) .

ولعل اضطراب ابن مالك في هذه المسألة يرجع إلى عدم ورود نس صريح للنحاة السابقين في ذلك .

(١) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٦٦ - ١٨٦٧ .

(٢) الخلاصة / ٢٥٧ .

(٣) تسهيل الفوائد / ٢٧٧ - ٢٧٨ .

## المسألة الثامنة عشرة أطراد (الفعالي) و(الفعالي) في (فَعَلَاء) صفة، لامذكر لها

ذهب كثيرٌ من النحاة إلى أنه يطرُد (فَعَالِي) بفتح أوله ورابعه ، و (فَعَالٍ) بفتح أوله وكسر ثالثة في كلِّ صفة لا مذكر لها على (فَعَلَاء) نحو : عَذَاء (١).

قال ابن الفرخان : أما ما في آخره ألفا التانيث :

فقد يكون على (فَعَلَاء) ، وتكسيروها إن كان اسما على (فَعَالِي) كصَحَارِي ، وعلى (فَعَالٍ) كصَحَارٍ .

وإن كان صفة فعلى (فَعَالِي) و(فَعَالٍ) إن لم يكن لها أفعل كـ (عَذَارِي) و(عَذَارٍ) (٢) .

وظاهر كلام سيبويه أن جمع عذراء على (فَعَالِي) مطرد ، بخلاف جمعه على (فَعَالٍ) فإِنَّه مقصورٌ على السَّمَاع ، حيث قال : وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث ، فإن أردت أن تكسره فإِنَّك تحذف الزيادة التي هي للتانيث ، ويبني على (فَعَالِي) ، وتبدل من انباء الألف ، وذلك نحو قولك في حُبَالِي : حَبَالِي ، وفي ذِفْرِي (٣) : ذَفَارِي .

(١) ينظر : المسوفى في النحو: ٢ / ٤٥٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم / ٧٨١ ، وتوضيح المقاصد للمرادى : ٥ / ٦٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢ / ٩١٦ ، وشرح ابن عقيل للألفية : ٤ / ١٣٢ ، وشرح الألفية للهوراي : ٣ / ٢٤٦ ، وشرح المكودي / ٢٠٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣١٤ ، والسِّيوطي في البهجة المرضية/١٧٧، وشرح الأشموني ٤/١٤٣ .  
(٢) المستوفى في النحو: ٢ / ٤٥٧ .

(٣) في الصحاح / ذفر يقال هذه ذفري أسيلة، لا تتوّن لأنّ ألفها للتانيث. وهي مأخوذة من ذفر العرق لأنها أول ما تُعرق من البعير .

وقال بعضهم : نَفَرَى ونَفَار . ولم ينوتوا نَفَرَى .  
وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك : صَحْرَاءُ  
وصَحْرَايَ ، وغِذْرَاءُ وغِذْرَايَ .  
وقد قالوا : صحارٍ وغِذَارٍ (١).

وذهب السيوطي في الهمع إلى أن جمع نحو عذراء على  
(فَعَالَى) بفتح اللام شذوذاً ، بخلاف جمعه على (فَعَالٍ) فإِنَّه جازز ،  
حيث قال : ( و ) التاسع عشر - أي من أبنية جموع الكثرة -  
(فَعَالَى) بالفتح ويطرُد جمعا ( لاسم على فَعْلَاء ) بالفتح والمد ،  
(أو فَعْلُوْا بالكسر ) ، ( أو فَعْلَى ) بالفتح كصحراء وصَحْرَايَ ،  
ونَفَرَى ونَفَارَى ، وَعَلَقَى وَعَلَاقَى وشذوذاً في الوصف كعذراء وغِذْرَايَ  
( أو وصف على فَعْلَى ) بالضم كحَبْلَى وحَبَالَى ، وَخُنْتَى ( ١ ) وَخُنْتَى  
( لا أنثى أفعال ) كالفَضْلَى والدُنْيَا ( و ) لوصف ( على فَعْلَان ) بالفتح  
كغَضْبَانٍ وَغَضَابَى وسَكْرَانٍ وسَكْرَايَ وَندَمَانٍ وَندَامَى ( و ) لوصف  
على ( فَعْلَى ) كسَكْرَى وسَكْرَايَ ، وشَاةَ حَرَمَى أي مشتهية للنكاح  
وَحَرَامَى ، وشذوذاً فيما عدا ذلك كيتيمٍ ویتَامَى ، وأيمٍ وأيَامَى ، ومَهْرَى  
ومَهَارَى ، وَحَبْنَطَى ( ٢ ) وَحَبَاطَى .

(١) المستوفى في النحو : ٢ / ٤٥٧ .

(٢) في لسان العرب/ حنث : الحُنْثَى الذي لا يَخْلَصُ لِذَكَرٍ وَلَا أُنْثَى ،  
وجعله كُرَاعٌ وَصَقَا ، فقال: رجلٌ حُنْثَى: له ما للذَكَرِ والأُنْثَى . و  
الْحُنْثَى: الذي له ما للرجال والنساء جميعاً، والجمع: حُنْثَايَ، مثلُ  
الحَبَالَى، وَحِنَاثٌ.

(٣) في المصدر نفسه / حبط : ورجل حَبْنَطَى، بالتثوين، وَحَبْنَطَاةٌ  
وَمُحَبْنَطِيٌّ، وقد احْبَنَطِيَّتْ، فإن حَقَّرْتَ فَأَنْتَ بالخيار إن شئتِ حذفتِ  
النون وأبدلتِ من الألف ياءً وقلتِ حَبِيْطٌ، بكسر الطاء منوناً؛ لأن  
الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما نفتح في تصغير حَبْلَى  
وَبُشْرَى، وإن بقيتِ النون وحذفتِ الألف قلتِ حَبْنِطٌ، وكذلك كل  
اسم فيه زيادتان الإلحاق فاحذف أيتهما شئتِ، وإن شئتِ أيضاً =

ثم قال : ( و) الحداى والعشرون ( الفعلى ) بالفتح وكسر اللام وهو يعنى عن فعلى ( بالفتح جوازا فى ( فُعلى ) بالضم كحُبلى والحبالى، وما قبلها أى فِعلى، وفُعلى كالصحرارى، والذَفارى، والعلاقى، ( و) فى (عذراء ومهزرى) فيقال : العذارى والمهاري (١).  
فحكمه بالشذوذ على جمع عذراء على عذارى بفتح الراء فى غاية الغرابة .

يتضح ممّا سبق أنّ هناك ثلاثة آراء فى جمع نحو عذراء على الفعلى والفعلى :

الأول : أنه مقيس فيهما .

الثانى: أنه مقيس فى الأول، ومقصور على السماع فى الثانى.

الثالث : أنه شاذّ فى الأول ، جائز فى الثانى .

وأيد ابن مالك رحمه الله الرأى الأول فى الخلاصة ، وشرح الكافية، وذهب فى التسهيل إلى أنّ ( الفعلى ) و ( الفعلى )  
سماعيان فى عذراء ، حيث قال فى الخلاصة :

وبالفعلى وبالفعلى جيمعا :: صغراء والعذراء والقيس اتبعاً (٢)

فقوله: (والقيس اتبعاً) ظاهره أنّ فعلى وفعلى مقيسان فى نحو عذراء (٣) .

---

=عَوَّضَتْ من المحذوف فى الموضعين، وإن شئت لم تُعَوِّضْ،  
فإن عَوَّضَتْ فى الأوّل قَلَّتْ حُبِّطٌ، بتشديد الباء والطاء مكسورة،  
وقلت فى الثانى حُبِّبِيَّطٌ، وكذلك القول فى عَفْرَنَى . وامرأة  
حَبْنَطَاءُ: قصيرة دَمِيمَةٌ عَظِيمَةُ البَطْنِ. و الحَبْنَطَى: المُمْتَلِئُ  
غَضَبًا أو بطنه . وحكى اللحياني عن الكسائي : رجل حَبْنَطَى،  
مقصور، وحَبْنَطَى، مكسور مقصور .

(١) الهمع : ١٧٩ / ٢ .

(٢) الخلاصة / ٢٥٧ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد : ٦٩ / ٥ .

وقال في شرح الكافية : ولك في جمع ( صَخْرَاء ) و ( عَذْرَاء )  
أن تقول (صَحَارٍ) و(عَذَارٍ)، و(صَحَارَى) و (عَذَارَى). وكذلك ما  
أشبههما (١).

فقوله : ( وكذلك ما أشبههما ) توحى بالقياس .

وقال في التسهيل : ويحفظ - أى الفَعَالَى - فى نحو حَبِطَ ، وبتيم  
، وأيم ، وطاهر ، وعذراء ، ومهري .

ثم قال : ويُغنى الفَعَالَى عن الفَعَالَى جوازا فى فى ( فُعِلَى ) وما  
قبلها ، ونحو ( عَذْرَاء ) (٢).

فالأضطراب بين ما ذهب إليه فى الخلاصة ، وشرح الكافية  
من جهة ، وبين ما ذكره فى الخلاصة فى غاية الوضوح (٣).

(١) شرح الكافية الشافية: ٤ / ١٨٦٨ .

(٢) تسهيل الفوائد / ٢٧٧ .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٥ / ٦٩ ، وشرح الأسمونى ٤ / ١٤٣ .

## الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين . والصلاة والسلام على إمام المتقين وسيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم آمين ، وبعد ، فهذا بحث متواضع عالجت فيه أهمّ المسائل التي اضطرب فيها ابن مالك في جمع التكسير، وتوصلت من خلاله إلى عدة نتائج، منها :

أ - كان لابن مالك أكثر من رأى في مسائل متعددة من جمع التكسير ، وأرجعت سبب بعضها لعدم ورود نصّ صريح لدى النحاة السابقين ، و بعضها الآخر لوجود لغتين : إحداهما مشهورة ، والأخرى خلاف ذلك، فيميل لإحداهما فى بعض مؤلفاته و يركن إلى الأخرى فى مؤلفاته الأخرى، وأحياناً لا يكون هناك ما يبرره.

ب - أنه خلط فى عدة مواضع بين الشائع والمطرّد . وبين القليل والشاذّ .

ج - فهم بعض المتأخرين كالمرادي ، والأشموني كلام ابن مالك على غير وجهه كما فى المسألة الرابعة ، فحكما على كلامه بأن فيه تضاربا ، والحقبة أنه خال من ذلك ، وهو ما أيده الصبان .

## الفهارس

## أولاً : فهرس الشواهد القرآنية

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	الآية
	١٦٤	البقرة	وَالْفَلَكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ
	١١٩	الشعراء	فِي الْفَلَكِ الْمَشْحُونِ
	٥١	غافر	وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ
	٣٥	المدثر	إِنهَا لِإِحْدَى الْكَبِيرِ

## ثانياً : فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	قائله	البحر	البيت
	الأعشى	المتقارب	وَجِدْتَ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ وَزَنَدَكَ أَنْقَبُ أَزْنَادِهَا
	الخطيبنة	البسيط	مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحِ بَدَى مَرِّحٍ زُغِبَ الْحَوَاصِلِ لَامَاءٍ وَلَا شَجْرُ
	الأزرق العنبري	البسيط	طِرْنَ أَنْقِطَاعَةَ أَوْتَارِ مُحْظَرِيَّةٍ فِي أَقْوَسِ نَازِعَتِهَا أَيْمُنَ شَمَلًا
	أبو النجم	الرجز	يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ
	أبو نخيلة	الرجز	كَنْهَوْرَ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السَّمَى



## ثالثاً : فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأرزق الغنبري (شاعر):	
أبو نخبلة (شاعر) :	
الأشموني :	
الأصفهاني :	
الأعشى :	
بدر الدين (ابن الناظم) :	
برهان الدين (ابن قسيم الجوزية) :	
الثماني :	
الجرمي :	
الجزولي :	
ابن جنى :	
ابن الحاجب :	
الخطيئة :	
أبوحيان :	
خالد (الأزهري) :	
أبو الخطاب الأخفش الأكبر:	
الخليل	
رضي الدين :	
ابن السراج :	
سيبويه :	
ابن الشجري :	
الصبان :	

الصفحة	العلم
	ابن عقيل :
	الفراء :
	ابن الفرخان :
	ابن مالك :
	المبرد :
	محمد أحمد على سحلول ( دكتور )
	المرادى :
	أبو النجم ( شاعر ) :
	ابن هشام ( الأصبغاري ) :
	الهورى :

## فهرس المراجع

- \* الأصول فى النحو لابن السراج أبى بكر محمد بن سهل بن السراج ت د / عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة ١٩٩٦ م .  
ارتشاف الضرب لأبى حيان ت أد مصطفى أحمد نمناس .  
الطبعة الأولى ١٩٨٤ م مطبعة النسر الذهبى .
- \* إرشاد انسالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبى بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ت د / محمد بن عوض بن محمد السهلى . ط أضواء السلف . الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م .
- \* أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى ت د فخر صالح قدارة . ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ط بيروت الأولى .
- \* إشارة التعيين فيترجم للنحويين واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ت د / عبد المجيد دياب . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- \* أمالى ابن الشجرى هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى (ت ٥٤٢هـ) ت المرحوم الدكتور / محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى ١٩٩٢ م .
- \* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ت / محمد محيى الدين ط دار الجيل - بيروت . الخامسة ١٩٧٩ م .
- \* بنية الوعاة لجلال الدين السيوطى ت محمد أبى الفضل . إبراهيم الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ - . عيسى الحلبي وشركاه .
- \* البهجة المرضية للسيوطى ط الحلبي .

- \* البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى (ت ٥٣٩هـ) ت د / علاء الدين حموية . طبعة دار عمار الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م .
- \* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت د / محمد كامل بركات . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ م .
- \* التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . دار إحياء الكتب العربية . فيصل عيسى البابى الحلبي
- \* نوجيه اللمع لابن الخباز ت أ د / فايز زكى محمد دياب . ط دار السلام . الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م .
- \* الخصائص لابن جنى ت محمد على النجار . الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م الهيئة العامة المصرية للكتاب .
- \* ديوان الأعشى ت د / محمد محمد حسين . مكتبة الآداب . القاهرة ١٩٥٠ م .
- \* سر صناعة الإعراب لابن جنى ت مصطفى السقا وآخرين ط مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
- \* شرح ألفية ابن مالك لبهاء الدين بن عقيل ت محمد محيي الدين عبد الحميد . ط دار الفكر دمشق - سورية ١٩٨٥ م .
- \* شرح ألفية ابن مالك لبهاء الدين بن عقيل مع حاشية الخضري عليه . ط دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى الحلبي وشركاه .
- \* شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ت د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد نشر المكتبة الأزهرية ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

- \* شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلى ت  
د/علي موسى الشوملى. نشر مكتبة الخريجي. الطبعة  
الأولى ١٩٨٥م.
- \* شرح الألفية للمكودي أبى زيد عبد الرحمن بن على بن صالح  
المكودي الفاسى (ت ٨٠٧هـ) الطبعة الثالثة ١٩٥٤ م .  
مصطفى البابى الحلبي ، وأولاده ،
- \* شرح الألفية لابن الناظم أبى عبد الله بدر الدين بن جمال  
الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ت د / عبد الحميد السيد  
محمد عبد الحميد . دار الجيل - بيروت .
- \* شرح التسهيل لابن مالك ت الدكتور عبد الرحمن السيد ،  
والدكتور محمد بدوي المختون . ط هجر الأولى ١٩٩٠ م .
- \* شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين محمد بن الحسن  
الاستراباذى د / يوسف حسن عمر . ١٩٧٣ م مطابع الشروق  
بيروت .
- \* شرح عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ لابن مالك ت عدنان الدوري ،  
العراق - بغداد . الطبعة الاولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م
- \* شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د / عبد المنعم هريدي . دار  
المأمون للتراث .
- \* شرح اللمع للأصفهاني ( ٥٤٣ هـ ) ت د / إبراهيم محمد  
أبوغباه . ط إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود  
١٩٩٠ م .

- \* شرح المفصل لابن يعيش موفق الدين أبي البقاء يعيش بن على بن أبي السرايا بن محمد بن على بن الفضل بن عبد الكريم (ت ٦٤٣هـ) . دار الطباعة المنيرية بمصر ١٩٢٨ م .
- \* الصّاح ( تاج اللغة وصحاح العربية ) للجوهري، ت أ/أحمد عبد العفور عطار . دار الكتاب العربي . القاهرة ١٩٥٦ م .
- \* طبقات النحويين واللغويين لتقي الدين بن قاضي سهبه ت محسن غياض مطبعة النعمان النجف ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م .
- \* غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري بغاية برجستراسر الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- \* اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ت غزوي مختار ظليمات . ط دار الفكر المعاصر . دمشق - سورية .
- \* الفوائد والقواعد للثمانيني عمر بن ثابت ( ت ٤٤٢هـ ) ت د/عبد الوهاب محمود الكحلة . مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .
- \* الكتاب لسبويه . ت أ/ عبد السلام هارون . مكتبة الخاتجي الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .
- \* لسان العرب لابن منظور ( ت ٧١١ هـ ) ط دار المعارف . الطبعة الثالثة .
- \* اللمع لابن جنى ت فئز فارس . ط دار الكتب الثقافية الكويت .
- \* المقتضب للمبرد ت أ محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة الطبعة الثانية ١٩٧٩ م

- \* المتبع في شرح اللمع للعكبري ت د / عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي . منشورات جامعة قار يونس بنغازي . للطبعة الأولى ١٩٩٤م
- \* مثالب الوزيرين لأبي حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدى ( ت ٤٠٠هـ ) ت د / إبراهيم الكيلاني . دار الفكر - دمشق ١٩٦١ م .
- \* المثلث لابن السيد البطليوسي ( ٤٤٤ - ٥٢١ هـ ) ت د/صلاح مهدي الفرطوسي . دار الرشد للنشر ١٩٨١ . الجمهورية العراقية .
- \* مجلة التراث العربي-مجلة فصلية تصدر عن اتحاد للكتاب العرب- دمشق العدد ٩٨ - السنة الرابعة والعشرون جمادى الأولى/١٤٢٦هـ - حزيران / ٢٠٠٥ م
- \* مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي . ط مطبعة الغد - دمشق ١٣٥٨ هـ .
- \* المزهر للسيوطي ت / محمد أحمد جاد المولى ، وآخرين . ط دار التراث . الثالثة .
- \* المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت د / محمد كامل بركات . ط دار الفكر - دمشق ١٩٨٠م
- \* المستوفى في النحو لعل بن مسعود بن الفرخان ت أد سعد أحمد سعد جحا . الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- \* معجم الأدياء لياقوت بن عبد الله الرومى الحموى أبى عبد الله شهاب الدين ( ت ٦٢٦ هـ ) . دار المأمون . القاهرة ١٩٤٧ م

- \* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر السدين العيني : ٥٢٤ / ٤ .
- \* المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧هـ) ت د / شعبان عبد الوهّاب محمد ، وآخرين . الطبعة الأولى بالقاهرة ١٩٨٨ م .
- \* المنصف لابن جني ت أ / إبراهيم مصطفى ، أ / عبد الله أمين . ط مصطفى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى ١٩٥٤ م .
- \* منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني مع حاشية الصبان عليه . دار إحياء الكتب العربية . عيسى الحلبي وشركاه .
- \* همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي . نشر مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ